التقريـــر الثانـــي

أحوال الأسر اللاجئة في الأردن

2022

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2023/5/2647)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو جهة حكومية أخرى

فهرس المحتويات

كلمة افتتاحيّة	7
الملخص التنفيذي	8
1. المقدمة والسّياق العام	11
2. منهجية إعداد التقرير	19
1.2: نطاق المهمّة	21
2.2: المراجعات البحثية المكتبية	22
3.2: أداة جمع البيانات	22
4.2: مجتمع الدراسة والعينة والمسح الميداني	23
5.2: المعالجة الإحصائية	27
6.2: تجهيز مسودة التقرير وإعداد التقرير النهائي	28
3. محاور التقرير	29
1.3: المحور الأول: أسباب اللجوء والتعامل مع تبعاته	30
3. 2: المحور الثاني: الخصائص الديموغرافية	34
1.2.3: حجم الأسر ة	34
2.2.3: نوع الأسر ة	35
3.2.3: رب الأسر ة	35
4.2.3: القرارات الأسرية	37
5.2.3: المواليد الجدد	39
6.2.3: مسكن الأسرة والخدمات المتعلقة به	40
4.3: المحور الثالث: الخصائص الصحية	45
4.3: المحور الرابع: الحياة والتفاعل الاجتماعي	51
1.4.3: القضايا الأسرية	51
2.4.3: الزواج	52
3.4.3: العنف الأسري والمجتمعي	53
4.4.3: الحياة العامة	58
3.5: المحور الخامس: الخصائص التعليمية	63
6.3: المحور السادس: الخصائص الاقتصادية	71
1.6.3: الوضع الاقتصادي	71
2.6.3: العمل	75
3.6.3: عمل أطفال الأسر اللاجئة	77
4.6.3: عمل المرأة في الأسر اللاجئة	78
التوصيات:	84
المصادر والمراجع باللغة العربية:	86
المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:	86

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	الدول العشر الأولى في استضافة اللاجئين على مستوى العالم	13
2	التوزيع المفترض للعينة	24
3	توزيع العينة على مناطق المسح الميداني	25
4	عينات مجموعات النقاش المركزة	27

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	أعداد اللاجئين في الأردن حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية	14
2	الأعداد والتوزيع النسبي للاجئين في الأردن حسب جنسياتهم	14
3	الأعداد والتوزيع النسبي للاجئين المسجلين في الأردن حسب المحافظات والمخيمات	15
4	خطة العمل التي تم إتباعها في إنجاز التقرير	21
5	الأعداد والتوزيع النسبي لتوزيع العينة حسب مناطق الدراسة	25
6	الأعداد والتوزيع النسبي لتوزيع العينة حسب الجنسية	26
7	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أسباب اللجوء	31
8	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب تأثرها نفسياً بحالة اللجوء	32
9	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مستوى صعوبة التكيف مع وضع اللجوء	32
10	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عدد الأفراد	34

11	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب النوع الاجتماعي لرب الأسرة.	36
12	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب المسؤول عن إدارة مصروفاتها	38
13	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من النوع الاجتماعي للمواليد الجدد	39
14	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب ملكية المسكن	40
15	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب دفعها إيجار مسكنها	41
16	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب توفر مرافق الخدمات العامة لها	42
17	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب المسافة لمرافق الخدمات العامة	44
18	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب رأيها في البنية التحتية	44
19	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها لمسكنها	45
20	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب نوع المرافق الصحية التي يراجعها مرضاها	47
21	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها الصحية	48
22	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أسباب التفكير بالانتحار	49
23	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها الأسرية	52
24	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب معدل انتشار العنف	55
25	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب تعرّضها للعنف	56
26	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها في الحياة	56
27	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب شعورها بالأمان	60
28	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من رضاها عن حياتها	61
29	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب شعورها بالتمييز ضدها	63
30	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب التحاق أطفالها بالمدارس	64
31	التوزيع النسبي لأطفال الأسر اللاجئة الملتحقين بالدراسة حسب نوع المدرسة	65
32	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مؤسسات التعليم لأبنائها	65

33	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أسباب تسرّب أطفالها من المدارس	68
34	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من نوع التعليم المفضل لأفرادها	69
35	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من الخدمات التعليمية	70
36	التوزيع النسبي لأولويات الأسر اللاجئة ضمن محور التعليم	71
37	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب رأيها بوضعها الاقتصادي	71
38	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب رأيها حول تحسّن وضعها الاقتصادي	72
39	التوزيع النسبي لأوجه الإنفاق الشهري من دخل الأسر اللاجئة	74
40	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها الاقتصادية	75
41	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب ضرورة عمل أفرادها	76
42	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مجال العمل لأفرادها	77
43	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عمل الأمهات (ربات المنازل)	79
44	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب جهة عمل ربات المنازل	79
45	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مجال عمل ربات المنازل	80
46	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عدد ساعات عمل الأمهات	80
47	التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب تأثير عمل الأم خارج المنزل على الأسرة	81

كلمة افتتاحيّة

يعدُّ الأردن ملجأ للعديد من الشعوب التي هاجرت من بلادهم نتيجة للحروب والصراعات السياسية، كما تعتبر ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين في جميع أنحاء العالم 2021، حيث يستضيف ما يزيد عن ثلاثة ملايين لاجئ، وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك حوالي 763 ألف لاجئ من جنسيات مختلفة، منهم حوالي 677.8 ألف لاجئ سوري، إضافة إلى حوالي 65.7 لاجئًا عراقيًا، وحوالي 13 ألف لاجئًا يمنيًا، وما يقارب 5.5 ألف لاجئًا سودانيًا، و 643 لاجئًا صوماليًا، و 1352 لاجئًا من جنسيات أخرى .

يأتي تقرير أحوال الأسر اللاجئة 2022 استكمالًا لعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) في إصدارِ تقاريرٍ دورية كل 4 سنوات لرصد التغيرات والتطورات التي تطرأ على أحوال الأسر اللاجئة في الأردن، حيث أصدر المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) التقرير الأول في عام 2018. ويهدف هذا التقرير الذي تم إعداده بمنهجية علمية إلى رصد أحوال ووضع الأسر اللاجئة في المحاور الديموغرافية، والحياة والتفاعل الاجتماعي، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية، وأي خصائص أخرى تتعلق باللجوء، لتوفير المعلومات اللازمة لصناع القرار والمعنيين لوضع السياسات والبرامج والخطط ذات العلاقة بالأسر اللاجئة بالاستناد إلى الأدلّة العلمية. كما يوفر هذا التقرير للمؤسسات والجهات ذات العلاقة عدد من التوصيات لتحسين الاستجابة لأولويات الأسر اللاجئة واحتياجاتها وتقديم الخدمات وتوفيرها ضمن مستوى جودة عالي ونوعية أفضل يحقق للأسر اللاجئة العيش الكريم.

ختامًا: فإننا اذ نتقدم بجزيل الشكر وبالغ العرفان لجميع الشركاء على ماقدموه من دعم بكافة أشكاله لإنجاز هذا التقرير، كما نشكر مركز أساليب ومهارات التعلم الذي ساهم في إعداد هذه المرجعية العلمية المتحصّصة، وأعضاء اللجنة الفنية الذين ساهموا في مراجعة وإثراء هذا التقرير. سائلين المولى عزّ وجل أن يحفظ هذا البلد آمنًا مطمئنًا سخاءً رخاءً في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمي الملك عبد اللّه أبن الحسين حفظه اللّه ورعاه .

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

أمين عام

د. محمد فخري مقدادي

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

المفوض السامي

دومينيك بارتش

ملخص تنفيذي

كان الأردن ملجأً للعديد من الشعوب التي غادرت قسرًا بلادها نتيجة للحروب والصراعات السياسية وغير ذلك من الظروف التي تُجبر الأفراد على اللجوء. وقد أصبح الأردن مقرًا لعدد كبير من اللاجئين عَبْر العقود القليلة الماضية.

يأتي هذا التقرير لرصد التغيرات في أحوال الأسر اللاجئة في الأردن، ولوضع تصورات يمكنها المساهمة في وضع السياسات والبرامج الخاصة لتحسين مستوى معيشة هذه الأسر وفق معايير اجتماعية واقتصادية نوعية، والمساهمة في تعديل الخطط والبرامج والسياسات والتشريعات المنبثقة عن هذه السياسات والإجراءات المتعلقة بها. كما يهدف إصدار هذا التقرير لتوفير المعلومات اللازمة لصُناع القرار والمعنيين لوضع السياسات والبرامج والخطط ذات العلاقة بالأسر اللاجئة استنادًا إلى الدراسات والأدلة العلمية، والمساهمة في تحديد الأولويات الخاصة بقضايا الأسر اللاجئة إلى جانب أسر المجتمعات المُضيفة لاقتراح التوصيات والتدخلات المطلوبة للاستجابة، إضافة إلى تحديث البيانات المتعلقة بالأسر اللاجئة لاعتمادها في الدراسات والبحوث المتعلقة بهذه الأسر.

وتمّ تقسيم هذا التقرير إلى أجزاء ثلاثة رئيسة: استعرض الجزء الأول الخاصّ بالمقدمة والسّياق العام واقع اللجوء في الأردن، مُعرِّفًا المقصود بكل من "اللاجئ"، و "طالب لجوء"، و«المهاجر»، وجرى استعراض أعداد اللاجئين في الأردن، وجنسياتهم، وتوزيعهم في مختلف محافظات المملكة والمخيمات الخاصة بهم. كما حصل تتبُّع موجات اللجوء إلى الأردن منذ بداية هذا اللجوء حتى الآن. وتم التطرق إلى أهمية وأسباب إصدار هذا التقرير في هذه المرحلة وبعد إصدار تقرير أحوال الأسر اللاجئة الأول بخمس سنوات تقريبًا.

واحتوى الجزء الثاني من التقرير على شرح للمنهجية وطرق البحث المتبعة في إنجازه، إذ تمّ فيه التطرق للعينة، وحجمها، وتوزيعها. وقد شملت المنهجية خطوات تحديد نطاق المهمة، والمراجعات البحثية المكتبية، وتطوير استبانة البحث ومحاور البحث النوعي، وتحديد المجتمع والعينة، والمسح الميداني وجمع البيانات، والمعالجة الإحصائية، وإنجاز التقرير بنسخته الأولية ونسخته النهائية. وبيّنت نتائج هذا الجزء أن محافظة عمان العاصمة ضمّت العدد الأكبر من اللاجئين المسجلين في الأردن، تلتها محافظة إربد، ثم محافظة المفرق، وبعدها محافظة الزرقاء، فباقي المحافظات: (البلقاء، مادبا، الكرك، الطفيلة، معان، العقبة، جرش، عجلون)، وأخيرًا مخيمات اللجوء في الزعتري والأزرق والمخيم الأردني الإماراتي. وقد كانت الجنسية السورية هي الأكبر بين اللاجئين المسجلين في الأردن، تلتها الجنسية العراقية، ثم اليمنية، فالجنسيتان: السودانية، والصومالية.

وتطرّق الجزء الثالث من هذا التقرير بالتفصيل إلى مجموعة من المحاور التي تشكّل واقع الأسر اللاجئة في الأردن. أول هذه المحاور تضمن بحثًا لأهم أسباب اللجوء، وكيفية تعاطي الأسر اللاجئة مع هذا اللجوء، في حين تضمّن المحور الثاني بيان أهم الخصائص الديموغرافية للأسر اللاجئة، وأهمها حجم الأسرة، ونوع الأسرة، ورب الأسرة، وبعض القضايا الأسرية مِثل: الزواج، والمسكن والخدمات المتعلقة به. واشتمل المحور الثالث على بحث الخصائص الصحية وما يتعلق بها من خدمات. وتناول المحور الرابع الخصائص الاجتماعية. وبيّن المحور الخامس أهم الخصائص التعليمية للأسر اللاجئة. اما المحور السادس اشتمل على أهم الخصائص الاقتصادية للأسر اللاجئة وما يتعلق بهذه الخصائص، واخيرًا تضمن هذا المحور أهم التوصيات الخاصة بالأسر اللاجئة في الأردن 2022 والمبنية على نتائج هذا التقرير.

وخلص التقرير إلى أهم نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالأسر اللاجئة وعلى النحو الآتي:

- الزوج يرأس الأسرة في 63.2% من الأسر اللاجئة، بينما تترأس الزوجة 17.7% من هذه الأسر، والبقية يرأسها الابن أو الابنة أو الأخ أو الأخت.
- بناءً على النوع الاجتماعي يرأس الذكور 78.2% من الأسر اللاجئة، بينما تترأس الإناث 21.8% من هذه الأسر. كما بلغ متوسط عمر رب الأسرة 40.9 سنة.
- ما نسبته 82.4% ممن يرأسون أسرًا، ذكورًا وإناثًا، هم بمستوى تعليمي أقل من الثانوية العامة، بينما 17.6% ممن يرأسون أسرًا لاجئة يحملون شهادات الثانوية العامة فما فوق.
- ما نسبته 53.1% ممن يرأسون أسراً لاجئة، ذكوراً وإناثاً، لا يعملون في أية وظيفة ثابتة.
- ما نسبته 34.5% من الذين يرأسون أسرًا لاجئة ذكورًا وإناثًا ويعملون هم عاملون لدى القطاع الخاص غير المنظم.
- ما نسبته 70.3% من الأسر اللاجئة هي من الأسر النووية التي تتكون فقط من الزوج وزوجته وأولادهما، وبمتوسط حجم أسرة يساوي 5 أفراد.
- متوسط الدخل الشهري للأسرة اللاجئة يبلغ 277.22 دينارًا أردنيًا.
- مجالات الغذاء، والملابس، والسكن، شكّلت المجالات الأكثر أهمية من حيث إنفاق الأسر اللاجئة، وتستهلك 42.6 % و 23.3% و 21.1% من الدخل الشهري للأسرة على التوالي.
- ما نسبته 75.7% من الأسر اللاجئة تقطن مسكنًا مستأجرًا، وبمتوسط إيجار شهري يتراوح ما بين 101 إلى 150 دينارًا.
- ما نسبته 18.3% من الأسر اللاجئة تعاني من وجود نوع واحد، على الأقل من أنواع العنف داخلها.
- بلغت نسبة تسرّب أطفال الأسر اللاجئة من المدارس 31% معظمهم ذكور وفي المرحلة الثانوية بشكل خاص. فعدم اقتناع الأسر اللاجئة بجدوى التعليم، وعدم تواصل المدرسة مع الأسر اللاجئة، والأسباب الاقتصادية، والعنف المدرسي، وضعف التحصيل الدراسي هي من

أهم أسباب تسرّب أبناء هذه الأسر من المدرسة وتوجههم إلى العمل.

- ما نسبته 20.5% من الأسر اللاجئة يوجد لديها أبناء أعمارهم فوق 18 سنة وبِسنّ الالتحاق في مرحلة التعليم العالي، ولكن يلتحق أبناء 13% فقط من هذه الأسر بالتعليم العالي، ومعظمهم يلتحق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.
- الأسر اللاجئة ترى أن الخدمات العامة مثل: الصرف الصحي والكهرباء ووسائل النقل التي تتوفر في المناطق التي تقطن فيها هذه الأسر تلبي بشكل مقبول احتياجاتها، ولكن 67.2% من هذه الأسر تعتبرُ كلفة هذه الخدمات العامة عبئًا عليها.
- ما نسبته 83.2% من الأسر اللاجئة ترى بأن وضعها الاقتصادي مقلق وغير مريح ، ويعود ذلك لقلة فرص العمل لأفرادها ولتدني الأجور.
- ما نسبته 51 % من الأسر اللاجئة تتمتع بخصوصية عالية في مسكنها، ومسكنها يلبي متطلبات الحفاظ على هذه الخصوصية.
- بالمتوسط، 44.8% من الأسر اللاجئة تشعر بالأمان على أفرادها: الذكور والإناث، في كل من المدرسة والشارع والسوق.
- بالمتوسط، 53.25 % من الأسر اللاجئة توجد لديها علاقات إيجابية مع أسر أردنية ومع أسر لاجئة أخرى.
- ما نسبته 52.7 % من الأسر اللاجئة تشجّع أفرادها على الاستمرار في تلقي التعليم، قدر المستطاع، منها 50.5% تشجّعهم على التعليم المهني بشكل خاص.

وتضمّن التقرير– في نهايته – عرضًا لأهم التوصيات التي تم استنباطها من نتائج تحليل البيانات التي تمّ جمعها حول كل جزء وكل محور تضمنه هذا التقرير. وهنا لا بدّ من التأكيد أن الأردن يبذل قصارى جهده في توفير كل الإمكانيات المتاحة لديه لاستضافة اللاجئين، وضرورة أيضًا مواصلة دعم الأردن لمواجهة التحديات والصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الأردني، للتخفيف من حدة وآثار وتبعيات اللجوء على الأردن.

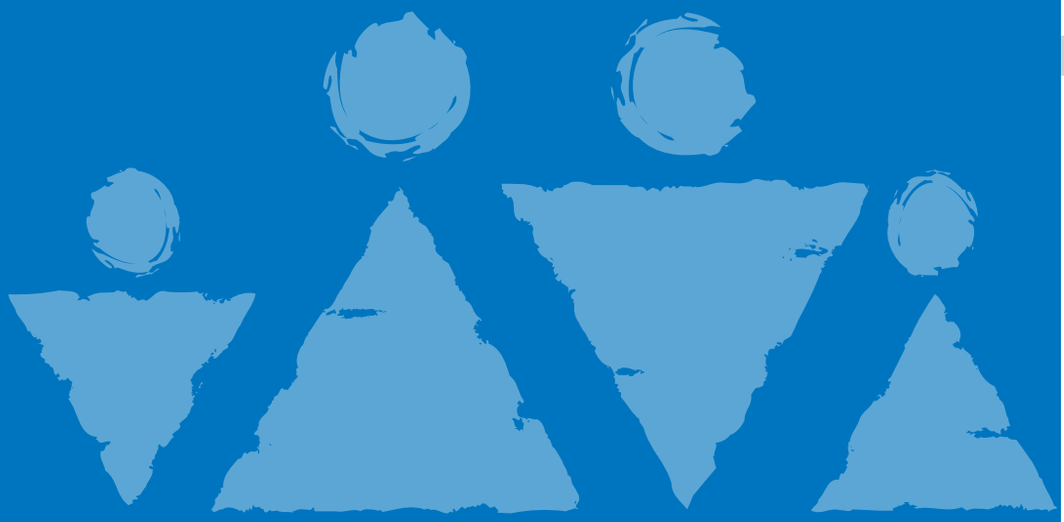

الفصل الأول

المقدمة والسّياق العام

1. المقدمة والسّياق العام (Introduction and Context)

يواجه العديد من الأفراد تجربة مغادرة بلدانهم إلى بلدان أخرى لأسباب عدّة. فبعضهم يغادر للحصول على وظيفة أو لغايات التعليم، بينما يُجبر آخرون على الفرار من الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم، ويفرّ آخرون من النزاعات المسلحة أو غيرها من الأزمات أو العنف، ومنهم من يغادر قسرًا، لأنه لم يعد يشعر بالأمان نتيجة استهدافه لمجرد هويته أو بسبب عِرقه أو دينه أو آرائه السياسية، إذ يقدّر عدد من اضطر إلى مغادرة بلده الأصلي قسرًا حتى نهاية شهر أيار من عام 2022 حوالي 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم[1].

تُستخدم مصطلحات "لاجئ"، و "طالب لجوء"، و "مهاجر" لوصف الأشخاص المتنقلين الذين غادروا بلدانهم وعبروا الحدود إلى بلدان أخرى قد تكون مجاورة لبلدانهم، أو قد تكون بعيدة عنها. واللاجئ هو الشخص الذي فرّ من بلده، لأنه مُعرّض لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاضطهاد في بلده الأصلي. واللاجئ هو من يشعر بأنه ليس لديه خيار سوى المغادرة والبحث عن الأمان خارج بلده، لأن حكومته لا تستطيع أو لن تحميه من المخاطر التي تهدد سلامته وحياته. وتُعرّف الأمم المتحدة[2] اللاجئ بأنه: «ذلك الشخص الذي يشعر بالخوف المبرر من التعرّض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعِرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب رأيه السياسي ، ويكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته وغير قادر أو غير راغب، بسبب هذا الخوف، من العودة إليه».

أما طالب اللجوء، فهو شخص غادر بلده، ويسعى للحصول على الحماية من الاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلد آخر، ولكن لم يتم الاعتراف به قانونًا كلاجئ، وينتظر تلقي قرار بشأن طلب اللجوء الخاص به. أما المهاجر، فهو شخص يقيم خارج بلده الأصلي، لكنه ليس من طالبي اللجوء أو اللاجئين، ولكنه يغادر بلده، لأنه يريد العمل أو الدراسة أو الانضمام إلى الأسرة في البلد التي هاجر إليها، أو أن المغادرة كانت بسبب الفقر أو الاضطرابات السياسية أو عنف العصابات أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من الظروف الخطرة الموجودة في بلده الأصلي[3].

تُعدُّ حياة اللاجئين حياة صعبة، فهم يفرّون من أماكن الحرب والجوع والمجاعة والاضطهاد، وقد خاض معظمهم رحلة قاسية للعثور على ملاذ آمن لأنفسهم، في بلد مجاور لبلدهم، أو أنه بعيد عنه. وهم يفعلون ذلك من أجل السعي وراء حياة طبيعية لأنفسهم ولأسرهم. ويعبُر الكثيرون التضاريس الخطرة والظروف الجوية غير المناسبة، ويعرّضون أنفسهم للخطر لعبور الحدود الدولية لمجرد الحصول على فرصة في حياة أفضل. وحتى بعد اللجوء، فإن الأمور ليست بالسهولة التي قد يتخيلها المرء بعد وصول اللاجئ إلى بلد آخر، فما زال هناك العديد من المشكلات والتحديات التي يتعين عليهم مواجهتها. هذه التحديات التي على اللاجئين

1 https://www.unrefugees.org/refugee-facts/statistics/
2 https://www.un.org/en/global-issues/refugees
3 https://www.amnesty.org/en/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants/

مواجهتها تشكّل حياتهم الجديدة في بلد أجنبي تمامًا[4]. وتعدّ عملية فهم العوائق والتحديات التي تقف في طريق اللاجئين عبْر الوسائل المتاحة، ومنها مِثل تقريرنا هذا، من أهم الخطوات الأساسية في تمهيد الطريق لحياة أفضل لهؤلاء اللاجئين لحين عودتهم إلى بلدهم الأصلي.

بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) فإن الأردن هو ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين في جميع أنحاء العالم باستضافته ما يزيد على 3 ملايين لاجئ مسجل منهم حوالي 763 ألف لاجئ من جنسيات مختلفة، منهم حوالي 677.8 ألف لاجئ سوري، إضافة إلى حوالي 65.7 ألف لاجئ عراقي، وحوالي 13 ألف لاجئ يمني، وما يقارب 5.5 ألف لاجئ سوداني، و 643 لاجئ صومالي، و 1352 لاجئ من جنسيات أخرى غير المذكورة. إضافة إلى 2463039 لاجئ فلسطيني في الأردن، يعيش 18% منهم في مخيمات اللجوء، وفق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA).[5] كما هو مشار في الجدول (1). ويبيّن الجدول (1) أعداد اللاجئين المسجلين في الأردن حسب جنسهم، والشكل رقم (1) حسب جنسياتهم، بينما يبيّن الشكل (3) توزيع اللاجئين على المحافظات والمخيمات في المملكة.

الجدول (1): الدول العشر الأولى في استضافة اللاجئين على مستوى العالم (بيانات منتصف عام 2021) [6].

التسلسل	الدولة	عدد اللاجئين
.1	تركيا	3696831
.2	الأردن	3027729
.3	أوغندا	1475311
.4	باكستان	1438523
.5	لبنان	1338197
.6	ألمانيا	1235160
.7	السودان	1068339
.8	بنغلادش	889775
.9	إيران	800025
.10	أثيوبيا	782896

4 https://epimonia.com/blogs/news/challenges-refugees-face

5 Unrwa.https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan

6 World population review. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/refugees-by-country

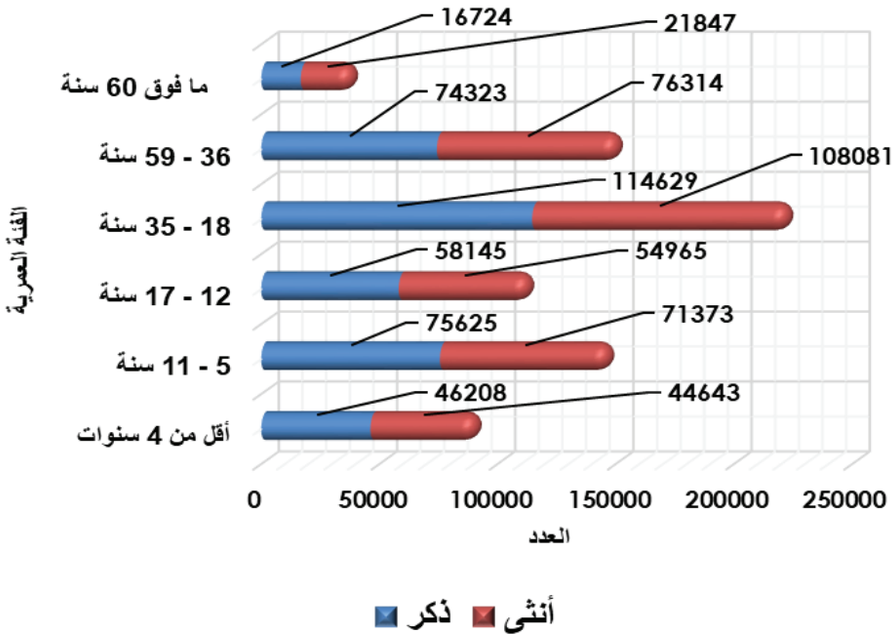

الشكل (1): أعداد اللاجئين في الأردن حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية (إحصائية تشرين الأول/ أكتوبر 2022)[7].

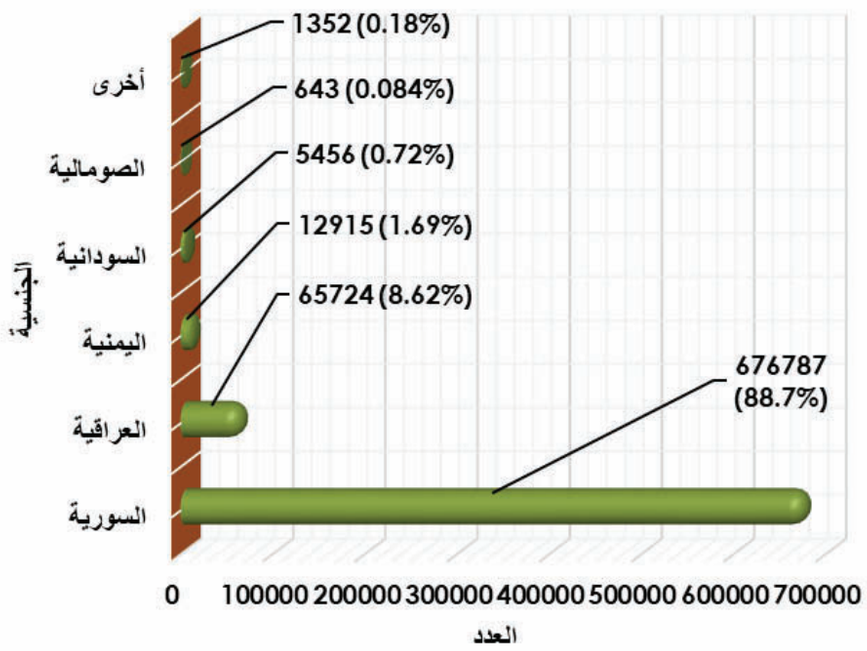

الشكل (2): الأعداد والتوزيع النسبي للاجئين في الأردن حسب جنسياتهم (إحصائية تشرين1 2022)[8].

7 UNHCR Situation of Refugees in Jordan - Quarterly Analysis Q2 2022

8 Registered People of Concern Refugees and Asylum Seekers in Jordan–Updated date: 16/10/2022.unrwa.org.

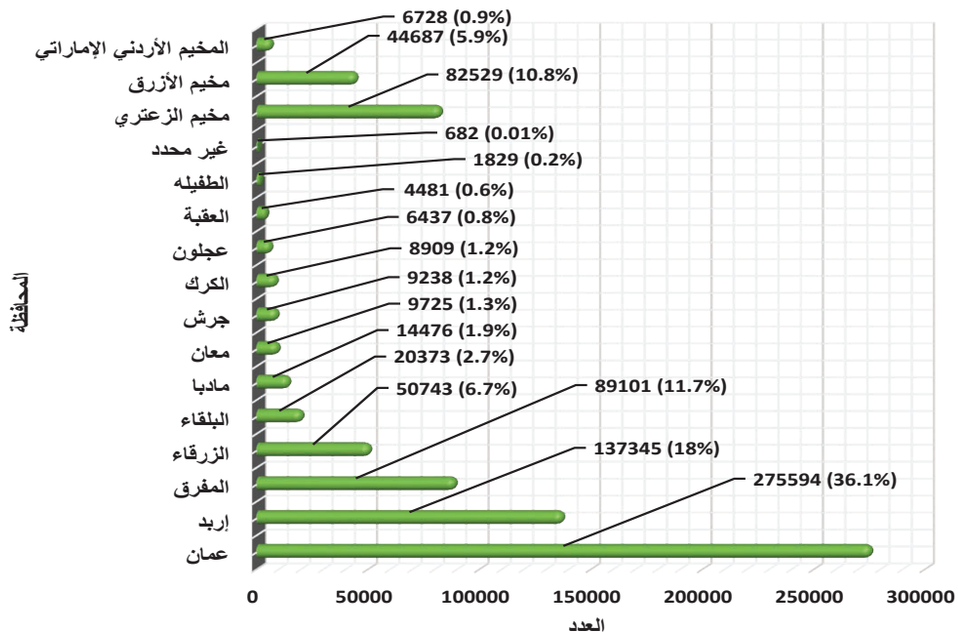

الشكل (3): الأعداد والتوزيع النسبي للاجئين المسجلين في الأردن حسب المحافظات والمخيمات (إحصائية تشرين الأول/ أكتوبر 2022)[9].

يبيّن الشكل (3) أن محافظة عمان العاصمة ومحافظات: إربد، والمفرق، والزرقاء، والبلقاء، ومادبا قد حظيت بالنسبة الأكبر من عدد اللاجئين المسجلين في المملكة وبما يقارب 77% من مُجمل اللاجئين المسجلين في المملكة وبعدد يساوي 587632 لاجئ. وقد حظيت محافظة عمان بالعدد الأكبر من اللاجئين في الأردن، وبما يزيد على 275 ألف لاجئ من مختلف الجنسيات، تلتها محافظة إربد بما يزيد على 137 ألف لاجئ، ثم محافظة المفرق بما يزيد على 89 ألف لاجئ، فمحافظة الزرقاء بما يزيد على 50 ألف لاجئ، وبعدها محافظة البلقاء بما يزيد على 20 ألف لاجئ، واحتلت محافظة مادبا المرتبة الأخيرة من بين هذه المحافظات بما يزيد على ١٤ ألف لاجئ. أما محافظات الجنوب، إضافة إلى محافظتيْ جرش وعجلون، فقد بلغ مُجمل اللاجئين في هذه المحافظات حوالي 40 ألف لاجئ من إجمالي اللاجئين المسجلين في الأردن وبنسبة تقارب 5% منهم. أما بقية اللاجئين بنسبة تقارب 18% من إجمالي اللاجئين المسجلين في الأردن، وبعدد يساوي تقريباً 134 ألف لاجئ، وجُلّهم من اللاجئين السوريين، فقد توزعوا على مخيمات اللجوء في: الزعتري، والأزرق، والمخيم الأردني الإماراتي.

أما من ناحية الجنسية، فكما يوضح الشكل رقم (2) فقد كانت الجنسية السورية هي الأكبر، وبنسبة تساوي تقريباً 89% من مُجمل اللاجئين، تلتها الجنسية العراقية 8.62%، ثم الجنسية اليمنية 1.69%، فالجنسيتان: السودانية والصومالية 0.72% و 0.86% لكل منهما على التوالي.

يقع الأردن على مفترق طرق في منطقة مضطربة، وله سجلٌ طويل في توفير اللجوء لمن يطلبه. وقد كان الأردن ملجأً للعديد من الشعوب التي هاجرت قسراً من بلادها نتيجة للحروب

9 Reference no. 10.

والصراعات السياسية ولغير ذلك من الظروف التي تُجبر الأفراد على اللجوء عَبْر العصور الحديثة. فعلى سبيل المثال، غادر مئات الآلاف من الأسر من مناطق البلقان والأناضول الشرقية بسبب الحرب العثمانية الروسية في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً في عام 1877، مناطق سكنهم وعمدوا إلى اللجوء في دول أخرى. وقد استقرت أول مجموعات اللاجئين الشركس في الأردن عام 1878[10].

في هذا الصدد، أشار المؤرخ الأردني بكر المجالي[11] إلى أن الأردن استقبل حالات لجوء من ليبيا عامي 1925 و1926، الذين وصلوا الأردن بسبب الاستعمار الإيطالي آنذاك.

يستضيف الأردن أكثر من 3 ملايين لاجئ، منهم حوالي مليونين ونصف مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى «الأونروا»، وقد وصل اللاجئون الفلسطينيون إلى الأردن، للمرة الأولى، خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وهاجر نحو 750 ألف فلسطيني بعد اندلاع حرب عام 1948 من فلسطين، وكان للأردن النصيب الأكبر من استقبال هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين. ونتيجة لحرب حزيران عام 1967 التي احتلت خلالها إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، حصلت موجة أخرى من اللجوء الفلسطيني إلى الأردن، من هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين من حصل على الجنسية الأردنية أو رقم وطني أردني أو ما زال في مخيمات اللجوء الفلسطينية في الأردن. ويستضيف الأردن أيضًا ما يقارب من 10000 لاجئ فلسطيني من سوريا. ويوجد في الأردن 10 مخيمات للاجئين الفلسطينيين يعيش فيها حوالي 412 ألف لاجئ يشكّلون حوالي 17.3% من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين البالغ عددهم 2463039 لاجئ. والمخيمات الفلسطينية العشرة التابعة لـ (الأونروا) هي: مخيم الطالبية، مخيم جبل الحسين، مخيم ماركا، مخيم جرش، مخيم البقعة، مخيم الزرقاء، مخيم عمان الجديد، مخيم الحصن، مخيم إربد، مخيم سوف، ويتمتع اليوم معظم اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنة الكاملة في الأردن[12].

وصل الأردن في عام 1990 لاجئون من العراق، واستقبل الأردن في آب (أغسطس) 1990 لاجئين كانوا يسكنون الكويت، وأُنشئ مخيم بالقرب من بلدة الأزرق في شمال الأردن لاستضافة بعضهم. كان المخيم في البداية موطناً لحوالي 13 ألف لاجئ ممن فقدوا وظائفهم في الكويت من ضمنهم لاجئون من الجنسيتين الهندية والباكستانية.

ومنذ حرب العراق عام 2003 وحتى الآن، كان الأردن أولى وجهات العراقيّين للجوء، إلا أنه يصعب تحديد شكل وأرقام حركة اللجوء العراقي نظرًا لعدم استقرار حركة اللاجئين، لكن بحسب تقديرات الحكومة الأردنية، يقطن الأردن ما يقارب 70 ألف لاجئ عراقي.

بعد توتر الأحداث في سوريا، لجأ إلى الأردن ما يقارب المليون ونصف المليون لاجئ سوري تم استيعاب أقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللجوء في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة(UN) والدول المانحة، فيما يعيش غالبيتهم بإمكانياتهم المالية الخاصة في العديد

10 أبو غنيمة، زياد. (2010) العشائر الأردنية. هجرة الشركس إلى الأردن . http://www.almadenahnews.com/article/58681

11 المجالي، بكر خازر. مقابلة مع قناة المملكة، 12 نيسان/ أبريل، 2021 : https://www.almamlakatv.com/news/60963-

12 https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan

من المدن في محافظات المملكة المختلفة. من هؤلاء يوجد حوالي 676606 لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)[13]. وتوجد خمسة مخيمات للاجئين السوريين في الأردن، ثلاثة منها رسمية هي: مخيم الزعتري، ومخيم الأزرق، والمخيم الإماراتي الأردني، والباقيان مؤقتان.

بدأ اللاجئون السوريون الوصول عَبْر الحدود إلى الأردن، في 15 آذار/ مارس عام 2011 مع بدء امتداد الاحتجاجات والاضطرابات في درعا الواقعة جنوب سوريا. وبحلول نهاية عام 2011، كان هناك 1842 لاجئًا سوريًا مسجلًا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الأردن بشكل رسمي، لكن عدد من وصل الأردن كان أكبر بكثير. ومع بدء موجة اللجوء السوري، افتُتح مخيم الزعتري للاجئين السوريين في محافظة المفرق في 29 تموز/يوليو عام 2012، بعد شهور من الاستعدادات. وبعد مضي عام واحد فقط، أصبح مخيم الزعتري مسكنًا لـــــ 120 ألف لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال، ما جعله ثاني أكبر مخيمات اللاجئين في العالم. وموّلت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع إقامة مخيم «مريجيب الفهود» أو المخيم الأردني الإماراتي الذي أنشئ عام 2013، في محافظة الزرقاء، على مساحة 220 ألف متر مربع ويتسع، لأكثر من 6 آلاف لاجئ، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين، ويضم المخيم مستشفى متنقلاً وعيادات خاصة و4 مدارس للذكور والإناث إضافة إلى المرافق الأساسية الأخرى. وفي كانون الثاني/ يناير عام 2013، وصل 30 ألف لاجىء سوري إلى الأردن، وبلغ مجموع المسجلين لدى المفوضية ما يزيد على 206 آلاف لاجئ، لكن الحكومة كانت تعتقد بوجود أكثر من 300 ألف لاجئ سوري في الأردن آنذاك. وبحلول نهاية عام 2013، سُجل نحو 675 ألف لاجئ لدى المفوضية في الأردن، وعملت نحو 80 مدرسة في الأردن على إتباع نظام الفترتين، للتعامل مع تدفق اللاجئين السوريين، وسُجل 85 ألف سوري في نظام التعليم الوطني. وافتُتحت أول محطة للطاقة الشمسية في مخيم للاجئين في العالم في 2017، صُممت لتساهم في توفير الكهرباء لنحو 36 ألف لاجئ سوري في مخيم الأزرق للاجئين، وفي العام ذاته بُنيت أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم في مخيم الزعتري.[14] كما افتُتح مخيم الأزرق، الواقع على بعد 100 كيلومتر شرق عمّان، وذلك في نهاية نيسان/ أبريل 2014، من أجل تخفيف الضغط المتزايد على مخيم الزعتري للاجئين.

تمثّل عملية لجوء الأفراد من دولة إلى دولة أخرى ضغوطًا مختلفة على طرَفيْ العملية: اللاجئ، والمستضيف. من هذه الضغوط ما يتعلق بخصائص الأفراد أنفسهم من الطرفين، ومنها ما يتعلق بالبنية التحتية لمرافق الدولة المضيفة. إن فهم واقع أسر اللاجئين من النواحي الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والنفسية وخصائص مسكنها، والنواحي المتعلقة بالعلاقات الأسرية، ومدى مشاركة أفراد هذه الأسر في الحياة العامة، ومدى تأثر هم بخصائص المجتمعات المضيفة لهم وتأثيرهم بها وغير ذلك من المجالات ذات العلاقة، يُعدّ أمرًا على جانب كبير

13 https://data.unhcr.org/en/situations/syria: As for 30 September 2022.

14 https://www.almamlakatv.com/news/60963

من الأهمية، إذ يساهم في الوقوف على أوضاع هؤلاء اللاجئين جنبًا إلى جنب مع احتياجات المجتمعات المضيفة لهذه الأسر، وتحديد احتياجاتهم بشكل موضوعي مبني على دراسات بأسس ودلائل علمية تجعل من السهل التخطيط لإمكانية التدخل في توفير هذه الاحتياجات على اختلافها.

كان المبرر الرئيس لإنجاز تقرير أحوال الأسر اللاجئة الثاني 2022 هو الوقوف على واقع حال الأسر اللاجئة في الأردن: ديموغرافيًا، وتعليميًا، وصحيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وبكل ما يتعلق بهذه المجالات من مجالات فرعية، إضافة إلى رصد التغييرات التي حدثت في هذه المجالات لهذه الأسر منذ إصدار تقرير أحوال الأسر اللاجئة الأول في عام 2018. إضافة لهذا المبرر، يمكن إيراد مجموعة من المبررات الفرعية لإنجاز التقرير الثاني لأحوال الأسر اللاجئة في الأردن تتمثل على النحو الآتي:

أ. مراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية، ومدى توافقها مع متطلبات الأسر اللاجئة واحتياجاتها.

ب. توفير المعلومات اللازمة لصُناع القرار والمعنيين لوضع السياسات والبرامج والخطط ذات العلاقة بالأسر اللاجئة استنادًا إلى الدراسات والأدلة العلمية.

ت. المساهمة في تحديد الأولويات الخاصة بقضايا الأسر اللاجئة إلى جانب أسر المجتمعات المضيفة لاقتراح التوصيات والتدخلات المطلوبة للاستجابة.

ث. تحديث البيانات المتعلقة بالأسر اللاجئة لاعتمادها لاحقاً.

ج. الخروج بتوصيات بأوراق سياسات تساعد صُناع القرار في قضايا الأسر اللاجئة في الأردن.

من هنا جاء هذا التقرير لرصد واقع أحوال الأسر اللاجئة في الأردن بعد مرور أربع سنوات على إنجاز تقرير أحوال الأسر اللاجئة الأول الذي صدر عن المجلس في عام 2018 للوقوف على التغيرات سلبًا أو إيجابًا في أحوال هؤلاء اللاجئين جنبًا إلى جنب مع التغيرات في أحوال المجتمعات المضيفة لهذه الأسر.

يهدف المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال إنجازه التقريرَين عن أحوال اللاجئين في الأردن، الأول الذي أنجز في عام 2018 والثاني الذي أنجز في العام (2022) على السواء، إلى وضع تصورات يمكنها المساهمة في وضع السياسات والبرامج الخاصة لتحسين مستوى معيشة الأسرة اللاجئة إلى جانب تحقيق رفاه الأسر الأردنية في المجتمعات المضيفة لأسر اللاجئين وفق معايير اجتماعية اقتصادية نوعية، والمساهمة في تعديل الخطط والبرامج والسياسات والتشريعات المنبثقة عن هذه السياسات والإجراءات المتعلقة بها[15].

إن نتائج مِثل هذه التقارير تعمل على توفير قواعد بيانات أساسية متخصصة بفئة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، بحيث يمكن الاعتماد عليها من جانب أية جهة ذات علاقة في رسم الصورة المتكاملة للطرفين، ويمكن تسخيرها في عملية تخطيط السياسات الخاصة باللاجئين وبالمجتمعات المضيفة لهم، والاستفادة منها في تصميم البرامج والتدخلات التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء.

15 https://ncfa.org.jo/ar/who-we-are

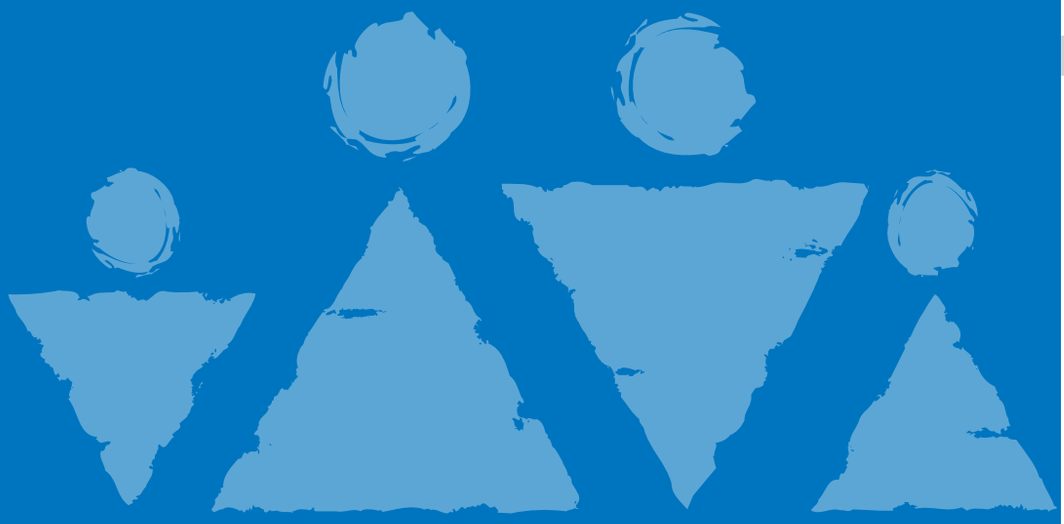

الفصل الثاني:

منهجية إعداد التقرير

2. منهجية إعداد التقرير (Methodology)

لغايات رصد التغييرات التي طرأت على واقع الأسر اللاجئة في الأردن منذ إطلاق التقرير الأول في العام 2018، ولغايات رصد المؤثرات المحيطة بهذه الأسر اللاجئة خلال السنوات الأربع الماضية، كـ "جائحة كورونا»، وما أسفرت عنه هذه المؤثرات من نتائج، بشكل مباشر أو غير مباشر، ليصار الى اتخاذ الإجراءات والسياسات المتوافقة مع واقع هذه الأسر وواقع المجتمعات المضيفة لها، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بإنجاز هذا التقرير: تقرير أحوال الأسر اللاجئة في الأردن 2022.

تم إنجاز هذا التقرير بالإشراف التام من قِبل فريق يُمثّل المجلس الوطني لشؤون الأسرة (National Council of Family Affairs: NCFA) وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (United Nations High Commissioner for Refugees: UNHCR, UN Refugee Agency) بحيث يكوّن هذا التقرير تصورًا واضحًا وشاملًا عن أحوال الأسر اللاجئة في الأردن وما يتعلق بهذه الأحوال من خصائص للمجتمعات المضيفة لهؤلاء اللاجئين.

تمّ إنجاز التقرير انطلاقًا من هدفه الرئيس في تحقيق تحليل متكامل عن أحوال الأسر المستهدفة وفق منهجية علمية موضوعية ودقيقة مبنية على أسس ودلائل علمية، إذ جرى الاعتماد في إنجازه على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي لتحقيق هدفه الرئيس والأهداف الفرعية الداعمة لهذا الهدف الرئيس. هذا المنهج هو الأسلوب الأكثر استخدامًا والأكثر مواءمة عند دراسة الظواهر التي تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات بشكل خاص. ويهدف هذا المنهج إلى الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المهمة التي تم تبنيه فيها، وذلك من خلال جمع البيانات المناسبة، إلى التعبير النوعي (واقع الحال) والكمي (البيانات الإحصائية ودلالاتها) لأحوال أسر اللاجئين في الأردن. والتعبير النوعي هنا يُمثّل تتبُّع الوضع الراهن لخصائص الأسر قيد البحث، وتحليل هذه الخصائص بأسلوب علمي يتيح الوقوف على واقع الأسر اللاجئة بشكل دقيق للغاية، أما التعبير الكمي، فيتيح وصف وتحليل المتغيرات قيد البحث رقميًا من خلال الأساليب الإحصائية والقياسية، للخروج بما يُعزّز التعبير النوعي للمتغيرات، ولكن بشكل رقمي لا لَبْس فيه موضحًا لما يراد تفسيره. ويُعدّ هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة تتضمن عددًا من الأساليب الفرعية المساعدة، مِثل: المسوح الاجتماعية، أو الدراسات الميدانية، أو دراسة الحالة وغيرها.

شملت خطة العمل في إنجاز هذا التقرير سبع خطوات رئيسة يلخصها الشكل (4).

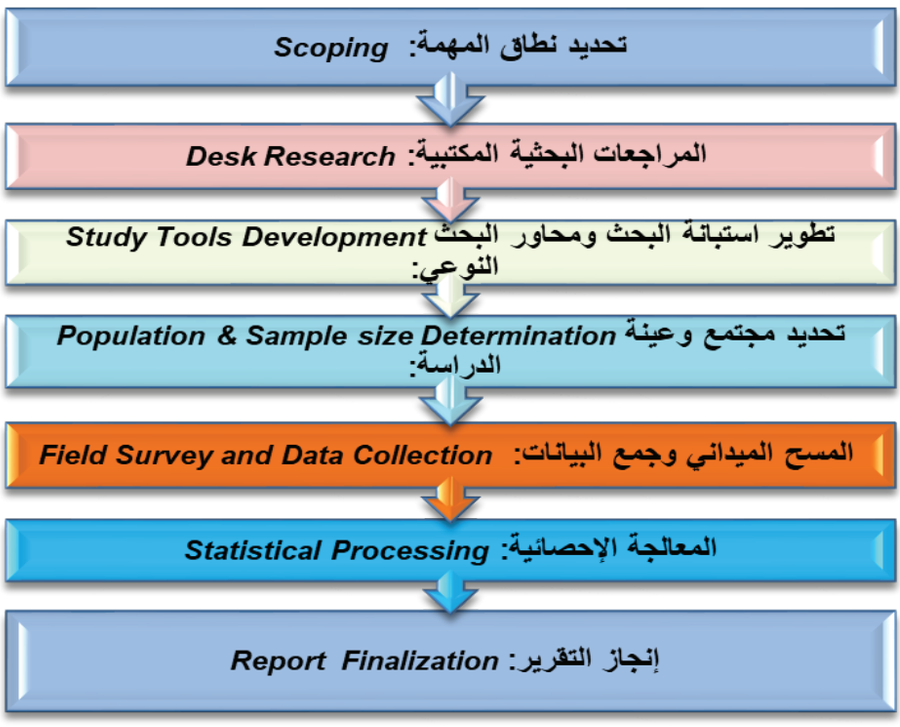

الشكل (4): خطة العمل التي تم إتباعها في إنجاز التقرير.

1.2: نطاق المهمّة (Scoping)

تم تحديد نطاق مهمة إنجاز تقرير أحوال الأسر اللاجئة الثاني عبْر مجموعة من جلسات العمل التمهيدية شملت فريق المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). في هذه الجلسات تم تحديد قائمة أهداف إنجاز التقرير وتوثيقها، والهدف الرئيس والأهداف الفرعية. كما جرى استعراض خطة العمل والمخرجات المتوقعة، والمهمّات والتكاليف والمواعيد النهائية لإنجاز خطوات المهمة، والعمل على تحديد القضايا، والاهتمامات التي سيجري التركيز عليها خلال مهمّة إنجاز التقرير، وتحديد مصادر بيانات ومعلومات المهمة، والفجوات في هذه البيانات والمعلومات التي سيتم سدّها من أجل تنفيذ المهمّات المدرجة في خطة العمل، وتحديد ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات الرسمية من جانب الجهات ذات العلاقة، إذا لزم الأمر، والتي قد تُطلب من الجهات التي يُمكن للباحثين مراجعتها خلال إنجاز المهمة.

2.2: المراجعات البحثية المكتبية (Desk Reviews)

لغايات جمع أكبر كمية ممكنة من البيانات الثانوية ذات العلاقة بطبيعة المهمة من مصادرها المختلفة، تمّ إنجاز المراجعات والدراسات المكتبية اللازمة لمصادر هذه البيانات، وجمع ما يتعلق بمحاور المهمة من معلومات وبيانات لتوفير جميع ما يلزم لإنجاز تقرير المهمة، وبخاصة فيما يتعلق بأعداد اللاجئين وتوزيعهم على محافظات المملكة، وجنسياتهم، والفترات الزمنية التي دخلوا فيها إلى المملكة. ولغايات الحصول على أكبر قدر من الدراسات المنجزة وذات العلاقة بالموضوع، تمّ عمل برنامج دوري للقيام بزيارة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، بهدف الحصول على البيانات والدراسات المطلوبة لغايات دراستها ومراجعتها والاستعانة بها لتحقيق أهداف التقرير[16]. أما المصادر الرئيسة للمراجعات البحثية المكتبية، فشملت الدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة التي أنجزها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وتلك التي أنجزتها الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، والجهات البحثية المختلفة كالجامعات ومراكز البحوث والاستشارات، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الدولية.

3.2: أداة جمع البيانات (Data Collecting Tool)

لغايات جمع البيانات اللازمة لإنجاز هذا التقرير، تم الاعتماد على استبانة أولية جرى تبنيها من المجلس الوطني لشؤون الأسرة لغايات إعداد تقرير الأسر اللاجئة في الأردن الذي أنجز عام 2018، وتم تطوير بعض بنود هذه الاستبانة وإجراء التعديلات عليها لتتواءم أهداف التقرير الحالية. فعلى سبيل المثال، تم إدراج بنود جديدة في الاستبانة تتعلق بـ "جائحة كورونا"، وبنود أخرى تتعلق بالفاقد التعليمي، وأخرى تتعلق بالأميّة الرقميّة لدى اللاجئين. هذه التعديلات جاءت لتناسب التطورات التي طرأت على البيئة المحيطة بهذه الأسر بعد إنجاز التقرير الأول لأحوال الأسر اللاجئة في الأردن عام 2018.

وشملت الأداة عشرة محاور رئيسة غطتها بنودها: شمل المحور الأول منها البيانات التعريفية والمعلومات العامة عن الأسرة ورأسها. والمحور الثاني تناول الخصائص العامة للأسرة. أما المحور الثالث فتتطرق إلى مفهوم العنف وما يتعلق به داخل الأسرة نفسها ومحيطها وفي المدارس والمؤسسات التعليمية التي يرتادها أبناء هذه الأسرة. أما المحور الرابع فتضمّن عمل الأطفال وتسرّبهم المدرسي. بينما اشتمل المحور الخامس على عمل المرأة أو ربة المنزل. وتناول المحور السادس التعليم وما يتعلق به من قضايا لدى أسر اللاجئين. أما المحور السابع فغطى الحياة العامة للأسر اللاجئة وما يتعلق بها من مجالات. وبحث المحور الثامن في المواقف والمعارف والاتجاهات المتعلقة بالأسر اللاجئة. وتناول المحور التاسع قضايا أسرية مختلفة. وتطرق المحور العاشر إلى أولويات الأسر اللاجئة وما يتعلق بها من المصاعب النفسية والاجتماعية المتعلقة باللجوء.

16 المجلس الوطني لشؤون الأسرة. (2018). تقرير أحوال الأسر اللاجئة الأول 2018.

4.2: مجتمع الدراسة والعينة والمسح الميداني (Population, Sample Determination and Surveys)

بتكوّن مجتمع الدراسة من جميع اللاجئين (عدا اللاجئين الفلسطينيين) المسجلين في الأردن، والذين تم اعتماد أعدادهم بناءً على القوائم المعتمدة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومصادر دائرة الإحصاءات العامة والبالغ عددها حوالي 200 ألف أسرة [17] (مجمل عدد اللاجئين المسجلين هو 702506 لاجىء حسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لعام 2022 مقسومًا على معدل الأسرة الواحدة لهم وهو (3.5). وقد غطى المجتمع أربع محافظات من المملكة، هي: محافظة العاصمة عمان، ومحافظة الزرقاء، ومحافظة إربد، ومحافظة المفرق، إضافة للاجئين في مخيميْ: الزعتري والأزرق.

حُدّد حجم العينة مُسبقًا ليكون 1224 أسرة ضمن المحافظات الأربع والمخيّمين. وهو حجم تم اختياره بناءً على مستوى ثقة مرتفع بلغ 97.15% وبهامش خطأ منخفض جدًا بلغ 2.85%، وهو هامش خطأ أقل من هامش الخطأ المستخدم عادة في الدراسات الهادفة لإعداد مثل هذا التقرير وهو 5%. حجم العينة، ويُعدّ مستوى الثقة ومستوى هامش الخطأ المذكورين سابقًا حجمًا كافيًا ليُمثّل المجتمع المراد دراسته بكل موضوعية. وعند تطبيق معادلة [18] Yamane في تحديد حجم العينات، يتبيّن أن الحجم مناسب لمثل هذا المجتمع. وتاليًا حساب لحجم العينة، بافتراض هامش خطأ يساوي 2.85%.

$$[(n = [N]/ [1+(N \times e^2$$

بحيـــث:

n تمثل حجم العينة.

N تمثل المجتمع المراد دراسته (202812 أسرة).

e نسبة الخطأ المسموح به (2.85%).

بناء على هذه المعطيات، أمكن حساب العينة كما يلي:

[n = [202812]/ [1+(202812× 0.02852

[(n = [202812] / [1+(202812× 0.00081225

[n = [202812]/ [1 + 164.734047

[n = [202812]/ [165.734047

[n = [1223.7195897352

[n = [1224

17 https://www.unhcr.org/ar

18 Yamane, Taro. 1967. Statistics: An Introductory Analysis. 2nd Edition, New York: Harper and Row.

لضمان أكبر قدر من دقة البيانات، تم تنفيذ المسح الميداني من خلال المقابلات الوجاهية، ومن ثم تفريغها باستخدام النظام الإلكتروني[19] (Kobo Humanitarian) بعد الحصول على قوائم اللاجئين من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). كما جرى تنفيذ هذه المقابلات الوجاهية داخل المخيمات، ومن ثم تفريغها على نظام (Kobo). وكان هناك اختبار لإمكانية إنجاز المقابلات مع الفئات المستهدفة داخل المخيمات وخارجها من خلال الاتصال بهم مرات عدّة قبل البدء بجمع البيانات، وذلك لغايات التأكد منهم، وإعداد قوائم بأسمائهم وأرقام هواتفهم، وقد تم التوصل إلى قائمة نهائية بالفئات المستهدفة تغطي الحجم المطلوب للعينة بعد استبعاد أولئك الذين لم يستجيبوا للاتصالات الأولية واستبدالهم بآخرين جُدد.

وصل مجموع الأسر التي تمت مقابلتها خلال عملية المسح الميداني إلى 1272 أسرة، وهو حجم يزيد بمقدار 48 أسرة على حجم العينة المطلوب. وجرى جمع بيانات عن أسرَتين في محافظتيْ: الكرك، وجرش ولم يتم إدخالهما ضمن التحليل الإحصائي. وخضعت بيانات جميع هذه الأسر 1272 لعملية التحليل الإحصائي. الجدول (2) يبيّن التوزيع المفترض للعينة، أي توزيع العينة قبل إجراء المسح الميداني، والجدول (3) والشكل (5) اللذان يليانه يبيّنان توزيع العينة على مناطق الدراسة بعد إجراء المسح الميداني.

الجدول (2): التوزيع المفترض للعينة.

المنطقة	الأسر من مجموع % أسر اللاجئين	عدد الأسر في العينة (العينة × النسبة)
عمان	%34.86858	427 = %34.86858 × 1224
الزرقاء	%12.45524	152 = %12.45524 × 1224
إربد	%16.88742	207 = %16.88742 × 1224
المفرق	%20.98936	257 = %20.98936 × 1224
مخيم الزعتري	%9.984604	122 = %9.984604 × 1224
مخيم الأزرق	%4.814798	59 = %4.814798 × 1224
المجموع	**%100**	**%1224 × 100 = 1224**

19 Kobo Toolbox is a toolkit for collecting and managing data in challenging environments and is the most widely-used tool in humanitarian emergencies.

الجدول (٣): توزيع العينة على مناطق المسح الميداني[20].

التسلسل	المحافظة / المخيم	عدد الأسر	النسبة المئوية (%)
.1	عمان	433	%34
.2	الزرقاء	176	%14
.3	إربد	209	%16
.4	المفرق	269	%21
.5	مخيم الزعتري	125	%10
.6	مخيم الأزرق	60	%5
المجموع		**1272**	**%100**

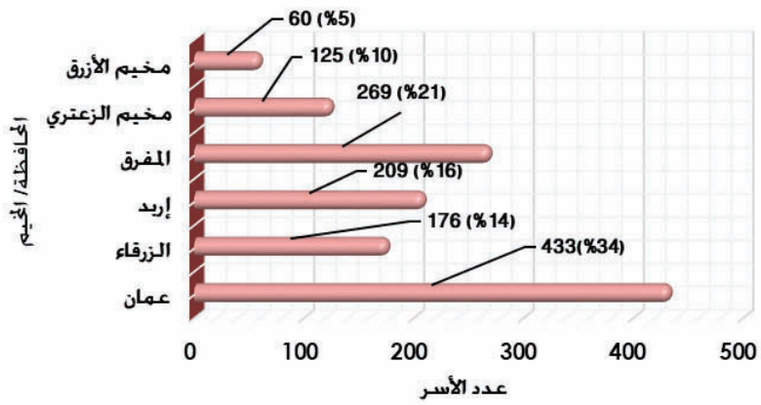

الشكل (5): الأعداد والتوزيع النسبي للعينة حسب مناطق الدراسة.

يبيّن كل من الجدول (3) والشكل (5) أنه من بين المناطق التي توزعت عليها عينة الدراسة حظيت محافظة العاصمة عمان بحوالي ثلث عدد اللاجئين 34%، تلتها محافظة المفرق 21 % من اللاجئين، ثم محافظة إربد 16%، فمحافظة الزرقاء 14%، ويلي هذه المحافظات كل من: مخيم الزعتري، ومخيم الأزرق بنسب 10% و 5% لكل منهما على التوالي. هذه النسب لتوزيع العينة على مناطقها، جاءت ممثلة لمجتمع الدراسة من أسر اللاجئين، وتتناسب مع توزيع هؤلاء اللاجئين الوارد في الشكل (3) من الجزء الأول من هذا التقرير المعني بالسّياق العام لحالة اللاجئين، والذي بيّن أعداد اللاجئين المسجلين في الأردن حسب توزيعهم على المحافظات والمخيمات في المملكة حسب إحصائية تشرين الأول/ أكتوبر 2022. أما توزيع عينة الأسر اللاجئة على المدن في المحافظات التي شملتها الدراسة فقد تناسب مع توزيع عددهم الأصلي في المجتمع المراد

20 المصدر: المسح الميداني.

دراسته في هذه المدن وضواحيها. إذ بيّنت نتائج التحليل أن النسبة الأكبر منهم كانت تسكن في مدينة العاصمة عمان وضواحيها، وبخاصة صويلح، وسحاب، وبيادر وادي السير 34.5%، تلتها مدينة إربد وضواحيها كالحصن والصريح والرمثا 15.2%، ثم مدينة الزرقاء وضواحيها 13.8%، وبعدها مدينة المفرق وضواحيها والمناطق التابعة لها كالبادية الشمالية 13.3%، فمخيم الزعتري 8.9% وأخيرًا مخيم الأزرق 4.7%. وفيما يتعلق بجنسية أسر اللاجئين في العينة، فقد شكّلت الجنسية السورية الجزء الأكبر من هذه الأسر، كون عدد اللاجئين السوريين في الأردن هو الأكبر، وبنسبة تجاوزت 88% من مُجمل العينة، تلتها الجنسية العراقية 9%، ثم الجنسية اليمنية بنسبة تساوي تقريباً 2%، فالسودانية والصومالية 0.85%، و 0.16% لكل منهما على التوالي.

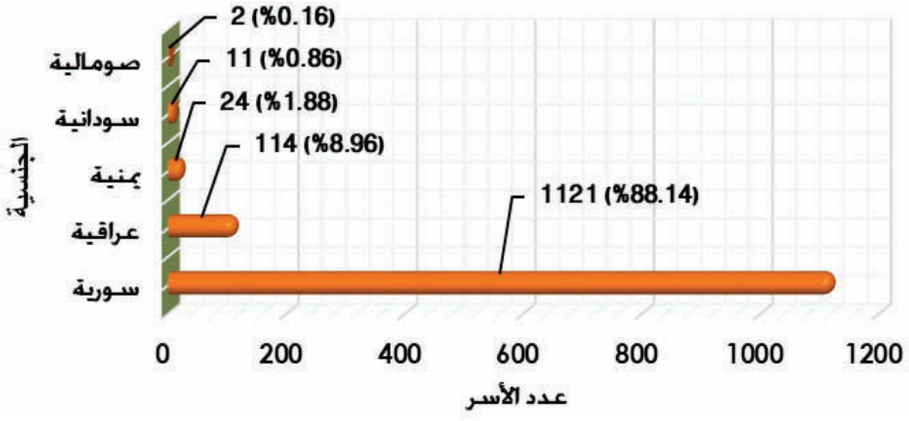

الشكل (6): الأعداد والتوزيع النسبي للعينة حسب الجنسية.

بالإضافة للمسح الميداني لأسر اللاجئين في المحافظات الأربع التي شملها هذا المسح، وفي مخيميْ الزعتري والأزرق، فقد شملت عملية جمع البيانات مجموعة من اللقاءات والمناقشات التي عُقدت على شكل مجموعات نقاشية مركزة (Focus Group Discussions: FGDs) وعلى شكل مقابلات مع الأشخاص المحوريين ذوي العلاقة.(Key Informative Interviews: KIIs) حيث تم إضافة للقاءات فريق المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وفريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حيث تم عقد ثلاث مجموعات نقاشية مركزة، كما تم إجراء مقابلات مع 12 اثنتي عشرة شخصية: (6 من الذكور و 6 من الإناث) من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين في الأردن شملت ممثلين عن: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة، ومركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية، ودائرة قاضي القضاة، مديرية الأمن العام/إدارة حماية الأسرة والأحداث، ودائرة الإحصاءات العامة، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسة التدريب المهني، ومعهد العناية بصحة الأسرة. الجدول (4) يبيّن خصائص المشاركين في لقاءات المجموعات النقاشية المركزة، وتواريخ وأماكن انعقادها، والنوع الاجتماعي للمشاركين، وعددهم، وفئاتهم العمرية.

الجدول (4): عينات مجموعات النقاش المركزة (FGDs) [21].

التسلسل	المجموعة	اليوم والتاريخ	المكان	عدد الحضور	النوع الاجتماعي للمشاركين	الفئة العمرية
1	الأولى	الأحد الموافق 13/11/2022 الموافق من الساعة 11 صباحًا حتى الثانية ظهرًا	عمان	25 امرأة	إناث	22-60
				10 أطفال	ذكور 4	7-9
					إناث 6	5-10
2	الثانية	الأحد الموافق 20/11/2022 من الساعة 11 صباحًا حتى الثانية ظهرًا	الزرقاء	23 امرأة	إناث	25-50
3	الثالثة	الأحد الموافق 28/11/2022 من الساعة 11 صباحًا حتى الثانية ظهرًا	المفرق	26	ذكور 10	19-39
					إناث 16	19-56
المجموع				74 (عدا الأطفال)		

5.2: المعالجة الإحصائية (Statistical Processing)

بعد نقل البيانات إلى نظام (Kobo) تمّ نسخها بنظام (الإكسل) ثم بدأت عملية تصفيتها، والتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وتنقيتها من المفردات التي قد تعيق التحليل بشكل صحيح، وكذلك استبعاد الإدخالات غير الصحيحة بعد التأكد من عدم صحتها، واستبدالها بتلك الصحيحة كما هي في الإجابات على الاستبانات. كما جرى التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات لبيان خلوّها من القيم الإحصائية المتطرفة التي قد تكون أُدخلت بالخطأ، ومن القيم المفقودة وتصحيحها. بعد تصفية البيانات تم ترميزها، وإدخالها إلى الحاسوب، وتحليلها باستخدام النسخة 25 من برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences: SPSS). بعد ذلك استُخرجت النتائج التي تخدم أهداف التقرير. بعد استخراج النتائج تم تبويبها وعرضها ضمن هذا التقرير وبما يخدم أغراضه جنبًا إلى جنب مع العرض النظري لمكوناته، إذ عُرضت النتائج على شكل جداول ورسوم بيانية، وكذلك حسب النسب المئوية والتكرارات ومعلومات إحصائية تحوي ما تم الحصول عليه من أوصاف رقمية يمكن من خلالها الوقوف على واقع المحاور التي بُحثت في التقرير. وفيما يتعلق بالجانب النوعي من التقرير المتعلق بمجموعات النقاش المركزة (FGDs) ومقابلات الأشخاص المؤثرين (KIIs)، تم تفريغ الإجابات التي حُصّلت من كلا الأسلوبين، ومن ثم جرى حصر الإجابات، وتنقيحها، وحذف المكرر منها، وتلخيصها وتضمينها في التقرير حسب موقعها المناسب في كل محور.

21 المصدر: المسح الميداني.

6.2: تجهيز مسودة التقرير وإعداد التقرير النهائي (Draft & Final Report Preparation):

بعد استخراج النتائج وتضمينها التقرير مع الشروحات المتعلقة بها وضمن أهداف المهمة، تم تجهيز مسودة التقرير وعرضها على أعضاء اللجنة الفنية وفريق من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) للمراجعة والتغذية الراجعة، ثم تم إعداد النسخة النهائية من هذا التقرير وطباعته.

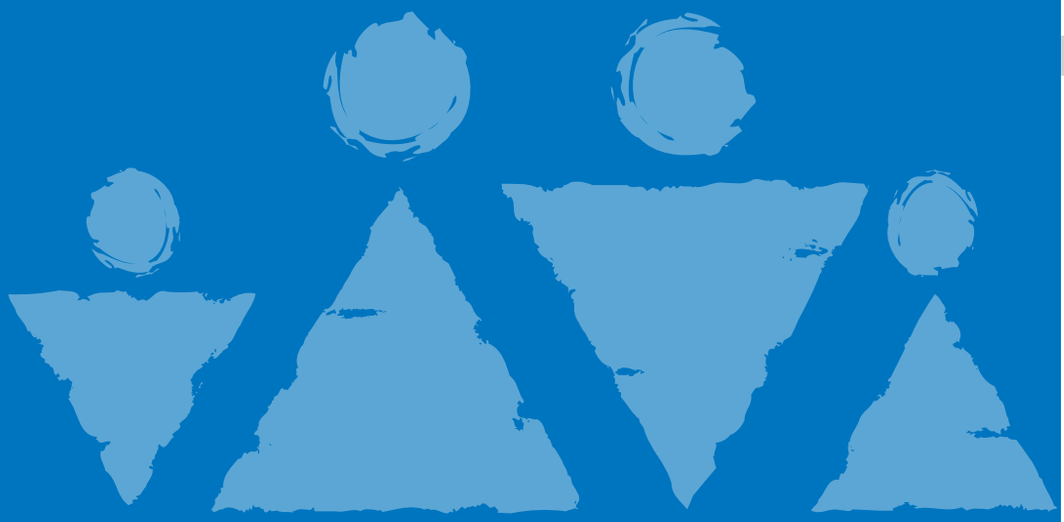

الفصل الثالث:

محاور التقرير

المحور الأول: أسباب اللجوء والتعامل مع تبعاته.
المحور الثاني: الخصائص الديموغرافية.
المحور الثالث: الخصائص الصحية.
المحور الرابع: الحياة والتفاعل الاجتماعي.
المحور الخامس: الخصائص التعليمية.
المحور السادس: الخصائص الاقتصادية.

3. محاور التقرير

يتضمن التقرير ستة محاور أساسية وعلى النحو الآتي:

1.3: المحور الأول: أسباب اللجوء والتعامل مع تبعاته (Asylum and its Consequencies):

هذا المحور يبحث في تداعيات عملية اللجوء على اللاجئين أنفسهم، ويبيّن ردّات أفعالهم وتعاملهم مع هذه التداعيات. وللتعرّف على كيفية تعامل الأسر اللاجئة مع تداعيات اللجوء، لا بدّ من معرفة اتجاهات أفراد هذه الأسر، ومواقفهم ذات الصلة الوثيقة بحياتهم وبأفكارهم وقيمهم وثقافتهم وسلوكهم. تُعرّف المواقف والاتجاهات بأنها: الاستجابات التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة بهم، أي أنها شعور تجاه شيء ما أو حدث في البيئة المحيطة بالفرد بصورة عامة[22]. وهي نوع المفاهيم التي يفرضها المجتمع على الفرد والصورة التي يدرك بها الفرد شتى المواقف في ضوء خبراته وتفكيره[23]. وهي الشعور بالتأييد أو المعارضة إزاء موضوع معين أو فكرة أو قضية[24]. ويتم التمييز بين المواقف والاتجاهات بناءً على أشكال تكيّف الفرد مع النظم الاجتماعية وعلاقة هذا التكيف بالمعايير القيمية والثقافية لديه. وتقوم الاتجاهات بوظائف متعددة في حياة الفرد، إذ تساعده على التكيف في مجتمعه بعاداته وأعرافه ونظمه وضمن مؤسساته، وتقدّم له فرص التعبير عن ذاته وتحديد هويته في إطار العلاقات والتفاعلات الاجتماعية المتنوعة، كما أنها تساعد الفرد على اتخاذ القرارات في المواقف التي يتعرض لها، ومن ثم فهي تنظم سلوكه ومعرفته وانفعالاته ضمن مجتمعه[25].

فيما يتعلق بأول بلد تم اللجوء إليه من الأسر اللاجئة، كان الأردن أول بلد لجوء بما نسبته 95.5% من الأسر اللاجئة، و 3.5% تقريبًا من الأسر اللاجئة كان الأردن ثاني بلد لجوء لها. مايقارب 1% من الأسر اللاجئة في عينة الدراسة لم تحدد فيما إذا كان الأردن هو أول بلد لجوء لها. وقد كان الأردن وجهة اللجوء لما يقارب 95% من الأسر السورية، و حوالي 89% من الأسر العراقية والسودانية على السواء، وما يقارب 98% من الأسر اليمنية. هذه النتائج تماثل– بشكل كبير– تلك التي تم تسجيلها في تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018، مع بعض الاختلافات البسيطة جدًا التي لا تتعدى 1 – 2% بسبب انتقال بعض الأسر من الأردن ولجوء أسر جديدة خلال الفترة التي تلت إعداد التقرير الأول وحتى إعداد هذا التقرير. ومن حيث أسباب اللجوء، كانت الأسباب المتعلقة بالبحث عن الأمان من الحروب هي الأسباب الرئيسة التي كانت وراء هذا اللجوء لما يقارب من 94% من الأسر اللاجئة، وبزيادة مقدارها 2% عن هذه النسبة في تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018، وهذه الزيادة كانت– بشكل رئيس– من الأسر السورية اللاجئة جراء امتداد الأزمة السورية لفترة طويلة ولجوء أسر سورية جديدة للأردن بعد إعداد التقرير الأول. أما بقية أسباب اللجوء، فقد راوحت ما بين أسباب اقتصادية، وسياسية. فاللجوء لأسباب سياسية وهو ما يسمى بـ "اللجوء السياسي»

22 بلقيس، أحمد مرعي، توفيق، 1983، الميسر في علم النفس التربوي، ط1، ص 240

23 دويدار، عبد الفتاح، 1994، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ص58

24 عيسوي، عبد الرحمن،1987، قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، الدار الجامعية، بيروت، ص .21

25 زحيلي، غسان، 1993، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة دمشق نحو بعض مقررات علم النفس وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1993 ،ص41–42

نتيجة لمواقف اللاجئ أو آرائه السياسية، وقد شكّل هذا السبب نسبة بسيطة لدى اللاجئين في الأردن لا تتعدى 5% من مُجمل أسباب اللجوء. يلي ذلك اللجوء لأسباب اقتصادية لحوالي 1% من الأسر اللاجئة. هذه النسب مشابهة ولا تختلف عن تلك التي وردت في تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018. الشكل (7) يبيّن التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أسباب اللجوء.

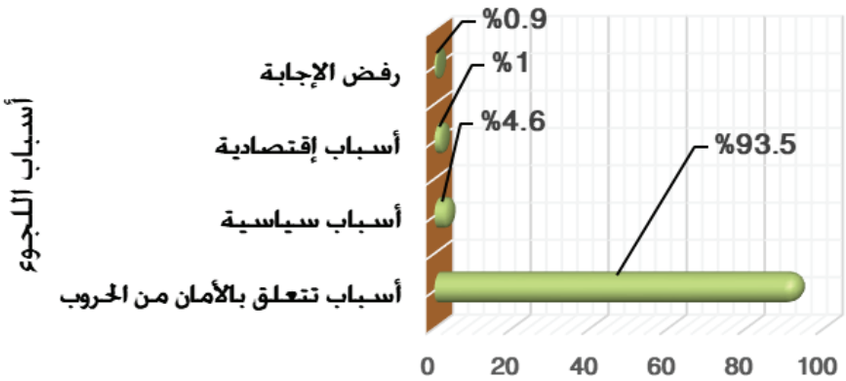

الشكل (7): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أسباب اللجوء.

فيما يتعلق بقرار اللجوء من حيث إنه كان قرارًا اختياريا بمحض إرادة اللاجيء، أم كان قرارًا إجباريًا، فقد كان قرار اللجوء لحوالي نصف الأسر اللاجئة اختياريًا، حيث شكّل هذا النوع من قرارات اللجوء رأي ما نسبته 52.4% من الأسر اللاجئة، فيما كان اللجوء قسريًا لـ 46.5% من الأسر اللاجئة، وهي أسر وصفت قرارها بأنه كان قرارًا قسريًا، نتيجة لقربهم من أماكن المعارك في بلدهم الأصلي الأمر الذي يعدونه سببًا قسريًا للجوء، وهناك ما نسبته 1% رفضوا توضيح ماهية قرار لجوئهم. وبمقارنة هذه النسب مع تلك التي وردت في تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018 نجد أن هناك اختلافًا كبيرًا فيها، إذ ورد في التقرير الأول أن اللجوء كان قسريًا لحوالي 80% من الأسر، معظمها أسر سورية، و 18% اختياريًا. هذا الاختلاف، يمكن تفسيره بأن حجم لجوء الأسر إلى الأردن، وبخاصة الأسر السورية، كان كبيرًا في أول خمسة أعوام من عمر الأزمة السورية، مع وجود أماكن مضطربة عديدة في البلاد، الأمر الذي يُعدّ من وجهة نظر العدد الأكبر من الأسر سببًا قسريًا للمغادرة، ومع استقرار الأوضاع في السنوات الأخيرة، لجأت أسر جديدة للأردن بمحض إرادتها، أي أن سبب لجوئها كان اختياريًا، وعادت أسر أخرى كانت قد غادرت قسريًا. حركة الأسر الجديدة وعودة أسر أخرى غيّرت مستوى توزيع أسباب اللجوء ما بين قسري واختياري عن ذلك المستوى الذي كان سائدًا خلال السنوات الخمس أو الست الأولى من عمر الأزمة السورية.

أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بكيفية تأثير عملية اللجوء على الأسر اللاجئة أن 18.3% من هذه الأسر قد مرّ عليها أو على أحد أفرادها على الأقل وضع نفسي صعب جدًا جراء عملية اللجوء. بينما لم تعانِ 22.7% من الأسر اللاجئة أو أحد أفرادها على الأقل إطلاقًا جراء عملية اللجوء. الشكل (8) يبيّن التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب توترها نفسيًا بعملية اللجوء.

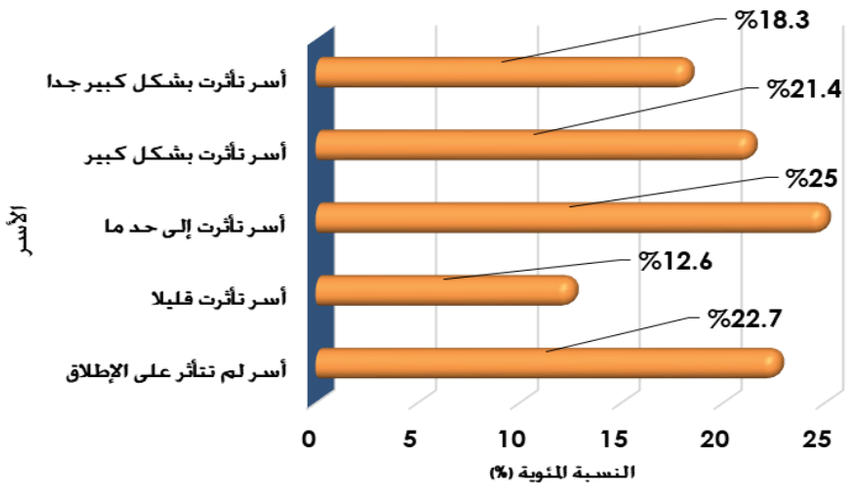

الشكل (8): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب تأثرها نفسيًا بعملية اللجوء.

يتضح من الشكل (8) أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأسر اللاجئة قد مرّ عليها أو على الأقل قد مرّ على أحد أفرادها وبشكل يتفاوت ما بين التأثير القليل إلى التأثير بشكل كبير جدًا وضع نفسي صعب جراء عملية اللجوء. وهي نسبة مرتفعة، وتبيّن التأثير السلبي لعملية اللجوء على اللاجئين. وتُعزّز هذه النتيجة نتائج تحليل البيانات المتعلقة بمستوى الصعوبة التي واجهتها الأسر اللاجئة للتكيف مع وضع اللجوء، إذ بيّنت هذه النتائج أن 78.6% من الأسر اللاجئة واجهت أو واجه على الأقل أحد أفرادها صعوبة في التكيف مع وضع اللجوء، الشكل (9) يبيّن التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مستوى الصعوبة التي واجهتها هذه الأسر في التكيف مع وضع اللجوء.

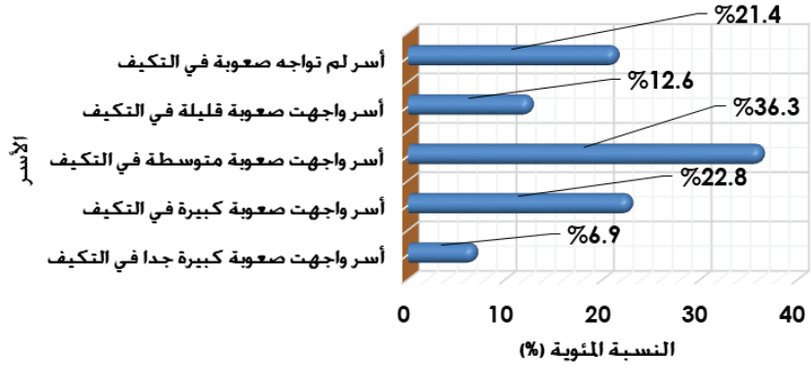

الشكل (9): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مستوى صعوبة التكيف مع وضع اللجوء.

ويُعزّز وجود التأثير السلبي لحالة اللجوء على اللاجئين نتائج أخرى لتحليل البيانات حول هذا الأمر، إذ بيّنت النتائج أن 17.6% من الأسر اللاجئة يشعر فيها فردًا واحدًا على الأقل بالاستفزاز والغضب بدرجة عالية جدًا كونه لاجئًا، و 20.4% من الأسر اللاجئة يشعرفيها فردًا واحدًا على الأقل بهذا الشعور بدرجة كبيرة، و28.2% من الأسر يشعر بهذا الشعور بدرجة متوسطة، وفي 11.5% من الأسر يشعر بهذا الشعور بدرجة قليلة، وفي 22.3% لا يخالجهم هذا الشعور على الإطلاق.

وفي سياق متصل، أظهرت نتائج التحليل أنه في 37% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل يحتاج بدرجة كبيرة جدًا إلى كبيرة بأن يبتعد عن كل شيء يذكّره بأسباب اللجوء، وأنه في 32.9% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل مازالت تطارده بشكل كبير صور الأحداث قبل اللجوء، وأنه 8.6% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل كلما تذكّر أسباب اللجوء تصيبه أعراض مثل: التعرّق، وصعوبة التنفس، والغثيان، والشعور بدقات قلبه السريعة، وهناك 8.3% من الأسر اللاجئة يوجد فيها فردٌ واحدٌ على الأقل يحاول عدم التحدث في موضوع اللجوء وأسبابه لأنه مؤلم، و10.4% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل يشعر أنه مشتت التفكير بسبب اللجوء، و3.1% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل يوجد لديه ميول للانتحار بسبب ظروف اللجوء، و 5.6% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل يبكي عندما يكون وحيداً بسبب اللجوء، وهناك 8.9% من الأسر اللاجئة يوجد فردٌ واحدٌ على الأقل يشعر بالاكتئاب بسبب اللجوء. على الرغم من الحالات السابقة الصعبة في تعامل الأسر اللاجئة مع اللجوء، إلّا أن هناك بعض الممارسات التي ساهمت في التخفيف على أفراد الأسر اللاجئة لمواجهة الظروف الصعبة لعملية اللجوء، من هذه الممارسات الحصول على الدعم العاطفي والمساعدة التي يحتاجها اللاجئ من عائلته، إذ أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بذلك أن 78.3% من الأسر اللاجئة قدّمت دعمًا عاطفيًا ومساعدة لمن يحتاجها من أفرادها بسبب ظروف اللجوء.

وفيما يتعلق بكيفية الاستجابة لوضع اللجوء من جانب أفراد الأسر اللاجئة، أظهرت نتائج البيانات المتعلقة بذلك أنه في 28.7% من الأسر اللاجئة لجأ فردٌ واحدٌ على الأقل إلى استخدام الكحول أو المخدرات لمساعدته في الخروج من وضعه النفسي الصعب الذي سببه له اللجوء، منها 2.3% كان استخدام ذلك بدرجة كبيرة. وبيّنت نتائج التحليل كذلك أن 79.4% من الأسر اللاجئة تفاعل الأفراد الذين يُعانون وضعًا نفسيًا صعبًا بسبب اللجوء اجتماعيًا وبشكل إيجابي مع المجتمع المحيط ليظهروا بشكل طبيعي، وليظهروا بأنهم غير متأثرين سلبيًا بوضع اللجوء. كما بيّنت النتائج أن 38.1% من الأسر اللاجئة طلبت المساعدة النفسية من مستشارين نفسيين للتأقلم مع اللجوء من جانب أفراد هذه الأسر التي احتاجت لمثل هذه المساعدة.

وفيما يتعلق بنية الأسر اللاجئة البقاء في الأردن أو المغادرة أو الهجرة إلى بلد آخر إذا أتيحت لهم الفرصة، أشارت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك إلى أن النسبة العظمى من اللاجئين وخاصة اللاجئون السوريون كونهم الأكبر عددًا أظهروا ارتياحهم لظروف اللجوء في الأردن، وأنهم لا يفكرون في المغادرة إلا إلى بلدهم الأصلي. وبالرغم من هذه النتيجة، إلا أن هناك ما نسبته 6.1% من الأسر يرغبون في المغادرة، ولديهم فردٌ أو أكثر مهاجر يعمل على إتمام معاملات مغادرة الأسرة خارج الأردن. بالمقابل، فقد بيّنت النتائج أن 91.6% من الأسر اللاجئة لا يوجد لديها من هو مهاجر أو مقيم خارج الأردن يعمل على إتمام معاملات مغادرة الأسرة خارج الأردن. وبيّنت النتائج أيضًا أن 2.3% من الأسر رفضت الإجابة عن السؤال المتعلق بوجود فرد أو أكثر مهاجر أو مقيم خارج الأردن يعمل على إتمام معاملات مغادرة الأسرة خارج الأردن. ما يمكن الاستنتاج منه أن هذه النسبة من الأسر تفكر في المغادرة، ولكنها لا ترغب في التصريح بذلك، هذا يعني أن ما نسبته

8.4% من الأسر اللاجئة في الأردن ترغب فعلًا في المغادرة مقابل 91.6% لا تفكر بذلك. وفي السّياق نفسه، بيّنت نتائج التحليل الخاصة بهذا البند أن 3.8% من الأسر اللاجئة ممن ترغب في الهجرة خارج الأردن لديها فردٌ أو أكثر مقيم إقامة دائمة خارج الأردن، ويعمل على إنجاز المعاملات الخاصة بالإقامة الدائمة لجميع أفراد هذه الأسر والاستقرار الدائم خارج الأردن. هذه الرغبة لدى هذه الأسر جاءت لاعتقادها بأن الوضع القائم في بلدهم الأصلي لن يتحسن للأفضل، بل قد يزداد سوءاً، وأن أمد الصراع يطول ولا يتوقع نهاية قريبة له.

3. 2: المحور الثاني: الخصائص الديموغرافية (Demographics)

1.2.3: حجم الأسر ة (Household Size)

بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بحجم الأسر اللاجئة أن متوسط حجم الأسر اللاجئة يساوي 5 أفراد. وقد راوح حجم الأسر اللاجئة ما بين فرد واحد في الحد الأدنى، إلى 15 فردًا في الحد الأعلى. وقد كانت النسبة الأكبر للأسر بحجم أسرة دون ثمانية أفراد، وبنسبة 92.7% من مُجمل أسر العينة، منها 41% حجمها ما بين 4 – 1 أفراد، و 51.7% بحجم 8 – 5 أفراد. فيما كانت الأسر التي بحجم 9 أفراد فما فوق هي الأقل 7.3% من مُجمل أسر العينة. الشكل (10) يبيّن التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عدد أفراد الأسرة.

الشكل (10): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عدد الأفراد.

هذه النتائج تبيّن أنه، وعلى الرغم من أن متوسط حجم أسر اللاجئين هو متوسط يماثل الأسر غير اللاجئة في الأردن أو في أية دولة عربية، إلا أنّ هذا الحجم يُعدّ كبيرًا في حالة اللجوء، ويشكّل عبئًا على الأسرة. هذا العبء يتمثل بالجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى فيما يتعلق بتأمين احتياجات الأسرة ومتطلبات أفرادها الحياتية، وبالجانب الاجتماعي المتعلق بتنشئة الأطفال ورعايتهم، وخاصة أن بعض الأسر اللاجئة تعيش في الأردن منذ فترة طويلة تتعدى الـ 10 سنوات، ولا سيما بالنسبة لأسر اللاجئين السوريين. وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018، يتضح أن النتائج قريبة من بعضها نوعًا ما، فقد كان متوسط حجم الأسرة 4 أفراد في تقرير عام 2018، ومن حيث بقية فئات حجم الأسرة، فقد كانت الأسر بحجم 8 أفراد فأكثر حوالي 87% عام 2018، وهي هنا 92% في عام 2022، كما أن الأسر بحجم 5 أفراد فما دون كان عام 2018 حوالي 56%، وهو هنا 51% عام 2022. هذه النسب بين العامين متقاربة، ولا توجد فروق معنوية بينها.

2.2.3: نوع الأسر ة (Household Type)

يُمثل نوع الأسرة الهيكل الذي تكون عليه الأسرة. إذ بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه الخاصية أن أكثر من ثلثي الأسر اللاجئة 70.3% هي من الأسر النووية، وهي الأسر التي تتكون فقط من الزوج والزوجة والأولاد، وقد تشمل أحد الأجداد أوالجدات أحيانًا، بينما لا تشمل الأقارب، مِثل: الأعمام، والعمات، والأخوال، والخالات.... وغيرهم. وفي هذا النوع من الأسر، المُسماة بـ " الأسرة الأولية أو البسيطة»، ينشأ الأطفال في بيئة مستقرة، وتكون درجة الاهتمام بتعليمهم ورعايتهم عالية. جاءت الأسر الممتدة في المرتبة الثانية من ناحية نوع الأسر اللاجئة جنبًا إلى جنب مع الأسر التي تتكون من الزوجة فقط وأطفالها وبنسبة 6.9% لكل منهما. والأسر الممتدة هي المكونة عادة من الجد والجدة وما تفرع منهما. أقل الأسر اللاجئة نسبة هي تلك الأسر المكونة من مُقدّم رعاية للأسرة (غير الأب والأم) مع الأطفال وبنسبة لم تتجاوز 0.2% من الأسر اللاجئة. وقد شكّلت نسبة الأسر المكونة من زوج أو زوجة فقط دون أطفال 5.4% من الأسر اللاجئة، فيما شكّلت نسبة الأسر المكونة من زوج وزوجة فقط 3.9% من الأسر اللاجئة. أما بقية الأسر، فقد راوحت بين أسر تتكون من الإخوة والأخوات دون الأبوين 1.6%، وأسر تتكون من أب وزوجتين في المنزل نفسه أو في منزلين منفصلين لكل زوجة 0.8%.

بمقارنة هذه النتائج مع نتائج تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018، يتضح أن هناك اختلافاً في النسب المذكورة، إذ كانت نسبة الأسر النووية في تقرير عام 2018 حوالي 52%، وبقية أنواع الأسر تشكّل حوالي 48%، بينما هي هنا 70.3% وبقية الأنواع 29.3%. هذا الاختلاف يمكن أن يُعزى لاختلاف تعريف هيكل الأسرة بشكل عام بين التقريرَيْن. وعند مقارنة النسب الموجودة في التقرير الحالي مع تلك الموجودة في الأردن وعلى مستوى العالم، بحسب تقرير أحوال الأسرة الأردنية 2018 والصادر عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة[26] بأن الأسرة النووية في الأردن تشكّل 76% من الأسر، وهي نسبة قريبة من نسبة الأسر اللاجئة، مقابل 38% على مستوى العالم، فيما لم تتجاوز نسبة الأسر الممتدة في الأردن الـ 1.5%، أي 32070 أسرة ممتدة من أصل 2.138 مليون أسرة، بينما كانت في الأسر اللاجئة أكبر 6.9% مقارنة بـ 27% على مستوى العالم.

3.2.3: رب الأسر ة (Household Head)

رب الأسرة هو الشخص المسؤول عن إدارة أحوال الأسرة، ويتحمل مسؤوليتها، بالدرجة الأولى، وهو من يتخذ القرارات فيما يتعلق بأي من أفرادها. وبيّنت نتائج التحليل أن ما نسبته 63.2% من أسر اللاجئين يرأسها الزوج نفسه، وأن 17.7% من الأسر اللاجئة ترأسها الزوجة، وما نسبته 6.9% من هذه الأسر، لسبب أو لآخر، يرأسها ابن أو ابنة، على الرغم من وجود الأب أو الأم. وبيّنت النتائج كذلك أن 1.3% من الأسر يرأسها أب أو أم الزوج، وأن 0.7% يرأسها أخ أو أخت، وأن 0.1% من الأسر يرأسها الجد، وأيضًا نسبة مشابهة من الأسر 0.1% يرأسها حفيد. وتتفق هذه النتائج، إلى حدٍّ كبير ،مع تلك الموجودة في تقرير الأسر اللاجئة أول عام 2018 وبخاصة فيما يتعلق بمن يرأس الأسرة،

26 المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تقرير أحوال الأسر الأردنية، 2018

إذ جاءت النتائج متقاربة بين نسبة من يرأس الأسرة من الذكور وتلك التي ترأسها إناث (مطابقة تماماً وتساوي 17%). هذه النتائج تبيّن أن هناك تنوعًا في رئاسة الأسرة ما بين الزوج والزوجة والأبناء وغيرهم مقارنة بالأسر غير اللاجئة التي يرأسها عادة الزوج. ولكن بشكل عام تشكّل الأسر التي يرأسها الأزواج حوالي ثلثي الأسر اللاجئة.

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي لرب الأسرة، بيّنت نتائج التحليل أن 78.2% من أسر اللاجئين يرأسها ذكور، وبقية الأسر 21.8% ترأسها إناث. هذه النتائج تتفق إلى حدّ كبير مع تلك الموجودة في تقرير الأسر اللاجئة عام 2018 من جهة النوع الاجتماعي المترأس للأسرة. ويبيّن الشكل (11) التوزيع النسبي للذين يرأسون أسرًا لاجئة حسب النوع الاجتماعي.

الشكل (11): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب النوع الاجتماعي لرب الأسرة.

تبيّن هذه النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي لمن يرأس الأسر اللاجئة أن نسبة الأسر التي ترأسها إناث في الأسر اللاجئة هي مرتفعة نوعًا ما، مقارنة بالنسب التي توجد لدى الأسر من غير الأسر اللاجئة. وهذه النسبة لها أسباب عدّة، وبخاصة فيما يتعلق باللاجئين السوريين، أهمها ما يتعلق بهجرة الذكور إلى بلدان غير بلدان اللجوء وتركهم أسرهم في بلدان اللجوء، ونسبة الوفيات بسبب الأحداث في بلد اللاجئ الأصلي عادة هي أعلى في الذكور مقارنة بالإناث.

أما فيما يتعلق بمتوسط عمر رب الأسرة، فقد بيّنت نتائج التحليل أن هذا المتوسط هو 40.9 سنة بصرف النظر عن النوع الاجتماعي لرب الأسرة. هذا المتوسط لعمر رب الأسرة من الأسر اللاجئة هو عامل إيجابي لمساعدة هذه الأسر على مواجهة أعباء اللجوء الصعبة وبخاصة أن رب الأسرة ونتيجة لظروف اللجوء وحسب ما أفاد العديد من اللاجئين، قد يضطر رب الأسرة إلى قبول بعض الوظائف التي تتطلب بذل جهد كبير قد لا يستطيع ممن هم في سنه القيام به لتوفير متطلبات الأسرة.

وبخصوص المستوى التعليمي لرب الأسرة، فقد أشارت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه الخاصية إلى أن ما نسبته 17.6% من الذين يرأسون أسرًا لاجئة يحملون شهادات الثانوية العامة فما فوق، منهم حملة درجة البكالوريوس 5.3%، والماجستير 0.2%، والدبلوم العالي 0.3%، ثم الثانوية 11.8%. وقد بيّنت النتائج أن أعلى مستوى تعليمي لبقية أرباب الأسر هو المرحلة الإعدادية 29.3%، تليها المرحلة الإبتدائية 26.8%، ثم مرحلة التعليم الأساسي 11%، فالأميون الذين لا يستطيعون القراءة و الكتابة 9%، وأخيرًا الملمّون بالقراءة والكتابة 6.3%. وتوصلت النتائج إلى

أن حملة الشهادات الجامعية من الذين يرأسون أسرًا لاجئة من درجة البكالوريوس فما فوق لا تتعدى نسبتهم 6% تقريبًا من مُجمل من يرأسون أسرًا لاجئة توزعوا على تخصّصات علمية عدّة، شكّلت الهندسة، وبخاصة الهندسة المدنية أكثرها عددًا بواقع 17 لاجئًا، ثم الهندسة الزراعية، يليها الحاسوب، فمجموعة من التخصصات المتفرقة ما بين حقوق، وصيدلة، وتربية، وفنون وآداب. وأشارت نتائج تحليل البيانات، فيما يتعلق بعمل رب الأسرة، إلى أن أقل من نصف الذين يرأسون الأسر 44.7% هم مستخدمون أو يعملون بأجر ثابت، أما بقية من يرأسون الأسر 55.4% فهم إما يعملون بشكل مؤقت 2.2%، أو لا يعملون 53.1%. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن حالة من يعملون بشكل غير ثابت راوحت بين صاحب عمل مع مستخدمين آخرين 0.5%، أو يعمل لحسابه دون مستخدمين آخرين 1.7%، أو يعمل لدى الأسرة دون أجر 0.1%، أو لا يعمل ويبحث عن عمل 21.1%، أو لا يعمل ولا يبحث عن عمل 9.8%، أو هم ما بين ربة بيت 7.9%، أو يدرس 0.2%، أو مريض أو عاجز 4.2%، أو كبير في السن لا يستطيع العمل 9.8%. وبيّنت النتائج أيضاً أن أكثر من ثلث العاملين من الذين يرأسون أسراً هم عاملون لدى القطاع الخاص غير المنظم 34.5%، وبقية الذين يعملون إما يعملون لدى القطاع العام 3.1%، أو لدى القطاع الخاص المنظم 7.9%، أو لدى منظمات دولية 0.9%، أو لدى منظمات محلية 0.6%. بقية الذين يرأسون أسراً لا يعملون 53.1%. هذه النتائج المتعلقة بعمل رب الأسرة وحالة هذا العمل، تبيّن أن أكثر من نصف من يرأسون أسرًا لا يعملون في أية وظيفة، وأن جزءًا بسيطًا منهم يعمل بوظائف مؤقتة ولمدة غير طويلة. هذا الأمر ينعكس سلبًا على مقدرة هؤلاء على تلبية متطلبات أسرهم الأمر الذي يضع هذه الأسر في ظروف حياتية صعبة لولا التدخلات التي تأتي من المنظمات المحلية والدولية، ومن الدول الأخرى غير الدولة المضيفة، إضافة لمصادرهم الخاصة التي جاءوا بها أو تلك التي تصلهم من بعض أقاربهم أو أفراد عائلاتهم من بلدهم الأصلي أو من خارج الأردن. وبشأن الحالة الاجتماعية لمن يرأس أسرًا لاجئة، بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا البند أن أكثر من ثلثي من يرأسون الأسر هم متزوجون 75.9% منهم 0.2% متزوج مرتين، وبصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي 2.4% منهم خاطب، و 12.4% منهم أعزب، و 2.9% منهم مطلق، و 5.3% أرمل أو أرملة، و 0.2% منفصل.

4.2.3: القرارات الأسرية (Household's Decisions)

من أهم القضايا الأسرية التي تمت تغطيتها في هذا التقرير، قضية اتخاذ القرارات داخل الأسرة اللاجئة. إذ أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه القضية أن معظم الأسر اللاجئة تُقرّ بأن هذه القضية هي من أهم القضايا الأسرية، وأن معرفة من يجب أن يتخذ القرارات في مختلف قضايا الأسرة، ووجود من يقوم بذلك في الأسرة، وكيفية اتخاذ تلك القرارات، هو أمر على جانب كبير من الأهمية.

ومن القرارات الأسرية المهمة أيضًا التي تمت تغطيتها في هذا التقرير، القرار حول من هو المسؤول عن إدارة مصروفات الأسرة. إذ أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بذلك أن الزوج والزوجة (الأب والأم) معًا مسؤولان عن إدارة مصروفات الأسرة في 47.6% من الأسر اللاجئة، أي في حوالي ما يقارب نصف هذه الأسر، وأن الزوج (الأب) مسؤول عن إدارة مصروفات الأسرة في 33.8% من الأسر، أي في حوالي

ثلث الأسر اللاجئة، وأن الزوجة (الأم) مسؤولة عن إدارة مصروفات الأسرة في 8.6% من الأسر، وقد امتنعت بقية الأسر 10% عن الإجابة عن هذا السؤال. هذه النتائج قريبة جدًا بل ويطابق بعضها، تلك الواردة في نتائج تقرير أحوال الأسر اللاجئة عام 2018، الشكل (12) يعرض هذه النتائج.

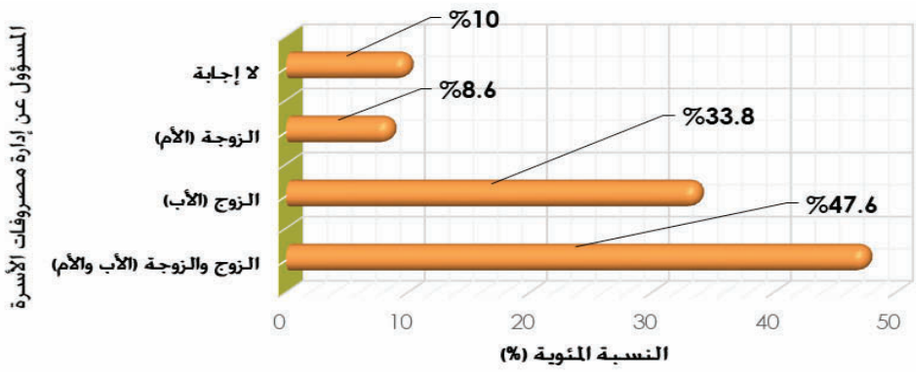

الشكل (12): التوزيع النسبي حسب المسؤول عن إدارة مصروفات الأسرة.

ومن أنواع القرارات التي تم بحثها في هذا المجال، القرار المتعلق بتوقيت الحمل، ومن يتخذ القرار بتحديد هذا التوقيت، إذ أظهرت نتائج البيانات الخاصة بذلك أنه في أكثر من ثلثي الأسر اللاجئة 65.1% يقرر كل من الزوج والزوجة (الأب والأم) معًا هذا التوقيت، وأنه في 18.6% من الأسر يقرر الزوج (الأب) ذلك، وأنه في 9.9% من الأسر اللاجئة تقرر الزوجة (الأم) ذلك، وقد امتنعت بقية الأسر 6.4% عن الإجابة عن هذا السؤال. هذه النتائج قريبة جدًا من تلك الواردة في نتائج تقرير أحوال الأسر اللاجئة عام 2018، مع بعض الاختلافات التي لا تذكر. وفي قضية متصلة تتعلق بمن يتخذ قرار استخدام موانع الحمل وأنواعها، أظهرت نتائج تحليل البيانات نسبًا مشابهة تقريبًا للنسب المتعلقة بقرار توقيت الحمل، إذ توصلت النتائج إلى أنه في أكثر من ثلثي الأسر اللاجئة 68.3% يتخذ كل من الزوج والزوجة (الأب والأم) معًا هذا القرار، وأنه في 16% من الأسر يتخذ الزوج (الأب) ذلك، وأنه في 10.4% من الأسر اللاجئة تتخذ الزوجة (الأم) ذلك، وقد امتنعت بقية الأسر 5.3% عن الإجابة عن هذا السؤال.

من القرارات المهمّة الأخرى التي تمت تغطيتها، قرار اختيار التخصص (الثانوية، الجامعة، الكلية، الدراسات العليا) للطالب الذكر والأنثى في الأسرة. إذ أظهرت نتائج التحليل الخاصة بذلك أنه في 44.3% من الأسر اللاجئة يقوم الطالب الذكر نفسه باتخاذ القرار الخاص بالتخصص الذي يرغب في دراسته، وفي 36.8% من هذه الأسر يقوم (الأب والأم) معًا باتخاذ هذا القرار، بينما يقوم الزوج (الأب) باتخاذ هذا القرار في 14.1% من الأسر، وتقوم الزوجة (الأم) لوحدها باتخاذ هذا القرار في 4.8% من الأسر. أما الطالبة الأنثى، أظهرت نتائج التحليل الخاصة بذلك أنه في 43.7% من الأسر اللاجئة تقوم الطالبة الأنثى نفسها باتخاذ القرار الخاص بالتخصص الذي ترغب في دراسته، وفي 37.5% من هذه الأسر يقوم الزوج والزوجة (الأب والأم) باتخاذ هذا القرار، بينما يقوم الزوج (الأب) باتخاذ هذا القرار في 14.1% من الأسر، وتقوم الزوجة (الأم) لوحدها باتخاذ هذا القرار في 4.7% من

الأسر. هذه النسب مشابهة، إلى حدّ ما، لتلك التي تم التوصل إليها في تقرير أحوال الأسر اللاجئة الأول عام 2018.

من القرارات المهمة الأخرى المتعلقة بقضايا الأسرة اللاجئة التي تمت تغطيتها في هذا التقرير قرار الزواج للابن الذكر وللابنة الأنثى في الأسرة. بالنسبة للأبناء الذكور يتخذ مثل هذا القرار في 31.4% من الأسر اللاجئة الأب والأم معًا، وفي 27.9% من الأسر يتخذ الابن نفسه هذا القرار، وفي 16.4% من الأسر يكون القرار مشتركًا بين جميع أفراد العائلة، وفي 16.1% من الأسر يتخذ الأب مثل هذا القرار، وفي 5.1% من الأسر يتخذ الأخ الأكبر في الأسرة مثل هذا القرار، وفي 3.1% من الأسر تتخذ الأم هذا القرار.

وبشأن قرار زواج الابنة في الأسر اللاجئة، أظهرت نتائج التحليل نسبًا مشابهة لتلك في حالة اتخاذ قرار زواج الابن. فقد بيّنت النتائج أنه في 31.5% من الأسر اللاجئة يتخذ هذا القرار الأب والأم معًا، وفي 26.6% من الأسر تتخذ الابنة نفسها هذا القرار، وفي 17.1% من الأسر يكون القرار مشتركًا بين جميع أفراد العائلة، وفي 15.9% من الأسر يتخذ الأب هذا القرار، وفي 5.7% من الأسر يتخذه الأخ الأكبر في الأسرة ، وفي 3.2% من الأسر تتخذه الأم.

وفي قضية أسرية أخرى تتعلق بمن يتخذ قرار عمليات جراحية وتدخلات طبية لأحد أفراد الأسرة، بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أنه في 30.9% من الأسر اللاجئة يتخذ هذا القرار الزوج والزوجة (الأب والأم) معًا، وفي 27.9% من الأسر يقوم بذلك الفرد المعني نفسه، وفي 16.6% من الأسر يكون القرار مشتركًا بين جميع أفراد العائلة، وفي 16.5% من الأسر يتخذه الأب، وفي 4.9% من الأسر يتخذه الأخ الأكبر في الأسرة، وفي 3.2% من الأسر تتخذه الأم.

5.2.3: المواليد الجدد (Newborns)

من القضايا المهمة التي تم تغطيتها في هذا التقرير موقف الأسر اللاجئة من النوع الاجتماعي للمواليد الجدد. إذ أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه القضية أنه يوجد لدى الأسر اللاجئة تفضيل بسيط لجنس المولود الجديد الذكر على جنس المولود الجديد الأنثى، كما بيّنت النتائج أن 22.6% من الأسر اللاجئة تفضّل المواليد الجدد الذكور على المواليد الجدد الإناث، بينما تفضّل 21.1% من الأسر اللاجئة المواليد الجدد الإناث على المواليد الجدد الذكور، أما بقية الأسر، فليس لديها أفضلية لنوع اجتماعي من المواليد الجدد على آخر. ويبيّن الشكل (13) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من النوع الاجتماعي للمواليد الجدد.

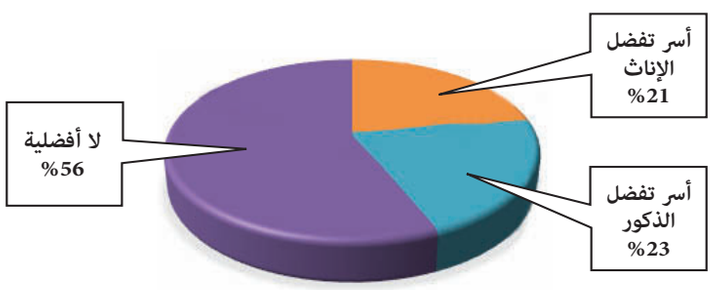

الشكل (13): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من النوع الاجتماعي للمواليد الجدد.

6.2.3: مسكن الأسرة والخدمات المتعلقة به (Household's Residence and Services):

بيّنت نتائج التحليل المتعلقة بمسكن الأسرة أن حوالي نصف الأسر اللاجئة 51.8% تقطن حاليًا في مساكن غير مساكنها التي سكنتها في بداية اللجوء من بلدها الأصلي. هذا التغيير في المسكن هو أمرٌ طبيعيٌ نتيجة لتأقلم هذه الأسر بمرور الوقت مع الظروف المعيشية في الأردن ومعرفتها بمناطقه المختلفة بشكل أفضل مقارنة بالوضع عند بداية لجوئهم، فأصبحوا يعرفون المناطق الأقل كلفةً من حيث إيجار السكن فينتقلوا إليها. وبيّنت النتائج أيضًا أن ما يقارب ثلاثة أرباع مساكن الأسر اللاجئة في الأردن 74.7% تتألف من (2 –3 غرف)، وهي مساكن الغالبية التي تقطن شققًا وعلى شوارع فرعية، في حين أن البقية إمّا أنها تتألف من غرفة واحدة أو بيت متنقل «كرفان» 18.2%، وهي مساكن الغالبية في مخيمات اللجوء، أو أكثر من ثلاث غرف 7.1%. وهي الفئة التي تقطن بيوتًا مستقلة.

من حيث مساحة المسكن الواحد، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا البند أن متوسط مساحة مسكن الأسرة اللاجئة في الأردن تساوي 78.56 م^2، وهي مساحة مناسبة وكافية، كما أفاد معظم اللاجئين. ما نسبته 25.8% من هذه المساكن، كما أفادت الأسر اللاجئة القاطنة فيها، مجهّزة ولا تحتاج إلى أي صيانة، بينما احتاج 45.1% من مساكن الأسر اللاجئة إلى صيانة بسيطة، وبخاصة فيما يتعلق بالترتيبات التسهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي في الأصل مجهزة جيدًا، وبقية المساكن 29.9% هي مساكن غير مجهزة جيدًا وتحتاج لنوع من الصيانة، بعضها رئيسي والمعظم بسيط. وفيما يتعلق بملكية المسكن، أشارت نتائج التحليل إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع الأسر اللاجئة 75.7% تقطن مسكناً مستأجرًا، وهي الغالبية التي تقطن خارج مخيمات اللجوء. هذه النتائج مماثلة، إلى حدّ ما، لتلك في تقرير أحوال الأسر اللاجئة عام 2018. كما بيّنت النتائج أن 16.7% من الأسر تقطن مساكن بدون مقابل وهي فئة استقر معظمها في مخيمات اللجوء. أما بقية الأسرفقد توزعت في مسكنها ما بين سكن يمتلكه أحد أفراد الأسرة، أو سكن مجاني لقريب أو صديق للأسرة، أو سكن في مكان العمل، أو سكن تم الحصول عليه بقرض من جهة – على الأغلب– دولية. الشكل (14) يبيّن توزيع الأسر اللاجئة حسب ملكية المسكن.

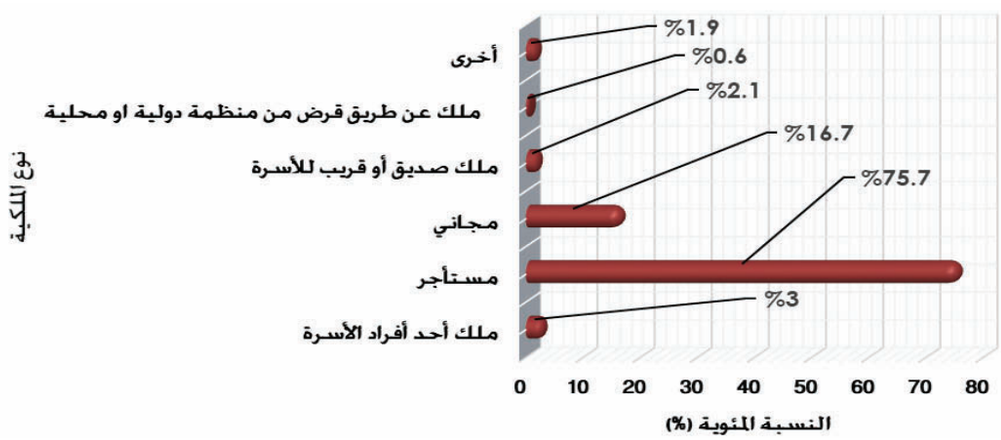

الشكل (14): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب ملكية المسكن.

ومن حيث نوع المسكن، بيّنت نتائج التحليل أن 63.8% من الأسر اللاجئة تسكن في شقق، وهي من الغالبية التي تقطن خارج مخيمات اللجوء، وأن 14.4% من الأسر اللاجئة تسكن في بيوت مستقلة، وهي أيضًا من الأسر التي تسكن خارج مخيمات اللجوء. بالمقابل بيّنت النتائج أن 19.2% من الأسر اللاجئة تسكن في خيم أو في بيوت متنقلة «كرفانات»، وهي الأسر التي تسكن داخل مخيمات اللجوء. في حين أن بقية الأسر 2.6% تسكن في ملحقات سكنية لفلل أو لمصانع أو ما شابه في أماكن عملها. هذه النتائج تبيّن أن ما يقارب من ثلاثة أرباع الأسر اللاجئة تدفع إيجارات لمسكنها، وهذه الإيجارات هي بمعدل شهري يقل عن 200 دينار لما نسبته 71.3% من الأسر اللاجئة. وجزء من الأسر اللاجئة 7.3% يزيد ما تدفعه من إيجارات على 200 دينار شهريًا. كما بيّنت النتائج أن ثلث الأسر اللاجئة تقريبًا 33.9%، وهي النسبة الأكبر منهم، تدفع إيجارًا يراوح ما بين 101 إلى 150 دينارًا، وبمتوسط يبلغ حوالي 125 دينارًا شهريًا، ويشكّل ذلك حوالي ربع متوسط دخل الأسر اللاجئة الشهري. وبقية الأسر كما ذكر سابقًا، لا تدفع أي إيجارات، وهي تسكن بدون مقابل. ويبيّن الشكل (15) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة التي تدفع إيجارات لقاء مسكنها حسب قيمة الإيجار.

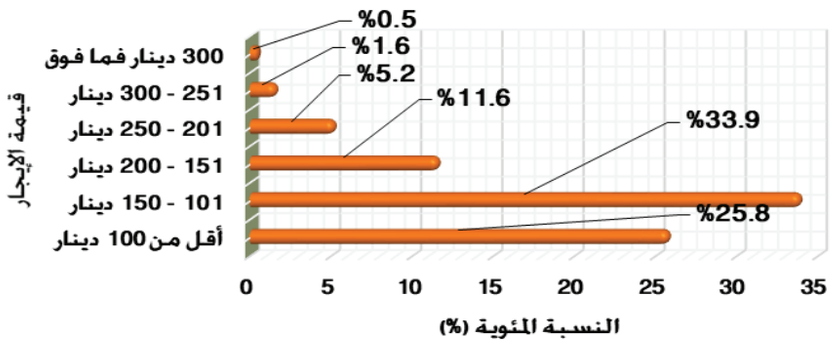

الشكل (15): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة التي تدفع إيجارات لقاء مسكنها.

كما أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بموقف أو رأي الأسر اللاجئة نحو ما يوفره لها مسكنها من خصوصية، أن ما يقارب نصف هذه الأسر 51% تتمتع بخصوصية عالية في مسكنها، وأن هذا المسكن يلبي متطلبات الحفاظ على خصوصيتها، بينما يرى 17.6% من هذه الأسر أن ذلك غير صحيح، فيما لم تبدِ 31.4% من الأسر برأيها حِيال ذلك لاعتقادها بأن ذلك شأن يخصها ولا داعي للتصريح به. وفيما يتعلق بمكان سكن الأسرة، فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن 49.9% من الأسر تعتقد بأن مكان سكنها (المخيم أو الحي أو الحارة أو العمارة) يلبي متطلبات الحفاظ على خصوصيتها، بينما ترى 18.7% من هذه الأسر أن ذلك غير صحيح، فيما لم تبدِ 31.4% من الأسر برأيها حِيال ذلك لاعتقادها بأن ذلك شأن يخصها ولا داعي للتصريح به.

إن توفر الخدمات والمرافق العامة لخدمة اللاجئين قرب مسكنهم، يساهم– بشكل كبير –في تسهيل حياتهم واندماجهم في المجتمعات المضيفة بدلاً من تركهم مهمشين ومعزولين[27]. ومن حيث توافر الخدمات الأساسية المختلفة لمساكن الأسر اللاجئة، فقد أبدت 88% من الأسر

27 Eurofound (2019), Role of public services in integrating refugees and asylum seekers, Publications Office of the European Union, Luxembourg.

رضاها عن مستوى الخدمات المتوفرة، فيما أبدت 12% من الأسر عدم رضاها عن جودة الخدمات المتوفرة لمساكنهم. وبيّنت نتائج التحليل فيما يتعلق بتوفر الكهرباء أن 93.2% من الأسر اللاجئة تصل منازلها مصادر شبكة الكهرباء العامة، وأن حوالي ثلثي الأسر اللاجئة لا تستخدم أي وسيلة من وسائل توفير الطاقة، مثل لمبات توفير الطاقة وأدوات ترشيد استخدام المياه، والسخان الشمسي والألواح الشمسية، وأن 92.5% من هذه الأسر يصلها مصدر من شبكة المياه العامة، وأن 85.9% منها تتصل مساكنهم بالشبكة العامة للصرف الصحي، وأن التدفئة متوفرة لما نسبته 75.1% من الأسر بواسطة صوبات الغاز و/ أوالكاز، وأن 42.2% من الأسر مساكنهم متصلة بشبكة مزودة للإنترنت فيما يتم توفير خدمة الإنترنت عبر شبكات الهاتف لما نسبته 70.9%منها.

وأشارت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بواقع توفر مرافق الخدمات العامة على اختلافها، في مناطق سكن الأسر اللاجئة أو قريبًا منها إلى أن هذه المرافق تتوفر لما نسبته 58.9% من الأسر اللاجئة، وهي نسبة لا تلبي إلى حدّ ما حاجة الأسر اللاجئة من الخدمات العامة التي تحتاجها هذه الأسر على الرغم من رضا نسبة كبيرة من الأسر اللاجئة عن هذه الخدمات، كما ورد في الفقرة السابقة. كما بيّنت النتائج أيضاً أن 53.6% من الأسر اللاجئة صرّحت أن مرافق الخدمات العامة حول مناطق سكنها بحاجة للعناية والتطوير. ويبيّن الشكل (16) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب توفر مرافق الخدمات العامة لها.

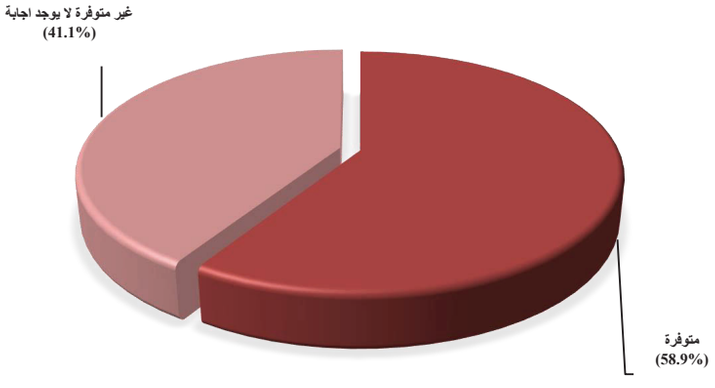

الشكل (16): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب توفر مرافق الخدمات العامة لها.

فيما يتعلق بنوعية خدمات الماء والكهرباء، يرى أكثر من ثلث الأسر اللاجئة 37.9% أن نوعية مياه الشرب رديئة، ويرى خُمس هذه الأسر تقريبًا 20.8% أن المياه في منطقة سكناهم غير كافية لأغراض الشرب والاستعمالات المنزلية، وبالنسبة للكهرباء يعاني 35.9 % من هذه الأسر من الانقطاع المتكرر للكهرباء في مناطق سكناهم. وفي مجال نظافة البيئة المحيطة بمنطقة السكن، وتأثير ذلك على الأسر اللاجئة، بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بذلك أن 26.2% من هذه الأسر ترى أن أماكن وضع النفايات تشكّل مكرهة صحية لها، فيما امتنع 35.9% من هذه الأسر عن إبداء الرأي وبيان موقفها حول ذلك الشأن، بينما يرى 37.9% أن أماكن وضع النفايات لا تشكّل أي مكرهة صحية لها. وفي شأن متصل بهذا المجال، يرى 30.8 % من الأسر اللاجئة أن فترات

جمع النفايات كافية للحدّ من التأثير السلبي لتجمع النفايات، بينما يرى 33% من هذه الأسر أن ذلك الرأي غير صحيح، ولم يبدِ 36.2% من الأسر رأيًا حول هذا الموضوع. وفيما يتعلق بمرافق الخدمات العامة، مثل: دور العبادة، والجمعيات الخيرية، والنوادي الرياضية والملاعب، ومراكز الشباب والشابات، والمراكز الثقافية، والحدائق العامة، والمكتبات العامة، ومنافذ البيع (البقالات والسوبرماركت ...)، والمراكز الأمنية، ومراكز الدفاع المدني، بيّنت نتائج التحليل المتعلقة بهذه المرافق أن هذه المرافق تتوفر للأسر اللاجئة بنسب متفاوتة، ولكنها عمومًا كافية ولا يوجد نقص فيها، وبخاصة أن مثل هذه المرافق تخدم المجتمعات المضيفة إضافة للاّجئين. وأظهرت النتائج أنّ دور العبادة (المساجد والكنائس) تتوفر لما نسبته 74.4% من الأسر اللاجئة، وأن الجمعيات الخيرية تتوفر لما نسبته 54.3% من الأسر اللاجئة، وأنّ مراكز الشباب الشابات تتوفر لما نسبته 49% من الأسر اللاجئة، وأن النوادي الرياضية تتوفر لما نسبته 48.8% من الأسر، والمراكز الثقافية لـ 47.1% من الأسر، والحدائق العامة لـ 44.7% من الأسر، والمكتبات العامة لـ (49.5%) من الأسر، والبقالات والسوبرماركت وغيرهما من منافذ البيع لـ 78.2% من الأسر. وأظهرت النتائج أيضًا أن 63.8%، و58.6% من الأسر مخدومة بمراكز أمنية ومراكز دفاع مدني على التوالي.

أما من جهة سهولة الحصول على الخدمات من المرافق العامة المختلفة، فقد ربطت الأسر اللاجئة مدى تيسر هذه الخدمات من المرافق التي تقدمها بالمسافة التي تقطعها هذه الأسر من مسكنها إلى مرافق تقديم الخدمات، إذ اعتبرت الأسر عن أن طول المسافة (فوق 500 متر حسب معظم الأسر) يُعدّ عائقًا أمامها للحصول على الخدمة. الحقيقة أن هذه المسافة بل وحتى ضعفها، لا تشكّل عائقًا أمام الحصول على الخدمات حيث لا تُعدّ مسافة طويلة. وبيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا البند– بشكل عام– أن الحصول على الخدمة من المرافق التي تقدمها، وفقًا لـ 40.8% من الأسر اللاجئة يُعدّ أمرًا سهلًا إلى سهل نوعًا ما، بينما اعتبر 23.3% من الأسر أنّ الحصول على الخدمة من المرافق التي تقدمها أمرًا غاية في الصعوبة، واعتبر 35% من الأسر أنّ الحصول على هذه الخدمات صعبٌ إلى صعب نوعًا ما. في حين رفضت بقية الأسر 2% الإجابة عن السؤال الخاص بهذا البند. إن النتائج المتعلقة بصعوبة الحصول على الخدمات من المرافق العامة المختلفة قد تم ربطها بالمسافة المقطوعة للوصول لهذه المرافق، بوصفها عاملًا أساسيًا يميّز صعوبة الخدمة من سهولتها، وهذه النتائج لا توفر دليلًا على صعوبة الحصول على الخدمات، لأن الفرد قد يسير مسافة أطول من ذلك للحصول على الخدمات. وقد أثبتت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بطول المسافة التي يقطعها المستفيد من الخدمة من الأسر اللاجئة للحصول على الخدمة أن أكثر من نصف الأسر اللاجئة 57.8% لا تقطع في المتوسط، أكثر من 750 مترًا للوصول إل مرافق الخدمات العامة منها 39.1% لا تقطع في المتوسط أكثر من 500 متر، و 16.1% لا تقطع في المتوسط أكثر من 100 متر. هذه النتائج تؤكد أن مرافق الخدمات العامة الموفرة للأسر اللاجئة تتسم بسهولة إمكانية الاستفادة منها. وفيما يتعلق بتوفر خدمات النقل العام قرب مساكن الأسر اللاجئة، بيّنت نتائج التحليل أن هذه الخدمات متوفرة لما نسبته 66.7% من هذه الأسر، فيما تمتلك 14.5% من الأسر وسيلة نقل خاصة بها. كما بيّنت نتائج تحليل هذه

البيانات أن 35.4% من الأسر اللاجئة تفضّل استخدام المواصلات العامة على استخدام وسائل النقل الخاصة، لأنها تلبي احتياجات أفرادها كافة، في حين لا ترى 33.4%من الأسر أن هذا الأمر صحيحًا، بينما امتنعت 31.2% من الأسر عن إبداء موقفها حِيال هذا الأمر. ويبيّن الشكل (17) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب متوسط المسافة المقطوعة من مسكن الأسرة إلى مرافق الخدمات العامة.

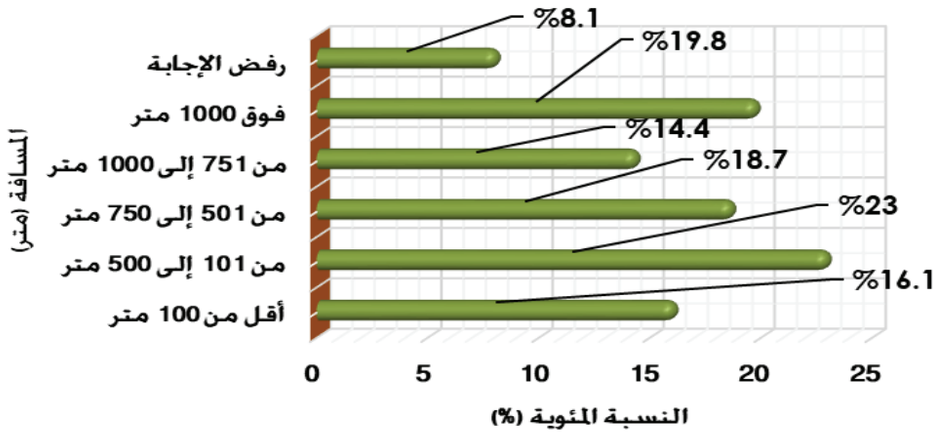

الشكل (17): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب المسافة لمرافق الخدمات العامة.

وفيما يتعلق بنوعية البنية التحتية للخدمات المقدمة للأسر اللاجئة في منطقة سكنها وما يتعلق بها من مجالات، وموقف هذه الأسر من هذه الخدمات والمجالات، بيّنت نتائج التحليل أن 40.1% من الأسر اللاجئة ترى أن البنية التحتية للخدمات – بشكل عام– في منطقة سكنها مقبولة وتلبي الغرض المطلوب منها، فيما ترى 26% من الأسر عكس ذلك، وامتنعت 33.9% من الأسر عن إبداء الرأي حول هذا الموضوع. ويبيّن الشكل (18) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب رأيها في نوعية الخدمات العامة المقدمة لها في مناطق سكنها.

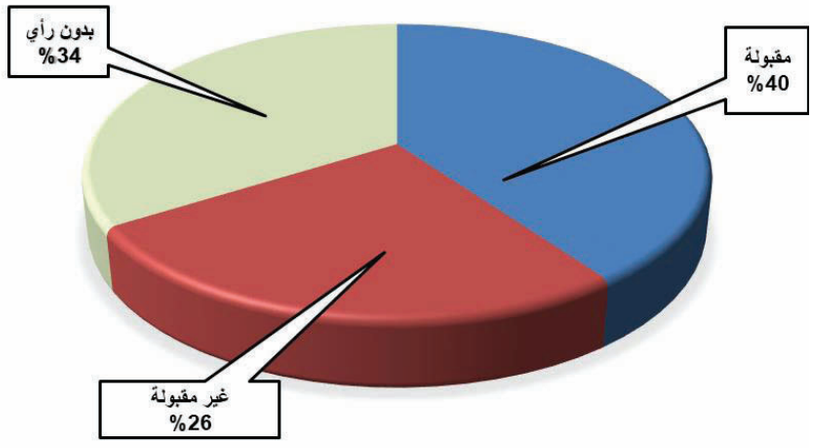

الشكل (18): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب رأيها في البنية التحتية.

وبالنسبة لأولويات المسكن للأسر اللاجئة، أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا المجال أن 29.7% من الأسر اللاجئة تعتبر صيانة المسكن أولوياتها القصوى، يليها أولوية توفير الكهرباء للمسكن لدى 27.2% من الأسر، ثم أجرة المسكن إذ تعتبر 21.7% من هذه الأسر أن أجرة المسكن من أهم أولوياتها، وذلك لارتفاعها بالنسبة لمستوى دخل الأسرة، ومن ثم أولوية توفير الماء وخدمات الصرف الصحي للمسكن لدى 17.6% من الأسر. وأظهرت النتائج أيضًا أنه لم يكن موضوع الحفاظ على البيئة حول المسكن من أولويات الأسر اللاجئة إذ أظهرت نتائج التحليل أن 3.9% من الأسر اللاجئة اعتبرته موضوعًا يحتل أولوياتها. أما أدنى الأولويات لدى الأسر اللاجئة كانت تعبيد الطرق والتكييف لبقية الأسر. ويبيّن الشكل (19) التوزيع النسبي لأولويات الأسر اللاجئة ضمن محور السكن.

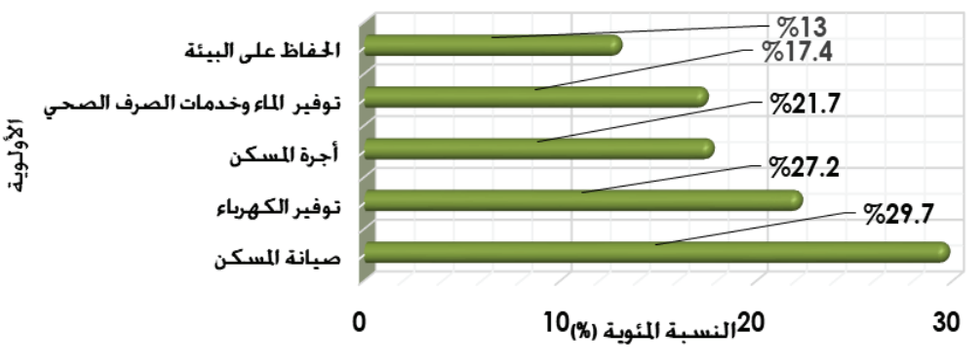

الشكل (19): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها لمسكنها.

فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة البديلة في المسكن، بيّنت نتائج التحليل المتعلقة بذلك أن 43.1% من الأسر اللاجئة تفضّل استخدام وسائل الطاقة البديلة إن وجدت لتسخين المياه (السخانات الشمسية) في الاستخدام المنزلي، وتفضّل 47.7% من هذه الأسر كذلك استخدام الطاقة البديلة لتوفير الكهرباء (ألواح توليد الطاقة) في الاستخدام المنزلي.

3. 3: المحور الثالث: الخصائص الصحية (Health Issues)

يعدُّ توفير الخدمات الصحية من أهم التحديات التي تواجه الأسر اللاجئة، والتي تمثّل مشكلة لدى هؤلاء اللاجئين، في ظل عدم كفاية الموارد المتوفرة لخدمتهم صحيًا، وبخاصة في بعض المناطق التي يقطنها هؤلاء اللاجئون ولا تتوفر فيها مثل هذه الخدمات، الأمر الذي يضطرهم إلى الاعتماد على مواردهم الخاصة لتلقي الخدمات الصحية، التي هي أصلًا محدودة لدى نسبة كبيرة منهم.

إذ بيّنت النتائج أن حوالي 46% من أسر اللاجئين أي تقريبًا نصف الأسر، يعاني فرد واحد منها على الأقل من نوع واحد من الأمراض أو أكثر. ومن ناحية أنواع الأمراض التي يعاني منها أفراد الأسر اللاجئة، فقد جاء السكري بالدرجة الأولى بنسبة 14.8% إذ يعاني فرد واحد على الأقل من الأسر اللاجئة من هذا المرض، يليه مرض ضغط الدم 8.5% من هذه الأسر، ويأتي مرض التهاب المفاصل

بالدرجة الثالثة 7.7% من الأسر، فالربو وحساسية الصدر 3.5% من الأسر، ثم هشاشة العظام وأمراض القلب والشرايين 2.4% من الأسر لكل منهما، يليهما اضطرابات الأكل 1.5%. في حين شملت بقية الأمراض لدى الأسر بشكل رئيس كل من: الفشل الكلوي، وفقر الدم، ومشكلات الفم والأسنان، والسرطان، وأمراض الأطفال، وبنسب متفاوتة من مُجمل الأسر التي يعاني فيها فرد واحد على الأقل من نوع واحد من الأمراض أو أكثر تراوحت أكثرها بين 0.9% من هذه الأسر لمرض الفشل الكلوي، إلى أقلها ما نسبته 0.1% لمرض الثلاسيميا. هذه المعدلات لم تختلف– بشكل ملحوظ– عن تلك الواردة في تقرير الأسر اللاجئة الأول لعام 2018.

وبالنسبة للأدوية تلجأ هذه الأسر إلى تناول الأدوية المختلفة وبحسب الحالة المرضية، جاءت الأدوية المسكنة للآلام بالمرتبة الأولى 64.6% من الأسر، تلتها أدوية الضغط والجهاز الدوري 17.3% من الأسر، ثم أدوية الجهاز الهضمي ب 8.9%، وبقية الأدوية 9% تقريباً أهمها أدوية المناعة، وأدوية الجهاز التنفسي، والأدوية الجلدية والتنفسية وأدوية العظام والهرمونات.

وبيّنت النتائج أنه توجد لدى 43.3% من الأسر اللاجئة معرفة بالخدمات الصحية المقدّمة في مكان سكنها، وأنه يوجد لدى 29.6% من الأسر اللاجئة رضا عن مستوى الخدمات الصحية المقدمة من المنظمات داخل المخيمات أو خارجها، وأن 44.2% من الأسر اللاجئة تؤكد أن مستوى الخدمات الصحية المقدّم لها في المستشفيات والعيادات التي تراجعها في العادة ممتازة، و 33.9% من الأسر ترى أن الخدمات الصحية المتوفرة في المنزل كافية وتغطي الحاجة المطلوبة.

من ناحية المرافق الخاصة بالخدمات الصحية، أشارت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك إلى أن المستشفيات والمراكز الصحية، كأهم مرفق من المرافق الصحية، بأنواعها المختلفة:حكومية، وخاصة، وتتبع لمنظمة / جهة تتوفر لـ 85.5% من الأسر اللاجئة التي تحتاج مثل هذه المرافق (أي 58.9% من مُجمل الأسر اللاجئة). في حين تراجع بقية الأسر عيادات خاصة، أو عيادات تابعة لجهات محلية، أو دولية أو تعتمد على وصفات الطب الشعبي للعلاج. ويبيّن الشكل (20) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب نوع المرافق الصحية التي يراجعها مرضاها باستمرار أو عند الحاجة.

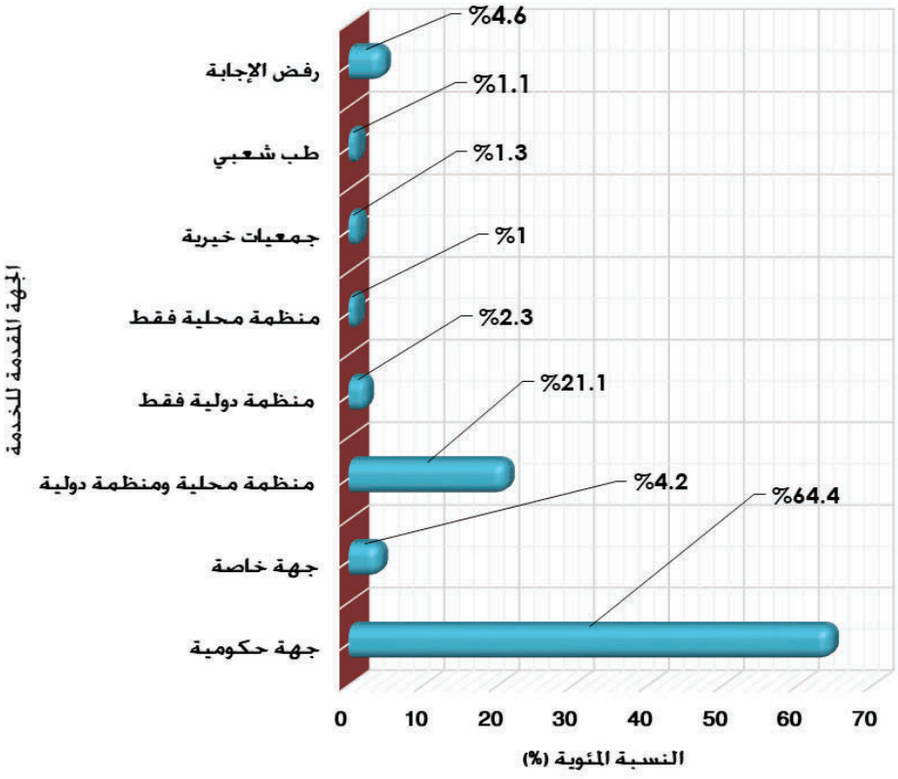

الشكل (20): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب نوع المرافق الصحية التي يراجعها مرضاها.

وبيّنت نتائج التحليل أن 66.5 % من الأسر اللاجئة التي تستفيد من مرافق الخدمات الصحية الحكومية تستفيدها من مراكز صحية حكومية شاملة أو فرعية، في حين تلجأ البقية 33.5 % إلى مرافق الخدمات الحكومية كالمستشفيات بشكل رئيسي، وأن 48% من الأسر اللاجئة التي تستفيد من مرافق الخدمات الصحية الخاصة تستفيدها من مراكز صحية خاصة، بينما تلجأ البقية 52% إلى مرافق الخدمات الخاصة كالمستشفيات الخاصة وغيرها من المرافق التي تقدّم الخدمات الصحية. هذه النسب تؤكد أهمية المراكز الصحية، العامة منها والخاصة، في تقديم الخدمات الصحية للمجتمعات المضيفة وللاجئين على السواء، إذ إن لهذه المراكز الدور الأكبر في تقديم الخدمات الصحية مقارنة بالمستشفيات سواء الحكومية أو الخاصة.

وفيما يتعلق بالخدمات الصيدلانية، فقد بيّنت النتائج أن مِثل هذه الخدمات، سواءً من جهات حكومية كالصيدليات الموجودة في المستشفيات الحكومية أو الخاصة، متوفرة لـ 75.2% من الأسر اللاجئة، لذا لا يُشكّل توفر الخدمات الصيدلانية عائقًا كبيرًا أمام الأسر اللاجئة، لأن أكثر من ثلاثة أرباع هذه الأسر، وهي نسبة معقولة، تجد الخدمات الصيدلانية عند الحاجة.

أما بشأن خصائص الأسر اللاجئة الصحية المتعلقة بالإعاقة، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بمستوى انتشار الإعاقات لدى أفراد الأسر اللاجئة أن 89.7% من الأسر اللاجئة لا يوجد فيها أي فرد لديه أي نوع من أنواع الإعاقة، وهي تطابق النتيجة نفسها التي أوردها تقرير الأسر اللاجئة 2018.

أما بقية الأسر التي تشكّل 9.1% من مُجمل الأسر اللاجئة، فيوجد فيها على الأقل فرد واحد لديه نوع من أنواع الإعاقة، منها ما يقارب الـ 0.2% يوجد فيها حالتان، ولا يوجد فيها أي أسرة لديها ثلاث حالات إعاقة أو أكثر. وأشارت النتائج إلى أن الإعاقتين: الحركية والبصرية هما الأكثر انتشارًا بين أفراد الأسر التي يوجد فيها فرد واحد، على الأقل، لديه إعاقة، وبنسبة 2.6% و 2.5% من الأسر على التوالي. تليهما حالة المرض المزمن لحوالي 1.5% من الأسر، ثم الإعاقة السمعية لحوالي 0.9% من الأسر، فالاضطرابات النفسية لحوالي 0.7% من الأسر. وجاءت بقية أنواع الإعاقات في الأسر التي يوجد فيها، على الأقل، فرد واحد لديه إعاقة لدى 1.8% من هذه الأسر، وتشمل: صعوبات مرتبطة بالذاكرة وبالتعلم، وقصوراً في الأطراف العلوية. وتماثل هذه النتائج أيضاً تلك التي أوردها تقرير الأسر اللاجئة 2018.

وفيما يتعلق بالأولويات في المجالات الصحية للأسر اللاجئة، بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا المجال أن توفر المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة منها والفرعية وما تقدّمه من خدمات صحية، يشكّل أولوية قصوى لـ 47.8% من الأسر اللاجئة، يلي ذلك في الأولوية كلفة الخدمات الصحية التي تقدّم للأسر اللاجئة، إذ بيّنت نتائج التحليل أن 39.9% من الأسر اللاجئة تعتبر كلفة الخدمات الصحية أولوية قصوى لها، واعتبرت 8.2% من الأسر اللاجئة أن أولوياتها تتمثل في الكوادر الطبية المؤهلة لدى الجهات التي تقدّم الخدمات الصحية، أما بقية الأسر اللاجئة، فراوحت أولوياتها بين الصحة المدرسية (لدى 2.9% من الأسر)، والمطاعيم (لدى 1.1% من الأسر)، والخدمات النفسية (لدى 0.1% من الأسر). ويبيّن الشكل (21) التوزيع النسبي لأولويات الأسر اللاجئة ضمن محور الصحة.

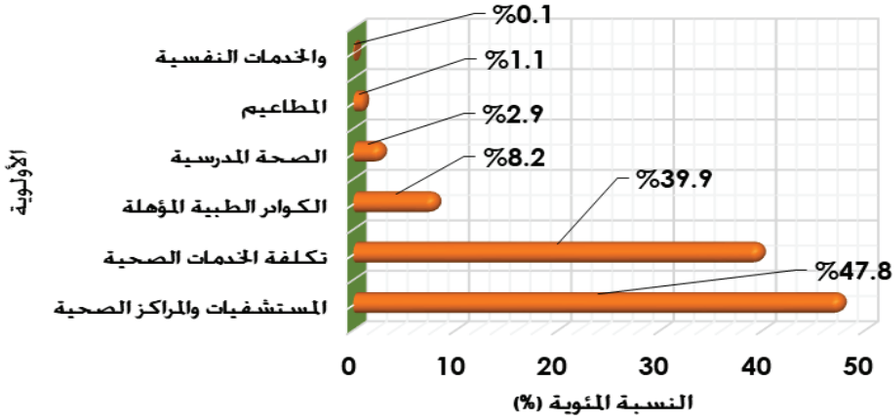

الشكل (21): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها الصحية.

وفيما يتعلق بمجال الصحة النفسية لدى أفراد الأسر اللاجئة، فقد تناول التقرير هذا المجال لأهميته، إذ تُعدّ الصحة النفسية عنصراً مهمًا في حياة الأفراد، فتحقيقها يساعد الفرد على مواجهة مشاق وصعوبات الحياة وفي الوصول للعيش الكريم والحياة الهانئة السعيدة[28]. وترتبط الصحة النفسية بقدرة الفرد على التوافق مع نفسه، ومع المجتمع الذي يعيش فيه. وتُعدّ

28 Abdallah, M. (2007). Introduction to mental health. Dar Alfiker. Amman: Jordan.

مرحلة اللجوء بيئة خصبة لظهور الضغوط النفسية المختلفة، حيث يعاني اللاجئون من مشكلات عدّة: جسدية، واجتماعية، ونفسية مرتبطة بسوء التغذية، وتطور الأمراض، والإصابات الجسدية، والاستغلال الجسدي التي تؤثر في النمو النفسي والاجتماعي، ما يؤدي إلى إمكانية ظهور بعض الضغوط النفسية التي تؤثر في حياة اللاجئين[29]. وفيما يتعلق بمواقف الأسر اللاجئة واتجاهاتها نحو الصحة النفسية لهذه الأسر والمفاهيم المرتبطة بها، أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا المجال أن 40.1% من الأسر اللاجئة ترى في اللجوء مصدرًا لعدد من المشكلات النفسية التي تعاني منها، بينما رفضت 32.5% من هذه الأسر الإفصاح عن هذا الأمر لاعتباره أمرًا خاصًا بها، ولا يجب البوح به. وبيّنت النتائج كذلك أن 22.8% من الأسر اللاجئة يتلقى على الأقل فرد واحد فيها العلاج النفسي بسبب اللجوء، وأن 23.3% من الأسر اللاجئة اعتبرت مستوى خدمات العلاج النفسي متدنية في الأردن مقارنة بهذه الخدمات في بلدها الأصلي، بينما رأت 39.7% من الأسر عكس ذلك. وأظهرت نتائج التحليل أيضًا أن 34.9% من الأسر اللاجئة التي يتلقى فيها فرد واحد على الأقل علاجًا نفسيًا تعاني من ضعف خدمات المعالجة النفسية في المراكز الصحية وفي المستشفيات على السواء. هذه النتائج تشابه تقريبًا تلك التي أوردها تقرير أحوال الأسر اللاجئة الأول لعام 2018. وبيّنت النتائج أن 33.5% من الأسر لا تتردد في مراجعة الطبيب النفسي في حال شعرت بأنه توجد لدى أحد أفرادها أعراض مرض نفسي، بينما تمانع ذلك 30.4% من الأسر لأسباب تتعلق بخصوصيتها. من جهة أخرى ترى 49.2% من الأسر اللاجئة أن مُمارسة الرياضة أمرٌ ضروريٌ لصحة أفرادها.

كما تناول التقرير موضوع الانتحار، حيث تم بحث مواقف الأسر اللاجئة عن الانتحار التي قد يفكر فيها اللاجيء في مرحلة ما من مراحل لجوئه. أظهرت نتائج تحليل البيانات أن 36.9% من الأسر اللاجئة فيها فرد واحد على الأقل فكّر في الانتحار بسبب ظروف اللجوء ولأسباب عدة. ويبيّن الشكل (22) التوزيع النسبي لأسباب التفكير في الانتحار.

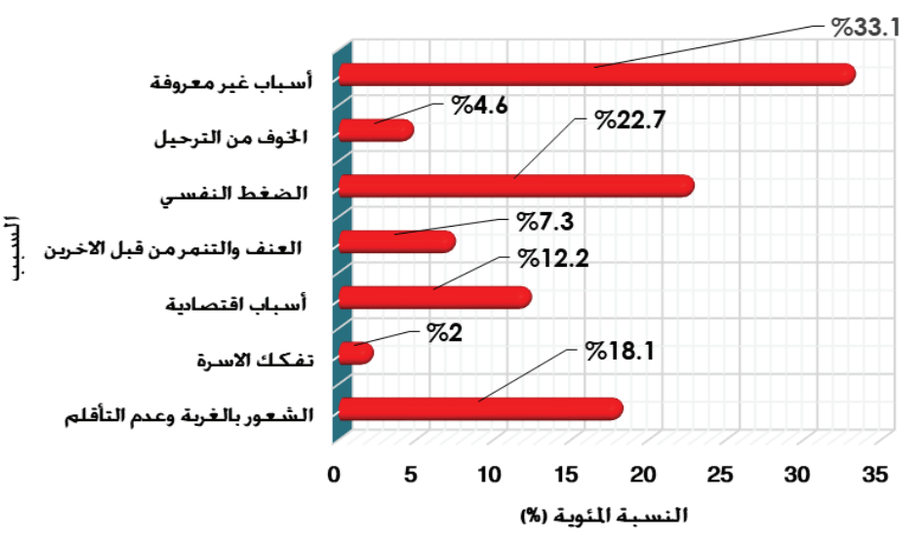

الشكل (22): التوزيع النسبي لأسباب تفكير أحد أفراد الأسرة اللاجئة في الانتحار.

29 Neugebaue, R. (2013). Bleak Outlook for Children Who Are Refugees. Report on Children Who Are Refugees, USA.

وتبيّن النسب الواردة في الشكل (22) أعلاه أن الضغط النفسي نتيجة لظروف اللجوء هو من أهم العوامل المعروفة للتفكير في الانتحار لدى أفراد الأسر اللاجئة، يليه شعور اللاجيء بالغربة وعدم التأقلم، ثم الأسباب الاقتصادية، فالعنف والتنمّر من قِبل الآخرين، ثم الخوف من الترحيل، وأخيرًا عوامل تتعلق بالأسرة اللاجئة مثل تفككها.

مكونان آخران تم جمع بياناتهما وتحليلها يتعلقان بمواقف الأسر اللاجئة من القضايا الصحية، هما: ظاهرتا التدخين، وإدمان المخدرات. فيما يتعلق بهذيْن المكونين، بيّنت نتائج تحليل البيانات أن 47.2% من الأسر اللاجئة ترى أن هناك تفشيًا لظاهرة التدخين بين المراهقين والأطفال في المجتمع، وبيّنت النتائج كذلك أن 37.1% من الأسر اللاجئة ترى أن هناك تفشيًا لظاهرة الإدمان على المخدرات بين المراهقين والأطفال في المجتمع، وأن 37.7% من هذه الأسر ترى بأن هناك تفشيًا لظاهرة الإدمان على المخدرات بين طلاب الجامعات والشباب. في هذه الاتجاهات الثلاثة كانت نسبة الأسر التي لم تبدِ رأيها حِيال أي منها أو عارضتها مرتفعة نوعًا ما، فقد كانت النسبة في الآراء حول تفشي ظاهرة التدخين بين المراهقين والأطفال في المجتمع 52.8%، وفي الآراء حول تفشي ظاهرة الإدمان على المخدرات بين المراهقين والأطفال في المجتمع 62.9%، وفي الآراء حول تفشي ظاهرة الإدمان على المخدرات بين طلاب الجامعات والشباب 62.3%. هذه النسب المرتفعة يُمكن أن تُعزى إلى عدم وعي الأسر اللاجئة بحيثيات هذه القضايا، أو عدم رغبة هذه الأسر في الإشارة إلى مِثل هذه القضايا لخصوصيتها وتفضيلها عدم الإفصاح عنها .

وفيما يتعلق بحالة التدخين لدى رب الأسرة اللاجئة، أشارت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بحالة التدخين لدى رأس الأسر اللاجئة، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي، إلى أن 70.8% من الأسر اللاجئة يرأسها أفراد غير مدخنين، أما بقية الأسر 29.2% فيرأسها مدخنون، معظمهم 26.7% يدخن سجائر، ومنهم 2.5% يدخن فقط أرجيلة، والبقية 0.2% يدخنون سجائر وأرجيلة في الوقت نفسه. إن نسبة أرباب الأسر غير المدخنين المرتفعة تنعكس إيجابيًا على بقية أفراد الأسرة، إذ تشكّل نسبة إنفاق رأس الأسرة بشكل عام على التدخين، في حالة كونه مدخنًا، نسبة لا يستهان بها من دخل الأسرة، الذي قد يصل أحياناً إلى أكثر من ثلث الدخل الشهري للأسرة، الأمر الذي يشكّل عبئاً كبيراً على الوضع المالي للأسرة في وضع اللجوء.

ومن المكونات التي غطاها هذا التقرير تأثير «جائحة كورونا» على اللاجئين وتبعات هذه الجائحة. إذ تشير نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا المكون إلى أن الأسر اللاجئة قد تأثرت– بشكل كبير– بـ "جائحة كورونا»، وطالت إجراءات احتواء تفشي هذه الجائحة هذه الأسر أكثر من غيرها، فقد واجهت هذه الأسر، في أثناء تفشي الجائحة، مخاطر فقدان مصادر كسب الرزق، وتصاعد مستويات الفقر والحرمان، وعدم كفاية المساعدات من الجهات المختلفة التي تُقدّم مِثل هذه المساعدات، وغير ذلك من الظروف غير المريحة. وأظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بـ "جائحة كورونا»، أن 59.6% من الأسر اللاجئة قد تأثر وضعها الاقتصادي سلبًا بـ "جائحة كورونا»، وأن 54.7% من الأسر عانى أحد أفرادها، على الأقل، من البطالة بسبب «جائحة كورونا».

كما أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بـ "جائحة كورونا» أن 41.8% من الأسر اللاجئة قد تجاوزت «جائحة كورونا» بسهولة، في حين عانت 26.8% من الأسر في سبيل تجاوز هذه الجائحة، وتجاوزتها بصعوبة، أما بقية الأسر 31.4% فلم تعطِ إجابة عن السؤال المتعلق بكيفية تجاوز الجائحة. وفي هذا المجال، أظهرت نتائج التحليل أن 45.4% من الأسر اللاجئة قد أصيب فيها فردٌ واحدٌ على الأقل بفيروس كورونا. وأظهرت النتائج أيضاً أن 41.8% من الأسر اللاجئة قد واجهت صعوبات تتعلق بالحصول على المطعوم ضد فيروس كورونا، وقد تمثلت هذه الصعوبات، حسب رأي أغلبية الأسر اللاجئة 40.3%، ببُعد مكان أخذ المطعوم. في السّياق نفسه، بيّنت نتائج التحليل أن ما يزيد على ثلث الأسر اللاجئة 37.4% من الأسر اللاجئة كانت قد تلقت المساعدة لتجاوز سلبيات «جائحة كورونا»، وأظهرت النتائج أن معظم الأسر اللاجئة الاجئة 33.2% قد تلقت هذه المساعدة من منظمات محلية بالدرجة الأولى.

من القضايا المهمة التي تناولها هذا التقرير ذات العلاقة بالخصائص الصحية للأسر اللاجئة، وبخاصة للنساء فيها، قضية الرضاعة الطبيعية. والرضاعة الطبيعية شأنٌ خاصٌ لكل أسرة، وهو شأنٌ له علاقة بتغذية أبناء ألأسر اللاجئة الرضع الذين يحتاجونها، لذا فهو شأنٌ من الأهمية بمكان بحثه كون ممارسات تغذية الرضع، بما في ذلك الاقتصار على الرضاعة الطبيعية هو جزءٌ أساسي من صحة الرضع والأطفال الصغار. وأظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا المجال، أن 70% من الأسر اللاجئة تعمل على تشجيع الإناث على إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعة، وأظهرت النتائج أيضاً أن 57.7% من هذه الأسر تفضّل الرضاعة الطبيعية على الرضاعة الصناعية، وأن 60.9% من الأسر ترى بأن الرضاعة الطبيعية من شأنها توطيد العلاقة بين الطفل والأم. هذه النتائج تشابه– بشكل كبير– تلك التي أوردها تقرير أحوال الأسر الأول عام 2018 ولا توجد فروقات تذكر فيها بين التقريرَيْن.

4.3: المحور الرابع: الحياة والتفاعل الاجتماعي (Life & Social Ineraction)

هذا المحور يبيّن كيفية تعامل الأسر اللاجئة ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة، وكيفية تفاعل أفرادها مع القضايا الأسرية والمجالات الحياتية، ومدى نجاحهم في التفاعل والاستجابة لمعطيات هذه المجالات ومتطلباتها، ويبيّن أيضًا مواقف هذه الأسر من الزواج والعنف وبعض القضايا الاجتماعية المهمة في حياة اللاجئين.

1.4.3: القضايا الأسرية (Household's Issues)

اللجوء وظروفه ليست حلًا متكاملًا لحياة كانت تأمل بها الأسر اللاجئة، إذ تتعرّض هذه الأسر لتحدياتٍ ناجمةٍ عن فروقات بمفاهيم الثقافة المجتمعية بينها وبين المجتمعات المضيفة التي قد لا يتكيف معها الطرفان، الأمر الذي قد ينجم عنه اضطراب في العلاقات الأسرية داخل الأسر اللاجئة نفسها، مما يهدد استقرار هذه الأسر واستمرارها، وإذا استمرت هذه الاضطرابات يصبح أفراد الأسرة ولا سيما الزوجان أقل قدرة على التعامل مع المواقف المتأججة التي تهدد حياتهم الأسرية. إن بحث مختلف القضايا الأسرية لدى الأسر اللاجئة يساهم في إيجاد الحلول والتدخلات المناسبة في حال اضطراب العلاقات بين أفراد الأسر اللاجئة، ولأهمية هذه القضية، تمت تغطيتها ضمن هذا التقرير.

بحثَ هذا البند مجموعة من القضايا الأسرية التي تمسّ الجوانب الاجتماعية والحياتية داخل الأسر اللاجئة. وحول أولويات الأسر اللاجئة المتعلقة بالأسرة، أظهرت نتائج تحليل البيانات أن الأولوية القصوى لدى 51.1% من الأسر اللاجئة هي للعلاقات الأسرية الجيدة، تلتها الأولوية المتعلقة بمن يتخذ القرارات، وذلك لدى 22.2% من الأسر، ثم أولوية المشكلات الأسرية لدى 16.2% من الأسر، وبعدها أولوية العنف الأسري لدى 5.7% من الأسر، وأخيرًا أولوية التربية لدى 4.8% من الأسر، كما هو مبيّن في الشكل (23).

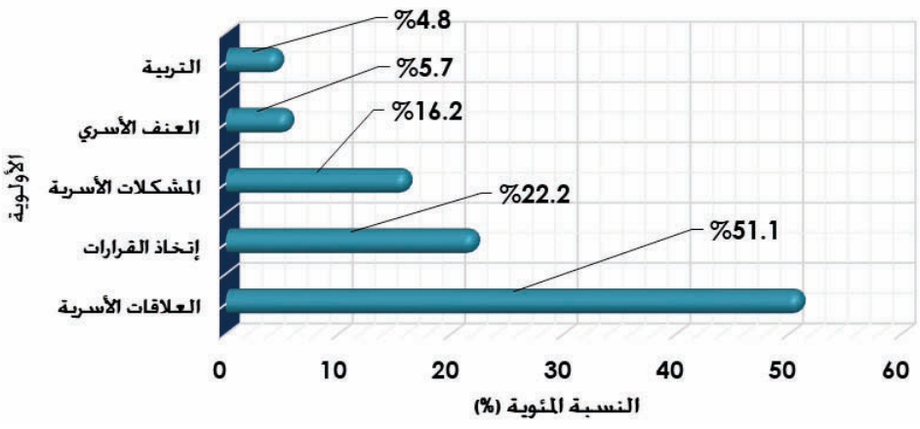

الشكل (23): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها الأسرية.

كما أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالعلاقات الأسرية داخل الأسر اللاجئة أن 47.2% من الأسر اللاجئة تحرص على إيجابية علاقاتها الأسرية، بينما هناك 52.7% من هذه الأسر لا تضع هذه القضية ضمن أولوياتها كون العلاقات بين أفرادها حسب رأيها، دومًا إيجابية. وعلى الرغم من ذلك، فقد خلُصت النتائج الخاصة بهذه القضية أن 38.3% من الأسر اللاجئة عرضة لوجود خلافات فيها بين الزوجين، وأن 37.1 % من هذه الأسر عرضة لوجود خلافات فيها بين الأبوين والأبناء، وأنه في 48.1% من الأسر اللاجئة يتحاور الأبوان مع بعضهما بعضا لحل الخلافات والمشكلات التي تواجه الأسرة، بينما في 45.7% من هذه الأسر يتحاور الأبوان مع الأبناء الذكور والإناث حول المشكلات التي تواجه الأسرة.

2.4.3: الزواج (Marriage)

من القضايا الأسرية التي تمت تغطيتها أيضًا ظاهرة زواج أبناء وبنات الأسر اللاجئة. في هذا المجال أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن ما يقارب ثلث الأسر اللاجئة 31.2% ترى أن تزويج إحدى بنات أو أحد أبناء الأسرة من أهم المشاريع التي تنجزها الأسرة. وأظهرت النتائج أن ما يقارب من ثلثي الأسر اللاجئة 63.4% ترفض تزويج الابنة أو الابن قبل سِنّ 18 عامًا، وأن حوالي نصف الأسر اللاجئة 49.5% يرى أن للإناث والذكور الحرية في اختيار شريك الحياة. وتوصلت النتائج كذلك، في مجال ذي صلة إلى أن 54% من الأسر اللاجئة ترى أن خدمات الإرشاد الأسري والزواجي مهمة لكل

من الذكور والإناث في الأسرة، حيث تُقبِل الأسرة على الاستفادة من خدمات الإرشاد الأسري اذا توفرت على مستوى مهني جيد. وأظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بموقف الأسر اللاجئة نحو الزواج المبكر لذكور العائلة وإناثها على السواء، أن لهذا الزواج آثارًا سلبية على كلا الجنسين حسب آراء 47.7% من الأسر اللاجئة، بينما ترى 12% من هذه الأسر أن للزواج المبكر آثارًا إيجابية على كل من الذكور والإناث على السواء، أما بقية الأسر فلم تكوّن رأيًا حيال هذا الأمر.

وأشارت النتائج كذلك إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع الأسر اللاجئة 74.6% لا تؤيد الزواج المبكر (تحت 17 سنة) لكل من الذكور والإناث في هذه الأسر، وبيّنت النتائج أيضًا أن العمر المناسب للزواج من وجهة نظر 81.4% من الأسر اللاجئة هو ما بين 17 إلى 24 سنة بالنسبة للإناث، وبمتوسط 22 سنة. وبيّنت النتائج أن العمر المناسب للزواج من وجهة نظر 42.7% من الأسر اللاجئة هو ما بين 23 إلى 28 سنة بالنسبة للذكور، وبمتوسط 26 سنة، وما فوق 26 سنة بالنسبة للذكور أيضًا من وجهة نظر 40.2% من الأسر، وبمتوسط 27 سنة. هذه النتائج تشابه تلك الموجودة في تقرير الأسر اللاجئة 2018، ولا توجد فروق تذكر عنها، وهذا يعني عدم تغير السلوك الاجتماعي فيما يختص بمسألة الزواج عند الأسر اللاجئة خلال الفترة بين التقريرَيْن. هذه النتائج، في التقريريْن على السواء، تبيّن أن معظم الأسر اللاجئة تفضّل زواج الإناث فيها في سِن أبكر من زواج الذكور، فظروف اللجوء تحتم مِثل هذه النتيجة، حسب ما أفاد معظم أرباب هذه الأسر، إذ يساعد وجود الذكور في الأسرة على تحمّل أعباء اللجوء، وتحسين الظروف المعيشية للأسرة.

3.4.3: العنف الأسري والمجتمعي (Household and Community Violence)

حسب منظمة الصحة العالمية[30] (World Health Organization) في تقريرها حول العنف والصحة عام 2002، عرّفت العنف على أنه «الاستعمال المتعمد للقوة سواء بالتهديد أو الاستعمال ضد الذات، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي ذلك إلى حدوث أو إمكانية حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو اضطراب النمو أو الحرمان. وبحسب التقرير نفسه تمّ تعريف العنف الأسري على أنه : " أي نشاط أو سلوك يُسبب ضررًا جسديًا أو عاطفيًا أو نفسيًا لأي فرد في الأسرة، وقد يكون الفاعل أحد أفراد الأسرة". ويشمل العنف الذي قد تتعرّض له الأسرة كاملة، أو فرد منها، والعنف الأكثر ضررًا يأتي من خارج الأسرة.

للعنف أشكال مختلفة [31] تشمل:

- **العنف الجسدي:** وهو ما يواجهه الفرد أو الطرف الأضعف من ضرب مُبرح، صفع أو دفع، أي هو العنف الذي يتسبب بضرر وإصابات جسدية لأحد أفراد الأسرة والعنف الجسدي له دوافع، مِثل: التربية وفرض السيطرة، العقاب والانتقام، أو الابتزاز المادي والحصول على المال، ويصل، في بعض الأحيان، إلى القتل، أو فقد حاسة من الحواس.

30 منظمة الصحة العالمية (WHO)، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (2002). التقرير العالمي حول العنف والصحة.

31 https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence

- **العنف النفسي:** وهو يشمل استخدام الوسائل التي تهدف للتسبب بالمسّ العاطفي والنفسي بأحد أفراد الأسرة، دون اتصال مباشر مع جسده، عنفاً نفسياً. وهو تدمير منهجي للشعور بتقدير الذات من خلال توجيه القوة والسيطرة بمختلف الأشكال. وهو يشمل أي سلوك للسيطرة على الضحية، مِثل: الابتزاز ، والترهيب، والقمع، والتهديد، والحرمان من الطعام أو النوم، والمضايقة، والإذلال، والحرمان من الروابط الاجتماعية، والعزلة الاجتماعية، وإظهار السيطرة الكاملة، والازدراء، والحرمان من المودة، وإظهار الغيرة الشديدة، ومراقبة أي تصرف، استخدام التلاعب، التعدي على الخصوصية، نوبات الغضب والاتهامات الباطلة، الصمت المتعمد والتجاهل.
- **العنف الجنسي:** هو أي فعل جنسي يُرتكب ضد إرادة شخص آخر، إما عندما لا يعطي هذا الشخص الموافقة أو عندما لا يمكن إعطاء الموافقة لأن الشخص طفل/ة، أو لديه إعاقة ذهنية، أو في حالة سُكْر شديد أو فاقد/ة للوعي نتيجة الكحول أو المخدرات. ويتمثّل العنف الجنسي– بشكل أساسي– في الاعتداء الجنسي أو أي فعل يمسّ خصوصية الفرد وكرامته: ماديًا أو معنويًا، كالألفاظ الجنسية الجارحة، الإجبار على القيام بأمور غير أخلاقية بإبتزازهم أو عرض المال عليهم. والعنف الجنسي من أنواع العنف المعروفة، ولكن بعض المجتمعات تتحفّظ في الحديث عن هذا الجانب.
- **العنف الاقتصادي:** تعتبر أي محاولة لجعل أي فرد من أفراد الأسرة متعلقًا بمن يمسّ به من حيث قدرته المادية والاقتصادية على العيش، عنفاً اقتصادياً. يمنع هذا النوع من العنف إمكانية الاستقلال، ويمنح السيطرة المطلقة لمن يقوم بالمسّ، ولذلك فإنه يستدعي التدخّل والمساعدة. ويشمل العنف الاقتصادي وسائل سيطرة، مِثل: منع القرارات الاقتصادية، والمطالبة بتبرير أي نفقات مشروعة، والاتهامات غير المبرّرة بالمشكلات المالية، وحجب المعلومات عن الأمور المالية والوصول إلى هذه المعلومات، وحظر العمل خارج المنزل، ومنع الوصول إلى الموارد المالية، والسيطرة على الحسابات المصرفية، والتخصيص المالي على مرأى من الجاني.
- **العنف المجتمعي**[32]**:** هو التعرُّض لأفعال متعمدة من العنف الشخصي تُرتكب في العلن على يد أشخاص لا يرتبطون بشكل وثيق بالضحية وقد تشمل هذه الأفعال بدورها: حرب العصابات، وأحداث الشغب، وإطلاق النار، والتنمّر، والاعتداءات في مقر العمل، والأعمال الإرهابية، والحرب، والتطهير العرقي، وسوء المعاملة سواء أكانت جسدية أو جنسية أو عاطفية.
- **الإهمال:** تعتبر أي حالة من عدم توفير الاحتياجات الأساسية لأحد أفراد الأسرة، من خلال المنع أو العمل غير الصحيح، التي تسبب معاناة غير ضرورية ذات اسقاطات وتأثيرات جسدية، نفسية، اقتصادية واجتماعية، إهمالاً. ويتجسّد هذا النوع من العنف، غالباً، من خلال الحالات المتعلقة بالعاجزين – المواطنين المسنّين، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال والرّضع. ولذلك

32 العساف، تمام ، (2012)، الوازع الديني وأثره في درء العنف المجتمعي. دراسات علوم الشريعة والقانون، ، المجلد 39، العدد ٢ . الجامعة الأردنية.

فإنه يستدعي التدخّل والمساعدة. ويتضمن الإهمال: منع العلاج، منع اللباس اللائق والمناسب، منع الطعام، منع النوم، الإبقاء دون مراقبة، الاستغلال الاقتصادي وغيره.

تناول هذه التقرير مدى انتشار العنف لدى الأسر اللاجئة، مِثل: مدى انتشار العنف في منزل الأسرة نفسه، وانتشار العنف في منطقة سكن الأسرة (على مستوى الحي، أو العمارة، ... وغيرهما)، وانتشاره في المؤسسات التعليمية (المدارس، الجامعات، ...). كما تناول التقرير نوع هذا العنف ومستوى تعرّض أفراد الأسر اللاجئة له. وتناول أيضاً الجهات التي تلجأ إليها الأسر اللاجئة لحلّ أو لمواجهة أشكال العنف المختلفة، مِثل: الأقارب، أو المحاكم، أو الجهات الأمنية، أو إدارة حماية الأسرة والأحداث، أو قادة المجتمع ورجال الدين، وغير ذلك من الجهات.

بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة ببند العنف لدى الأسر اللاجئة، فيما يتعلق باعتقاد هذه الأسر عن مستوى انتشار العنف بأشكاله في الأردن بشكل عام، أن أكثر من ربع الأسر اللاجئة 27.6% تقرّ بوجود نوع واحد على الأقل من أنواع العنف في الأردن، وبقية الأسر إما أنها لا تقرّ بذلك 57.4%، وهي النسبة الأكبر، أو ليس لديها فكرة عن مستوى انتشار العنف في الأردن 12.5%، أو رفض أفرادها إبداء رأيهم حول ذلك لسبب أو لآخر 2.3%، وهي النسبة الأقل. وحول أماكن انتشار أشكال العنف، بيّنت النتائج أن 20.6% من الأسر اللاجئة التي تتعرّض لحالة عنف، أقرّت بوجود شكل واحد على الأقل من أشكال العنف على مستوى المنطقة التي تسكن فيها هذه الأسر، أي على مستوى الحي أو الشارع أو حتى العمارة الذي تقطن فيه هذه الأسرة. كما بيّنت النتائج أن نسبة 22.4%، ونسبة 22.8% من الأسر اللاجئة التي تتعرض لحالة عنف، أقرّت بوجود العنف في المدارس وفي الجامعات التي يرتادها أفراد منها على التوالي. هذه النتائج تبيّن أن ما يقارب خمس الأسر اللاجئة 21.9% تعرّض أحد أفرادها إلى شكل واحد على الأقل من أشكال العنف في محيط سكنها أو في المدارس أو الجامعات التي يرتادها أفرادها: ذكورًا أو إناثًا، أما بقية الأسر اللاجئة، فلم تتعرّض للعنف في هذه المناطق، كما هو مبيّن في الشكل (24).

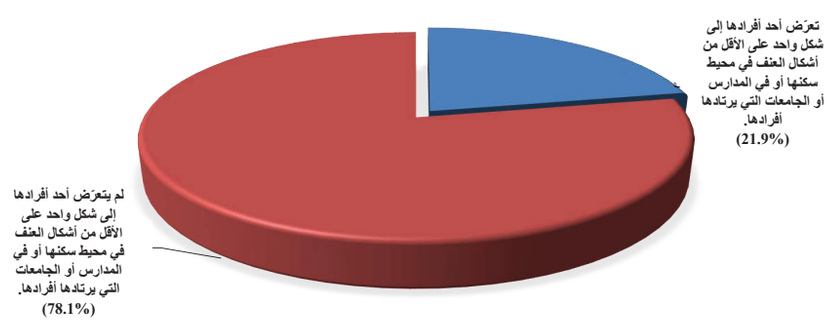

الشكل (24): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب معدل انتشار العنف.

فيما يتعلق بالعنف الأسري داخل المسكن نفسه للأسر اللاجئة، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا البند أن 18.3% من الأسر اللاجئة أقرّت بوجود نوع من أنواع العنف داخلها. وهذه النتيجة تختلف – بشكل واضح– عن النتيجة التي بينها تقرير أحوال الأسر اللاجئة 2018 التي كانت

فقط 3%، هذا الارتفاع في النسبة الحالية لمستوى العنف الأسري، وحسب ما تم استنباطه من نتائج تحليل بيانات جلسات مجموعات التركيز، ومن الأسر اللاجئة نفسها، يمكن أن يعزى إلى أربعة أسباب رئيسة : زيادة متوسط أعداد الأسرة الواحدة، وترتب مسؤوليات أكبر على رب الأسرة وأفرادها، وارتفاع تكاليف الحياة بشكل عام، والشعور بعدم الأمان والاستقرار رغم مرور مدة طويلة على لجوء الأسرة.

وبيّنت النتائج كذلك أن نسبة الأسر اللاجئة التي لا تعاني من أي نوع من أنواع العنف الأسري داخل الأسرة هي 61.9% من مُجمل الأسر، وهي النسبة الأكبر، والبقية إما أنها لا تشعر بوجود العنف الأسري 17.3%، أو رفضت إبداء الرأي حِيال ذلك لسبب أو لآخر 2.6%.

من ناحية نوع العنف الأسري، فقد بيّنت نتائج التحليل أن كلًا من العنف النفسي والعنف الجسدي كانا الأكثر انتشارًا لدى هذه الأسر اللاجئة 61.9% من الأسر اللاجئة التي يوجد فيها أي نوع من أنواع العنف، حيث أقرّ ما يقارب من ثلث الأسر اللاجئة التي يوجد فيها أي نوع من أنواع العنف 31.6% وجود العنف النفسي فيها، بينما أقرّ 30.3% من الأسر اللاجئة التي يوجد فيها أي نوع من أنواع العنف وجود العنف الجسدي فيها. ويبيّن الشكل (25) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة التي تعرضت للعنف.

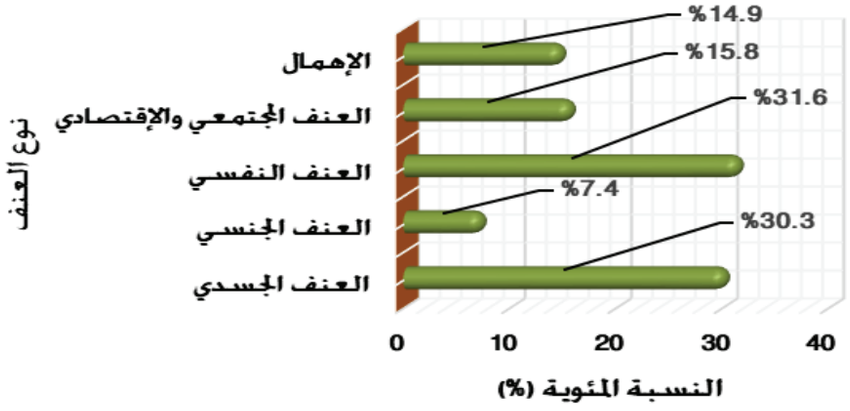

الشكل (25): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة التي تعرّضت للعنف.

من جهة استجابة الأسر اللاجئة التي تتعرّض إلى العنف لكيفية التعامل مع هذا العنف، فقد تمّ بحث هذه الكيفية للوقوف على طرق معالجتها من جانب هذه الأسر أولًا، ثم لكيفية التدخّل لمعالجتها من الجهات ذات العلاقة. وقد بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا البند أن هناك جهات عدّة يمكن للأسرة اللجوء إليها للتعامل مع حالات العنف التي قد يتعرّض لها أحد أفرادها. هذه الجهات تراوحت بين جهات حكومية وجهات غير حكومية. إذ تشمل الجهات الحكومية: المحاكم، والأمن العام ممثلاً بإدارة حماية الأسرة والأحداث، والشرطة المجتمعية، في حين تشمل غير الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، والأقارب والأصدقاء، ورجال الدين، وكبار السن في الأسرة. وبيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا البند أن نسبة الأسر اللاجئة التي يمكن أن تلجأ إلى أي من هذه الجهات للتعامل مع حالات العنف التي قد يتعرّض لها أحد أفرادها تساوي 42.6% من مُجمل الأسر اللاجئة التي تعرّضت لأي شكل من أشكال العنف،

بينما لا تلجأ 37.3% من هذه الأسر إلى أية جهة يمكنها المساهمة في التعامل مع حالات العنف التي تتعرّض لها هذه الأسر. بقية الأسر فضّلت عدم التصريح بأية معلومة حول ذلك 3.8%، وبقية الأسر 16.3% لا تعرف أية جهة يمكنها اللجوء إليها في مثل هذه الحالة.

وفيما يختص بماهية الجهة التي يمكن أن تلجأ إليها الأسر اللاجئة التي يتعرّض أحد أفرادها على الأقل لنوع من العنف، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات أن ما يقارب نصف هذه الأسر تقريبًا لا تفضّل التعامل مع أية جهة حكومية أو رسمية لهذه الغاية، إذ أشارت النتائج إلى أن 51.6% و 45.3% و 52.1%، أي ما نسبته 49.6% من الأسر اللاجئة لا تفضّل اللجوء إلى كل من المحاكم والأمن العام (إدارة حماية الأسرة والأحداث) والشرطة المجتمعية على التوالي عند تعرّض أحد أفرادها، على الأقل لنوع من العنف. ويمكن أن يفسر ذلك بعدم رغبة هذه الأسر في خوض أي من الإجراءات الرسمية لهذه الغاية لاعتبارات اجتماعية بالدرجة الأولى. بالمقابل تفضّل ما نسبته 29.3% من الأسر اللاجئة التوجه إلى هذه الجهات الرسمية الثلاث للتعامل مع العنف، أما بقية الأسر التي شكّلت ما نسبته 21.1%، كان منها 17.3% لا تعرف أي جهة يمكن اللجوء إليها و 3.8% رفضت الإفصاح عن هذه الجهة.

من ناحية أخرى، بيّنت نتائج المسح أن أصدقاء الأسر اللاجئة هم الفئة الأقل تفضيلًا لغايات اللجوء إليها عند التعامل مع حالات العنف لدى الأسر التي تلجأ إلى جهات أخرى مِثل: الأقارب والأصدقاء ورجال الدين وكبار السن وغيرها، إذ أشارت النتائج إلى أن 59% من الأسر اللاجئة لا تفضل اللجوء إلى أصدقاء الأسرة الذكور أو الإناث للتعامل مع حالات العنف. ويمكن أن نفسّر ذلك، كما هو الحال في عدم تعامل الأسر مع الجهات الرسمية، بعدم رغبة هذه الأسر في معرفة الأصدقاء عن حالات العنف التي تتعرّض لها لاعتبارات اجتماعية بالدرجة الأولى.

ومن الجهات الأخرى التي يمكن أن تلجأ إليها الأسر اللاجئة في حالات العنف هي القادة المجتمعيون كالمختار مثلاً أو رجال الدين أو كبار السن في الأسرة. وبيّنت نتائج التحليل أن هذه الفئات تحظى باهتمام 23% فقط من الأسر اللاجئة التي تواجه حالات عنف للتعامل مع هذه الحالات. بقية الأسر إما أنها لا تلجأ لأي جهة، أو أنها تلجأ لجهات أخرى غير هذه الفئات الثلاث. هناك جهات أخرى مهمة يمكن أن تلجأ إليها الأسر اللاجئة في حالات العنف هي المنظمات الدولية أو الإقليمية والمؤسسات والمنظمات المحلية، وهذه الجهات هي الأكثر تفضيلًا لدى هذه الأسر (31.7% من الأسر اللاجئة التي تتعرّض لحالات عنف) كونها تتميز بالسرية وعدم البوح بما قد تقدمه لها الأسر من بيانات أو معلومات حول حالات العنف لديها مقارنة بالجهات الأخرى حسب رأي الأغلبية من هذه الأسر. ومن الجهات الأخرى التي تلجأ إليها الأسر اللاجئة في حالة التعرّض للعنف في المدارس، مديرو هذه المدارس. إذ بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا البند أن 42.9% من الأسر التي يتعرّض أفرادها من الدارسين في المدارس لحالات العنف يلجأون إلى مديري المدارس أو المدرسين ذوي العلاقة والمرشد التربوي في المدرسة للتعامل مع هذه الحالات، كونهم الأقرب للمحيط الذي حدثت فيه حالة العنف، وهم الأقدر على معالجة هذه الحالات والتعامل معها.

4.4.3: الحياة العامة

فيما يتعلق بتعاطي الأسر اللاجئة مع بعض مظاهر الحياة العامة، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا المجال أن 31.2% من الأسر اللاجئة ترى أنها تتعاطى مع الحياة العامة بنجاح، في حين ترى نسبة مقاربة لذلك من الأسر اللاجئة 30.2% أنها لا تتعاطى مع الحياة بنجاح، وبقية الأسر 38.6% لم تكوّن رأيًا وموقفًا واضحًا حيال هذا الأمر. وبشأن جوانب أخرى من تعاطي الأسر اللاجئة مع الحياة العامة ومشاركة أبناء وبنات هذه الأسر فيها، فقد بيّنت نتائج التحليل أن 43.4% من الأسر اللاجئة تشجّع أبناءها: ذكورًا وإناثًا، على الانخراط في الخدمات الاجتماعية التطوعية، أما بقية الأسر، فلا تفعل ذلك لعدم وجود اهتمام بهذا المجال، ولا تهمها المشاركة في أعمال أو خدمات كهذه. بالمقابل فيما يتعلق بمُمارسة النشاطات المختلفة الرياضية أو الثقافية، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا البند أن الغالبية العظمى من الأسر اللاجئة 95% لا يُمارس أفرادها بصرف النظر عن أعمارهم أي نوع من النشاطات الرياضية أو الثقافية. أما من يمارسون مثل هذه النشاطات 5.8% فهم يمارسونها إما داخل المنزل أو في أماكنها المخصصة لها من نوادٍ وصالات ونوادٍ ثقافية.

وفي المجالات الاجتماعية الأخرى، بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذه المجالات، وفيما يتعلق بالمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال أن ما يقارب من نصف الأسر اللاجئة 53.4% تعتمد على الهاتف المحمول في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وأن حوالي نصف الآباء والأمهات في الأسر اللاجئة يشاركون في شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي وبنسبة 58.4%، و52.1% للآباء وللأمهات على التوالي. وهي مشاركات غير كبيرة في مِثل هذه الوسائل، وتأتي بالدرجة الأولى لغايات الترفيه 32.5% من الأسر اللاجئة، ومتابعة الأخبار 29% من الأسر، ولغايات العمل 12.5% من الأسر، وللغايات الثلاث معًا 26% من الأسر اللاجئة. هذه النسب لاستخدامات وسائط التواصل الاجتماعي تماثل تقريبًا مع تلك التي أوردها تقرير أحوال الأسر اللاجئة 2018. كما بيّنت النتائج أن نسبة مشاركة الأبناء الذكور من الأسر اللاجئة في شبكات التواصل الاجتماعي لا تتعدى 28.7% من الأسر، ونسبة مشاركة الفتيات من الأسر اللاجئة في شبكات التواصل الاجتماعي لا تتعدى 24.8% من الأسر. وخلُصت النتائج أيضًا إلى أن نسبة مشاركة أفراد آخرين مِثل: الجَدّ والجَدّة والأحفاد، من الأسر اللاجئة في شبكات التواصل الاجتماعي لا تتعدى 18.1% من الأسر.

وحول ماهية مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها أفراد الأسر اللاجئة، بيّنت نتائج التحليل أن أهم هذه المواقع هو موقع (Facebook) 24.6% من الأسر، يليه تطبيق (WhatsApp) 13.7%من الأسر، والتطبيقان معاً 29% من الأسر. وهذه النتائج تماثل تلك التي تم تضمينها بتقرير أحوال الأسر اللاجئة 2018. في حين تستخدم بقية الأسر تطبيقات أخرى: مَثل: (Skype) 2.9% من الأسر، و(Viper) 2.2% من الأسر، وتطبيق (Emo) 1.4% من الأسر. أما بقية الأسر اللاجئة 26.2% التي تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي فتستعمل خليطًا من هذه التطبيقات. وأشارت النتائج إلى أن متوسط استخدام (الإنترنت) من قِبل الأسر اللاجئة لا يتعدى ما مقداره (3.5 ساعة/ يوم)، وهو معدل منخفض، نوعًا ما، مقارنة بالمعدلات السائدة لمِثل هذا الاستخدام التي قد تتعدى 5 ساعات يومًيا.

ومن جهة رضا الأسر عن الحياة العامة، أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن 41.6% من الأسر اللاجئة لا تشعر بالرضا التام عن حياتها في الوقت الحالي، مقابل 25.8% من هذه الأسر التي تشعر بالرضا التام، وبقية الأسر 32.6% لم تبدِ رأيًا حول رضاها التام عن حياتها. هذه النتائج تبيّن أن أغلبية الأسر اللاجئة تبدي مستوى مرتفعًا من عدم الرضا التام عن حياتها، إذ أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأولويات المعطيات الحياتية للأسر اللاجئة أن غالبية هذه الأسر ترى في موضوع السفر والهجرة إلى بلد غير بلدها الأصلي أولوية قصوى لديها، فقد بيّنت النتائج أن 49.8% من الأسر اللاجئة تضع هذه الأولوية في المرتبة الأولى، تليها أولوية العودة إلى الوطن الأم، وذلك لدى 28.7% من الأسر، فأولوية ظاهرة العنف المجتمعي لدى 16.8% من الأسر، ثم بقية الأولويات كالتطرف لدى 2.4% من الأسر، وأخيراً التوطين لدى 2.3% من الأسر. ويبيّن الشكل (26) هذه النتائج.

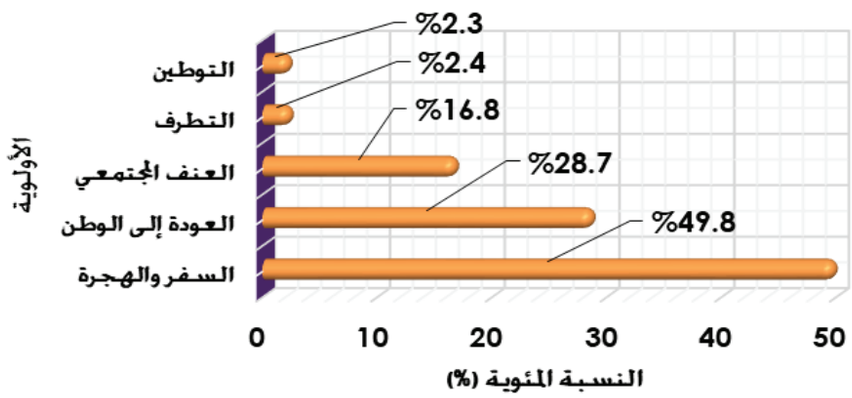

الشكل (26): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها في الحياة.

فيما يتعلق بتطلّع الأسر اللاجئة للعودة إلى بلدها الأصلي، أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا المجال أن 31% من الأسر اللاجئة تتطلع للعودة لبلدها (موطنها) الأصلي، مقابل 32.3% لا تتطلّع إلى ذلك، وبقية الأسر 36.7% لم تبدِ رأيًا حول هذا الأمر.

ومن القضايا التي تناولها التقرير مواقف الأسر اللاجئة واتجاهاتها نحو الأمان على أفرادها وشعورها بهذا الأمان، إذ يُعدّ الشعور بالأمان والحماية داخل المجتمع، والعيش في بيئة آمنة وإيجابية من الحقوق الأساسية لكل إنسان. وقد اختارت هيئة الأمم المتحدة شعارًا لها ليوم اللاجئ لعام (2022)، هو " أي شخص كان، أينما كان، وفي أي زمان له الحق في التماس الأمان»[33].

لذا فإنه من المهم، على الرغم من تمتع المناطق التي يسكنها اللاجئون سواءً داخل المخيمات أو خارجها بدرجة كبيرة من الأمان، معرفة موقف الأسر اللاجئة من شعورها بالأمان داخل المجتمع الذي تعيش فيه، لأنه أمرٌ بالغ الأهمية، فهذه الأسر قد تتعرض، وفي فترات مختلفة، لأحداث ضاغطة وغير متوقعة قد تؤدي إلى فقدان هذا الشعور.

وأظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بموقف الأسر اللاجئة نحو الشعور بالأمان أن 45.7% من الأسر اللاجئة تشعر بالأمان على أفرادها الذكور والإناث في المدرسة، ولم تؤيد ذلك 18.8% من الأسر اللاجئة، أما البقية 36.5%، فلم تكوّن موقفًا من هذه القضية. وخلُصت النتائج إلى أن

33 https://www.qcharity.org/blog/16496

44.25% من هذه الأسر تشعر بالأمان على أفرادها الذكور والإناث في الشارع، ولم تؤيد ذلك 20.7% من الأسر اللاجئة، أما البقية 35.05%، فلم تكوّن موقفًا من هذه القضية. وأظهرت النتائج كذلك أن 44.4% من هذه الأسر تشعر بالأمان على أفرادها الذكور والإناث إذا خرجوا إلى الأسواق، ولم تؤيد ذلك 20.7% من الأسر اللاجئة، أما البقية 34.9% فلم تكوّن موقفًا من هذه القضية. هذه النتائج تتفق – إلى حد كبير – مع تلك التي أوردها تقرير أحوال الأسر اللاجئة 2018. وباستعراض هذه النتائج مجتمعة وأخذ متوسطاتها، يمكن الاستنتاج أن 44.8% من الأسر اللاجئة، وهي النسبة الأكبر، تشعر بالأمان على أفرادها الذكور والإناث في كل من: المدرسة، والشارع، والسوق، وهي الأماكن التي يوجد فيها هؤلاء الأفراد إضافة إلى مسكن الأسرة، وأن 20% من الأسر اللاجئة لا تشعر بالأمان على أفرادها في كل من: المدرسة، والشارع، والسوق. ويعرض الشكل (27) هذه النتائج.

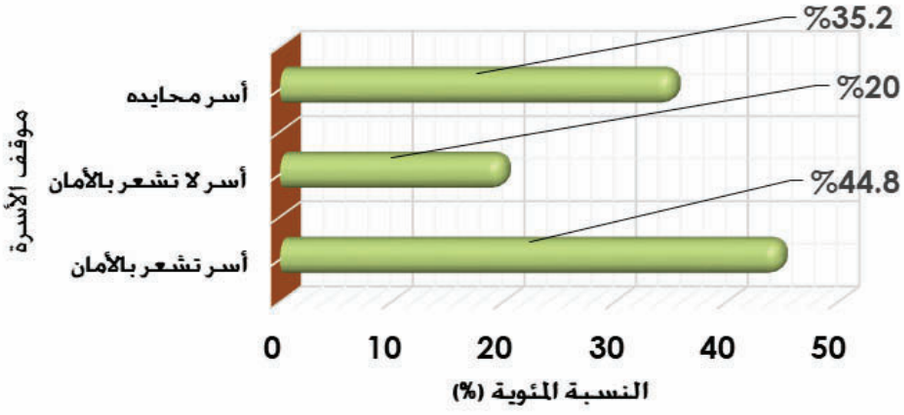

الشكل (27): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب شعورها بالأمان.

أما فيما يخص مواقف الأسر اللاجئة واتجاهاتها نحو الرضا عن الحياة والسعادة بها. وقد تم تضمين هذا التقرير لهذه القضية لما لموضوع الرضا عن الحياة (السعادة بها) من أهمية في حياة البشر عموماً، وفي حياة اللاجئين خصوصًا. وفي علم النفس الإيجابي (Positive Psychology) يُعدّ الرضا عن الحياة والسعادة بها واحدًا من المؤشرات الأساسية للتكيف والصحة النفسية السليمة، فالرضا عن الحياة مفتاح لتحصين الأفراد ضد المعاناة من الاضطرابات النفسية والانحرافات الاجتماعية واستثمار لطاقاتهم وقدراتهم لتحقيق الأهداف والتفاؤل والإقبال على الحياة والنظر إلى المستقبل. والرضا عن الحياة والسعادة بها هو شعور الفرد وتقديراته لجودة حياته الذي يعكس تقديره العام لجهات معينة في حياته، مِثل: الأسرة، والذات، والمجتمع[34]. وهذا الرضا يُعدّ سِمة نفسية تتكون لدى الفرد من خلال تقييمه لنوعية الحياة التى يعيشها فى ضوء ما يمتلكه من مشاعر وأحاسيس واتجاهات وقدرة على التعامل مع البيئة المحيطة به، وما يشعر به من حماية وتلبية لحاجاته بصورة مُرضية له، وقناعته بما يُقدّم إليه والإحساس بالتقدير والاعتراف[35].

34 Gilman Ashby. (2005). The relationship between perfectionism and multidimensional life satisfaction among creation and American youth, journal American psychological association, vol. (39), n (1), 2005. pp:155.

35 جمال السيد تفاحة. (2005). الشعور بالوحدة النفسية والمساندة الاجتماعية من الآباء والأقران لدى الأطفال العميان ، مجلة كلية التربية بالمنصورة، الجزء الثانى ، ع (58)، ص ص 123 – 149 .

وتوصلت نتائج تحليل البيانات ذات الصلة بموقف الأسر اللاجئة من الرضا عن الحياة والسعادة بها إلى أن ما يقارب ثلث الأسر اللاجئة 31% ترى أن الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة أمرٌ ضروريٌ، وهي تتعامل مع معطيات الحياة بناءً على ذلك، بالمقابل، تقريبًا، النسبة نفسها من الأسر اللاجئة 31.6% لا ترى ذلك، وبقية الأسر 37.4% لم تبنِ موقفًا حول هذا الأمر. وأظهرت النتائج كذلك أن 21.4% من الأسر اللاجئة تشعر– بشكل عام– بأنها سعيدة في الفترة الحالية، مقابل 44.5% من الأسر لا تشعر بذلك، وبقية الأسر 34.1% لم تبدِ رأيًا حول مدى سعادتها في الفترة الحالية. وحول مستوى الرضا عن حياتها بشكل عام، أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن 41.6% من الأسر اللاجئة لا تشعر بالرضا التام عن حياتها، مقابل 25.8% من هذه الأسر تشعر بالرضا التام، وبقية الأسر 32.6% لم تبدِ رأيًا حول رضاها التام عن حياتها. وتبيّن هذه النتائج أن أغلبية الأسر اللاجئة تبدي مستوى مرتفعًا من عدم الرضا التام عن حياتها كما هو موضح في الشكل (28).

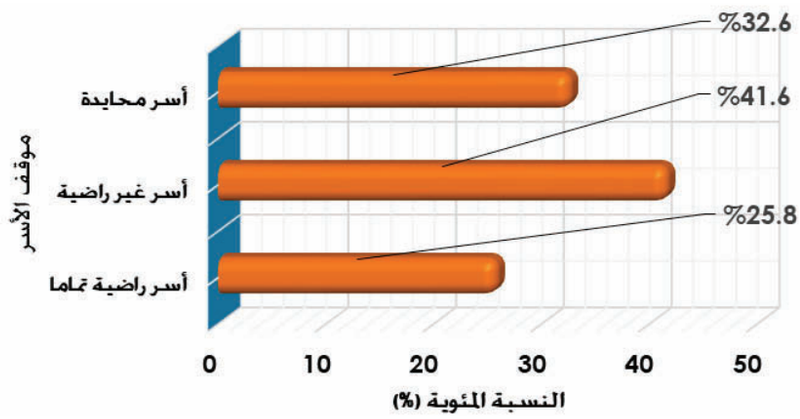

الشكل (28): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من رضاها عن حياتها.

تناول هذا التقرير موضوع الثقافة الرقمية للأسر اللاجئة. الثقافة الرقمية هي مصطلح يشير إلى التغيرات الثقافية التي ينتجها تطوير التكنولوجيا الرقمية ونشرها. وأشارت بعض الدراسات إلى افتقار نسبة كبيرة من اللاجئين– بشكل عام– إلى المهارات الرقمية والوصول إلى الإنترنت والهواتف الذكية والحلول الرقمية التي يمكن أن تدعمهم في تحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية. ولأهمية هذا المجال، تمت تغطيته ضمن هذا التقرير.

لقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا أن40.7 % من الأسر اللاجئة فيها فردًا واحدًا على الأقل لم يسمع بمصطلح الأمية الرقمية، الأمر الذي يؤكد ضعف الأسر اللاجئة عمومًا في مستوى الثقافة الرقمية. ويؤكد هذه النتيجة إظهار نتائج التحليل أيضاً أن 62.6% من الأسر اللاجئة لا تستخدم تطبيقات مختلفة على هواتفها المحمول، وأن 67.1% من الأسر اللاجئة لا تشتري سلعًا باستخدام البطاقات الائتمانية من خلال هاتفها المحمول، وأن 66.5% من الأسر اللاجئة لا تلجأ إلى شحن بطاقة هواتفها إلكترونيًا، وأن 67% من الأسر اللاجئة لا تقوم بتحويل الأموال أو تحوّل إليها الأموال إلكترونيًا، وأن 68.6% من الأسر اللاجئة لا تقوم بدفع أي أنواع من الفواتير إلكترونيًا، وأن 74.1% من الأسر اللاجئة لا تشتري أو تبيع أشياء عبر الانترنت.

ومن القضايا التي غطاها هذا التقرير هي مواقف الأسر اللاجئة واتجاهاتها نحو الأسر اللاجئة الأخرى ونحو المجتمع المضيف. ووفقًا لتعريف الأمم المتحدة، فإن علاقة اللاجئين بالمجتمعات المضيفة، وباللاجئين أمثالهم، هي عملية تفاعلية تعتمد على كل من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف لهم ومؤسساته، إذ يندمج اللاجئون مع مواطني الدول المضيفة، مُشكّلين مجتمعًا واحدًا يحتضن اختلافاتهم. وعملية الدمج تتطلب استعدادًا من جانب اللاجئين ليتمكنوا من التأقلم مع أوضاع الوطن المضيف دون التخلي عن هويتهم الأصلية، كما تتطلب من البلد المضيف أن يكون قادرًا على احتضان اللاجئين واحتواء اختلافهم، وأن تكون مؤسسات البلد قادرة على تلبية احتياجاتهم[36]. ولهذه العلاقة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وبين اللاجئين أنفسهم بُعدٌ آخر، إذ إن إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة يخلق حالة من التنافس بين اللاجئين وأبناء هذه المجتمعات على الموارد الاقتصادية المختلفة، مِثل: فرص العمل، والضغط على البنية التحتية للبلد المضيف وعلى الخدمات المختلفة التي يُقدّمها هذا البلد في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات و غيرها، وهو ما يقلل من كفاءة تلك الخدمات بسبب زيادة عدد المستفيدين منها بشكل أكبر بكثير، و يقلل من فرص أبناء البلد المضيف في التمتع بتلك الخدمات، و يزيد من نسبة البطالة بين أبناء الدولة الأصليين.[37]

بناءً على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن معرفة مواقف اللاجئين واتجاهاتهم نحو المجتمعات المضيفة، جنبًا إلى جنب نحو اللاجئين أمثالهم، يُعدّ أمرًا ضروريًا يمكن من خلاله إتباع الأساليب المناسبة لإجراء أي تدخل لمعالجة الآثار السلبية التي قد تنشأ نتيجة لذلك. أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بموقف اللاجئين نحو المجتمعات المضيفة أن 53.7% من الأسر اللاجئة توجد لديها علاقات إيجابية وطيبة مع أسر من الأردن، الأمر الذي سهّل، إلى حد كبير، على هذه الأسر تيسير أمورها الحياتية بشكل جيد فيما يتعلق بعلاقاتها مع الأسر الأردنية. وتوصلت النتائج أيضاً إلى أن 15.5% من الأسر اللاجئة لم تستطع الانخراط في علاقات إيجابية مع أسر أردنية، وبقية الأسر 30.8% كانت حيادية في الإجابة عن السؤال المتعلق بهذا البند، وفضّلت عدم الإجابة عنه.

وفيما يتعلق بعلاقة الأسر اللاجئة مع الأسر اللاجئة الأخرى، أظهرت نتائج التحليل أن 52.8% من الأسر اللاجئة توجد لديها علاقات إيجابية وطيبة مع أسر لاجئة أخرى، وبخاصة من بلدها الأصلي، الأمر الذي سهّل على هذه الأسر تيسير أمورها الحياتية بشكل جيد فيما يتعلق بعلاقاتها مع غيرها من الأسر اللاجئة. وتدل هذه النتائج على أن الأسر اللاجئة استطاعت أن تكوّن علاقات إيجابية مع غيرها من الأسر، سواء الأردنية أو الأسر الأخرى اللاجئة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على شعورها بالاستقرار مع أفراد المجتمعات المضيفة. وهذه النتائج تعزّز نتائج التحليل المتعلقة بعدم تعرّض الأسر اللاجئة للتمييز في الأردن من قِبل المجتمعات المضيفة لها، إذ أظهرت هذه النتائج أن 46.5%

36 Unhcr.Org.Ua.)(2017). "Local Integration of Refugees". http://unhcr.org.ua/en/2011-08-26-06-58-56/news-archive/2-uncategorised/276-local-integration-of-refugees.

37 Jacobsen, Karen. «Can refugees benefit the state? Refugee resources and African state building.» Journal of Modern African Studies 40, no. 4 (2002): 577-596.

من الأسر اللاجئة لا تشعر بأن هناك أي نوع من التمييز ضدها، وعارضت ذلك 20.5% من الأسر اللاجئة، بينما لم تكوّن 33% من الأسر موقفاً حِيال ذلك. الشكل (29) يعرض هذه النتائج.

الشكل (29): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب شعورها بالتمييز ضدها.

5.3: المحور الخامس: الخصائص التعليمية (Education Related Characteristics):

يتكوّن نظام التعليم في الأردن من أربع مراحل متصلة تشمل: مرحلة التعليم قبل الابتدائي (روضة الأطفال)، ومرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة التعليم الثانوي، ومن ثم مرحلة التعليم العالي. والالتحاق بالتعليم إلزامي حتى سن 15 سنة، إذ يُشكّل الأطفال في سن المدرسة جزءًا كبيرًا من عدد السكان سريع النمو في الأردن. وفي الأردن أكثر من 2.12 مليون طالب مسجلين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

بشكل عام، تنقسم المراحل الدراسية، قبل مرحلة التعليم العالي، إلى سنتين من التعليم قبل الابتدائي، و 10 سنوات من التعليم الأساسي، وسنتين من التعليم الثانوي. والتعليم الأساسي في الأردن مجاني وإلزامي. ويتمكن الطلاب الذين يجتازون الصف العاشر من الالتحاق لسنتين إضافيتين من التعليم الثانوي، إذ يتوجهون خلال هاتين السنتين إلى الدراسة في الفروع المختلفة الأكاديمية أو المهنية بناء على علامتهم. بعد هاتين السنتين، يمكن للطلاب إجراء اختبار الثانوية العامة (التوجيهي). وعند النجاح، يحصلون على شهادة التعليم الثانوي العام، ويكونون مؤهلين للالتحاق بكليات أو جامعات المجتمع العامة أو الخاصة، أو مؤسسة التدريب المهني حسب علاماتهم في (التوجيهي). وتستقبل مدارس وزارة التربية والتعليم أبناء اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). ويتمكن الطلبة اللاجئون في الأردن من الحصول على تعليمهم في كافة أنواع المدارس المتاحة لهم، ويشمل ذلك مدارس (الأونروا)، ومدارس وزارة التربية والتعليم، والمدارس الحكومية في المخيمات، ومنها مدارس الفترة الواحدة أو مدارس الفترتين في المجتمعات المضيفة، والمدارس الخاصة، وبرامج التعليم غير الرسمي أو غير النظامي. على سبيل المثال، في عام 2015، التحق نحو ثلث أطفال اللاجئين الفلسطينيين المسجلين رسميًا لدى (الأونروا) في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية[38].

38 https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/05/IPI-E-pub-Securing Education for Syrian Refugees.

أما بالنسبة إلى الاستجابة للأزمة السورية، فقد قامت الوزارة بفتح مدارس في مخيمات اللاجئين السوريين، وزيادة عدد مدارس الفترتين في مناطق أخرى منذ بداية الأزمة السورية عام 2011. في بداية العام الدراسي 2015/2016 تمّ تسجيل أكثر من 116 ألف طالب وطالبة في 175 مدرسة تابعة لـ (الأونروا) في الأردن، كما استقبلت هذه المدارس في العام نفسه حوالي 1700 طالب من اللاجئين السوريين، كانت أسرهم تقيم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وفي مطلع عام 2017 ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن 72% من أطفال اللاجئين السوريين المسجلين رسميًا انضموا إلى نظام التعليم الرسمي في الأردن[39] .

أما في المخيمات، فقد بلغ معدل التحاق الطلبة اللاجئين من السوريين بالمدارس في مخيمْي الزعتري والأزرق ما نسبته 67% من مُجمل الأطفال اللاجئين في عمر الدراسة في هذيْن المخيميْن[40].

خارج المخيمات، التحق في بداية العام الدراسي عام 2017/2018 أكثر من 125 ألف طفل سوري لاجئ في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم[41]. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) اجتاز 1670 شابًا سوريًا لاجئًا في الأردن عام 2020/ امتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، حصل منهم 154 على درجات 95% فما فوق.

وأظهرت نتائج تحليل البيانات التي تختص بالوضع التعليمي لأبناء الأسر اللاجئة، أن ما يزيد على نصف الأسر اللاجئة 53.5% يوجد لديها أطفال ضمن الفئة العمرية التي يجب أن ترتاد المدارس، وهي الفئة 6 – 18 عامًا. وبيّنت النتائج أن حوالي نصف هذه الأسر 49.8% يوجد لديها أطفال ملتحقون حاليًا بالمدارس. أمّا بقية الأسر اللاجئة 50.2% التي يوجد لديها أطفال في سِنّ الدراسة، فأطفالها غير ملتحقين بالمدارس، كما هو موضح في الشكل (30).

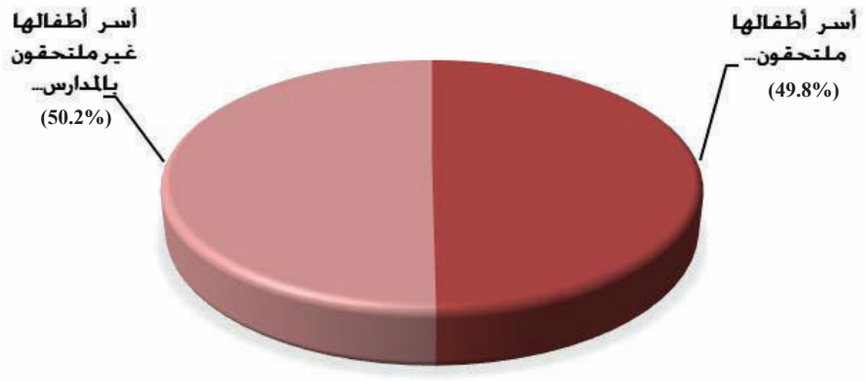

الشكل (30): التوزيع النسبي لأسر اللاجئين حسب التحاق أطفالها بالمدارس.

فيما يتعلق بأنواع المدارس التي يرتادها أطفال الأسر اللاجئة التي يوجد لديها أطفال ملتحقون بالمدارس، أظهرت نتائج التحليل أن النسبة الأكبر من هؤلاء الأطفال يرتادون مدارس حكومية، والبقية مسجلون في مدارس خاصة أو يتلقون تعليمًا بيتيًا/ منزليًا، أو يتلقون تعليمًا غير رسمي

39 https://www.unicef.org/jordan/2Education.2017(1).pdf
40 https://www.unicef.org/jordan/5.Every child reaching their potential through learning.pdf
41 .https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14000

من قِبل مؤسسات محلية أو دولية تُقدّم مِثل هذا النوع من التعليم. ويوضح الشكل (31) التوزيع النسبي لأطفال الأسر اللاجئة الملتحقين بالدراسة حسب نوع التعليم الذي يلتحقون به.

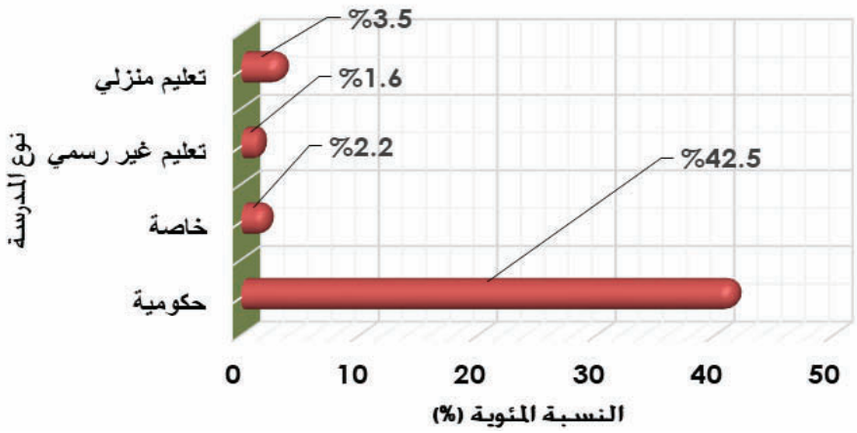

الشكل (31): التوزيع النسبي لأطفال الأسر اللاجئة الملتحقين بالدراسة حسب نوع المدرسة (المجموع 49.8%).

فيما يتعلق بالمراحل الدراسية الأخرى، كالتعليم العالي مثلًا، فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا البند أن 20.5% من الأسر اللاجئة يوجد لديها أبناء أعمارهم فوق 18 سنة وهم بسِنّ الالتحاق في مرحلة التعليم العالي. ولكن يلتحق حاليًا من أبناء هذه الأسر بالتعليم العالي 13% فقط، ويلتحق معظمهم بمؤسسات تعليم عالٍ حكومية، وفقط 2.3% من الأسر يلتحق أبناؤها بمؤسسات تعليم عالٍ خاصة، كما هو في موضحًا في الشكل (32).

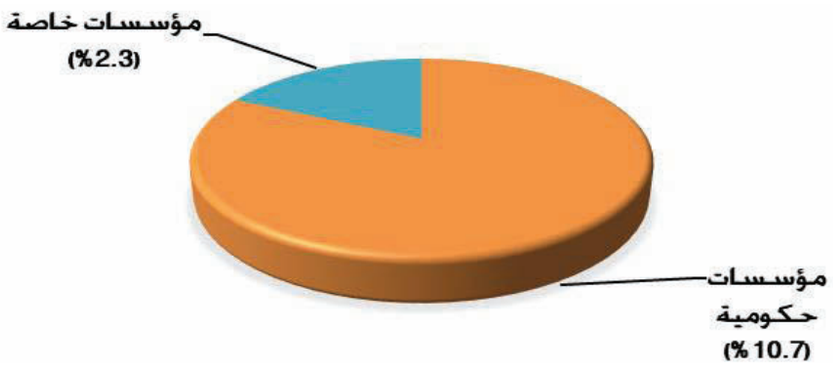

الشكل (32): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مؤسسات التعليم لأبنائها (المجموع 13%).

فيما يتعلق بالسبب الرئيسي لعدم التحاق أبناء الأسر اللاجئة مع إمكانية الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة ولكنهم لم يلتحقوا بها، تبيّن أن 6% من الأسر من أصل 18.1% من الأسر التي تنطبق عليها هذه الحالة تعزو السبب لعدم وجود مِثل هذه المؤسسات بالقرب من سكن هذه الأسر. من أصل 18.1% من الأسر اللاجئة عَزَت 3.3% و 1.3% و 1.2% سبب عدم التحاق أبنائها إلى أن الانضباط في مؤسسات التعليم العالي الحكومية أكثر من الخاصة، وأن مستوى التعليم في

مؤسسات التعليم العالي الحكومية أفضل من الخاصة، وأن تكاليف مؤسسات التعليم العالي الخاصة مرتفعة، على التوالي. في حين لم تعطِ بقية الأسر 6.2% إجابة عن السؤال المتعلق بهذا البند. أما الأسر التي تمكّن أبناؤها من الالتحاق بمؤسسات خاصة للتعليم العالي، فقد عَزَت: 6% و 1.3% و 1.2% و 0.9% و 0.5% و 0.3% من هذه الأسر من أصل 16.2% سبب التحاق أبنائها بمؤسسة خاصة للتعليم العالي إلى عدم توفر مؤسسة تعليم عالٍ حكومية قريبة من سكن الأسرة، وبسبب الزواج، ولأن الانضباط في مؤسسات التعليم العالي الخاصة أكثر من الحكومية، وبسبب تدني المعدل للقبول في جامعة حكومية، ولأن مستوى التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة أفضل من الحكومية، ولتوفر وسائط نقل الطلاب، على التوالي. أمّا بقية الأسر فلم تعطِ إجابة عن السؤال المتعلق بهذا البند. وفيما يتعلق بنفقات الدراسة لأبناء الأسر الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن الفرد نفسه هو من يدفع نفقات دراسته في 6.2% من الأسر، فيما يتم الدفع عن طريق جهة خاصة، أو جهة خيرية، أو رأس العائلة، أو جهة حكومية في: 1.3%، 1.1%، 1%، 0.5% على التوالي. أمّا بقية الأسر فلم تعطِ إجابة عن السؤال المتعلق بهذا البند.

وبسبب (جائحة كورونا) خلال العام الدراسي 2020/2021، فقد تمّ بحث تأثير ذلك في نوع التعليم للأسر اللاجئة، إذ أظهرت نتائج تحليل بيانات هذا البند أن ما يقارب فقط من ربع الأسر اللاجئة 25.9 % التي يوجد لديها أبناء في مراحل الدراسة المختلفة شارك أحد أفرادها على الأقل في عملية التعليم عن بُعد خلال (جائحة كورونا)، بينما لم يشارك أبناء 63.2% من الأسر في هذا النوع من التعليم، بينما لم تعطِ 10.9% من الأسر إجابة عن السؤال المتعلق بهذا المجال. هذه النسب تبيّن أن ما يقارب من ثلثي الأسر اللاجئة لم يشارك أبناؤها الدارسون في عملية التعليم عن بُعد، وقد عَزت هذه الأسر أسباب عدم مشاركة أبنائها في عملية التعليم عن بُعد إلى عدم مناسبة أوقات الدروس، بينما عَزا بعض منها هذه الأسباب إلى ضعف البنية التحتية، وبعضها الآخر إلى عدم إمكانية متابعة العملية. وفي هذا المجال، أفادت الأسر التي شارك الأفراد الدارسون منها في عملية التعليم عن بُعد أن هذه المشاركة تمت عن طريق «منصة درسك الأردنية» لأبناء حوالي 20.3% من هذه الأسر. وتلا «منصة درسك» قنوات التلفزيون الأردني، ثم المنصات العربية.

فما يتعلق بجدوى عملية التعليم عن بُعد، أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بذلك أن 13.3% من الأسر اللاجئة التي شارك أبناؤها في هذه العملية التي تقدر نسبتها بـــ 25.9% من مُجمل الأسر اللاجئة لم يستفيدوا من هذه العملية. فيما أفادت بقية الأسر أي ما نسبته 11.2% بأنها استفادت، والبقية 1.4% من الأسر لا تستطيع الحكم على ذلك. الأسر التي أفادت بعدم الفائدة من عملية التعليم عن بُعد، أفادت بأن هذا النوع من التعليم غير مجدٍ مقارنة بالتعليم «الوجاهي»، إذ إنه لم يسهم بمتابعة الدروس من جانب الطلاب الدارسين بكفاءة حسب هذه الأسر.

من ناحية مفهوم الفاقد التعليمي، فقد بيّنت نتائج التحليل أن حوالي نصف الأسر اللاجئة التي شارك أبناؤها في عملية التعليم عن بُعد 25.9%، أي 12.5% من هذه الأسر، توجد لديها تصور عن مفهوم الفاقد التعليمي، وأنها ترى أن هناك ضرورة لتعويض مِثل هذا الفاقد، وأن عدم تعويض

هذا الفاقد يؤدي إلى فقدان الاهتمام بالتعلم، وأن أفضل الطرق لتعويض هذا الفاقد حسب فاعليتها على التوالي تشمل: إعادة العام الدراسي كاملاً، أو عمل ملخصات إضافية عما فُقد، أو زيادة مدة وعدد الحصص الأسبوعية ثم زيادة عدد أيام الفصل الدراسي.

ذكرنا في بداية هذا المحور أنه في مطلع عام 2017 كان ما يقارب 72% من أطفال اللاجئين السوريين المسجلين رسميًا انضموا إلى نظام التعليم الرسمي في الأردن[42]. أما في المخيمات، فقد بلغ معدل التحاق الطلبة اللاجئين السوريين بالمدارس في مخيميْ: الزعتري، والأزرق 67% من مُجمل الأطفال اللاجئين في هذيْن المخيميْن في عمر الدراسة [43]. هذه النسب تُعدّ مقبولة في ظل ظروف اللجوء، وجيدة مقارنة بالواقع التعليمي للاجئين في دول أخرى. ولكن هذه النسب تتغير باستمرار بسبب تسرّب أطفال الأسر اللاجئة من المدارس، فقد بيّنت إحدى الدراسات[٤٤] أن نسبة تسرّب أطفال الأسر اللاجئة من المدارس تساوي حوالي 31% من الأطفال دون سن الثامنة عشرة معظمهم ذكور وفي المرحلة الثانوية بشكل خاص. ولكن بشكل عام يُمكن القول بناءً على نتائج التحليل، أن مرافق الخدمات التعليمية تلبي حاجة الأسر اللاجئة بشكل مُرضٍ، فقد بيّنت هذه النتائج أن ما يقارب من ثلثي الأسر اللاجئة التي تعتمد على المرافق التعليمية الحكومية يتوفر في مناطقها مدارس حكومية تتمثل بالمدارس الأساسية لـ 67.3%من الأسر، والمدارس الثانوية 66.4% من الأسر، ورياض أطفال 55.7% من الأسر، وهي نسب مقبولة وتلبي الحاجة التعليمية للأسر. أما الأسر اللاجئة التي تعتمد على المرافق التعليمية الخاصة، فيتوفر في مناطقها مدارس خاصة أساسية لـ 45.5% من هذ الأسر، ومدارس خاصة ثانوية 45.3% من هذه الأسر، وروضات أطفال 48.2% من الأسر، وهي نسب مقبولة أيضًا.

إضافة لذلك، فإن مراكز مؤسسة التدريب المهني في مختلف محافظات المملكة توفر الخدمات التدريبية لـ 48.7% من الأسر اللاجئة في الأردن. وقد أشارت تقارير المؤسسة للسنوات الثلاث الماضية إلى أن الفئة العمرية من اللاجئين الأكثر التحاقًا ببرامجها التدريبية، هي فئة الشباب بعمر 20 – 30 سنة. وأشارت التقارير أيضًا إلى أن الجنسية الأكثر التحاقًا ببرامجها التدريبية هي الجنسية السورية. وقد كانت نسبة الالتحاق من الإناث في الأسر اللاجئة ببرامج مؤسسة التدريب المهني من مختلف الجنسيات تساوي 54% وبخاصة في مجالات: التجميل، والخياطة، والصناعات الغذائية، والحلويات، وقطف الأزهار وتنسيقها، في حين كانت نسبة الذكور 46% وفي مجالات: تمديدات الكهرباء، والتكييف والتبريد، والمهن الزراعية، وخدمات الطعام والشراب، وصيانة الأجهزة الخلوية، وحلاق رجالي، وصيانة المركبات. ومن حيث المؤهل العلمي للملتحقين ببرامج مؤسسة التدريب المهني من الأسر اللاجئة فقد اختلفت المؤهلات العلمية لهم، إذ بلغت نسبة من هم دون الثانوية 80%، ونسبة من يحملون الثانوية العامة (التوجيهي) 16 %، ونسبة خريجي البكالوريوس والدراسات العليا 4%. وفيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا

42 https://www.unicef.org/jordan/2Education.2017(1).pdf

43 https://www.unicef.org/jordan/5.Every child reaching their potential through learning.pdf

44 https://www.hrw.org/report/2020/06/26/I want to continue my study/barriers to secondary to education for Syrian refugee children in Jordan.

البند أن 71% من الأسر اللاجئة يتوفر لها جامعات إما حكومية أو خاصة توزعت بنسبة 40.8% جامعات حكومية، و30.2% جامعات خاصة. وفيما يختص بكليات المجتمع، فقد بيّنت النتائج أن هذه المؤسسات تتوفر لـ 70.1% من الأسر اللاجئة، توزعت بنسبة 36.7% حكومية، و33.4% خاصة. هذه النسب لمؤسسات التعليم العالي هي نسب جيدة وتلبي – بشكل كافٍ– حاجة التعليم العالي لأبناء الأسر اللاجئة.

على الرغم من أن الحكومة الأردنية قد بذلت وتبذل جهودًا هائلة لتعزيز وزيادة وصول أطفال الأسر اللاجئة، وبخاصة من الأسر اللاجئة السورية كونها الفئة الأكبر من اللاجئين في الأردن، إلا أن هناك عددًا غير قليل من الأطفال اللاجئين في سِنّ الدراسة هم خارج المدارس. وقد أثمرت جهود الحكومة الأردنية في هذا المجال، حسب آخر الإحصائيات المعتمدة وفقًا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (المرجع رقم 32: خطة استجابة الأردن للأزمة السورية)، خلال السنوات 2018 – 2020 في ارتفاع عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الحكومية من 134121 طالبًا وطالبة من اللاجئين (العام الدراسي 2018–2019) إلى 136437 طالبًا (العام الدراسي 2019–2020)، على الرغم من أن كلفة الطالب اللاجئ تفوق كلفة الطالب الأردني بحوالي 15% حسب خطة استجابة الأردن للأزمة السورية. وقد أظهرت نتائج التحليل في موضوع التسرب المدرسي أن 17% من الأسر التي يوجد لديها أطفال متسرّبون من المدارس غير مقتنعة عمومًا بجدوى التعليم في ظل ظروف اللجوء لذا لا تمانع في تسرّب أطفالها من المدارس، و23.9% تفسر أسباب تسرّب أطفالها من المدارس لعدم تواصل هذه المدارس معها بهذا الخصوص، و21% تقول إن أسباب تسرّب أطفالها هي اقتصادية بحتة، و17.3% أقرّت أن من أهم أسباب تسرّب أطفالها من المدارس هو العنف المدرسي، بينما أرجع 20.8% من الأسر اللاجئة التي يوجد لديها أطفال متسرّبون من المدرسة تسرّبهم إلى ضعف تحصيلهم الدراسي وعدم قدرتهم على متابعة دروسهم. وتُعدّ هذه الأسباب أسبابًا رئيسة لترك المدرسة، حسب وجهة نظر الأسر، وقد لا تكون هي الأسباب الفعلية لذلك لعدم دقة الإجابات حول هذا الموضوع بالذات لأسباب مختلفة، ولكننا نضعها هنا كما هي حسب إجابات الأسر المبحوثة، كما هو في الشكل (33).

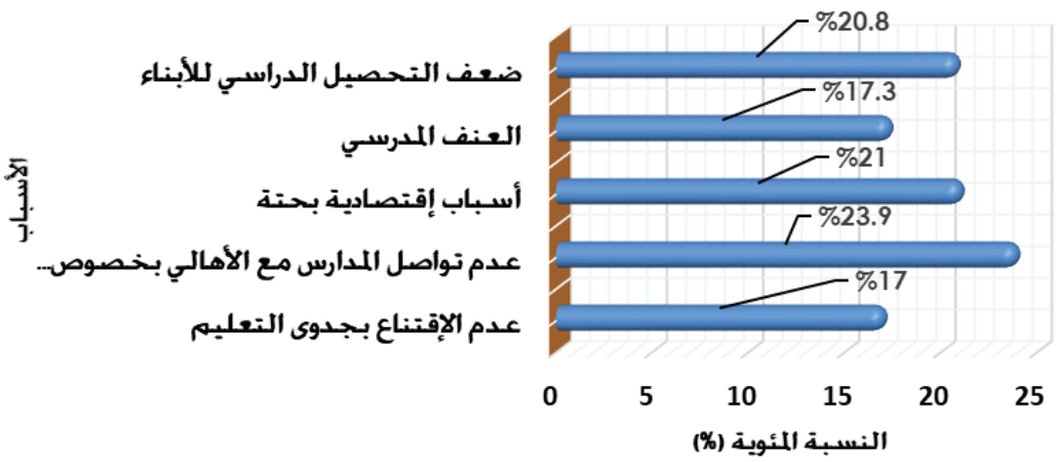

الشكل (33): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أسباب تسرّب أطفالها من المدارس.

إنّ العدد الإجمالي للأطفال اللاجئين المتسرّبين من المدارس غير محدد تمامًا، إحدى الدراسات [45] قدرته بحوالي 84 ألف، أي ما يعادل 31% من الأطفال دون سن الثامنة عشرة معظمهم ذكور وفي المرحلة الثانوية بشكل خاص والذين من المفروض أن يكونوا على مقاعد الدراسة. وبشأن رأي الأسر اللاجئة في عمل أطفالها، بيّنت نتائج التحليل المتعلقة بذلك أن 10.4% من الأسر اللاجئة التي يوجد لديها أطفال متسربون من المدارس مضطرة لأن يترك أطفالها مدارسهم، وهي التي شجّعت أطفالها على ترك المدرسة والانخراط في العمل، بسبب حاجة هذه الأسر للعائد المالي من عمل أطفالها.

تمّ في هذا التقرير مناقشة رأي الأسر اللاجئة بنوع التعليم المفضّل لينخرط فيه أبناؤها (مهني أم أكاديمي)، كما جرت مناقشة رأيها بالمناهج التعليمية التي تُدرّس لأفرادها على مقاعد الدراسة. وخلُصت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذيْن الموقفيْن إلى أن (52.7%) من الأسر اللاجئة تشجّع أفرادها على الاستمرار في تلقي التعليم قدر المستطاع، بينما لا تعمل على ذلك (15.5%) من الأسر اللاجئة، أمّا بقية الأسر، فترى أنه لا فرق إذا تلقى أفرادها التعليم أم لم يتلقونه، لذا فهم حياديون في هذا الرأي. وأظهرت النتائج كذلك أن الأسر التي تشجّع أفرادها على تلقي التعليم المهني كانت أكثر من تلك التي تشجّعهم ا على تلقي التعليم الأكاديمي، إذ بيّنت نتائج تحليل البيانات أن أكثر من نصف الأسر اللاجئة 50.5% تشجّع أفرادها على تلقي التعليم المهني، بينما 17.8% من هذه الأسر تشجّعهم على تلقي التعليم الأكاديمي، وبقية الأسر 31.6% لا فرق لديها في نوع التعليم لأفرادها: مهنيًا كان أو أكاديميًا، ولا تشجّع على أحدهما دون الآخر. ويوضح الشكل (34) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من نوع التعليم المفضّل لأفرادها.

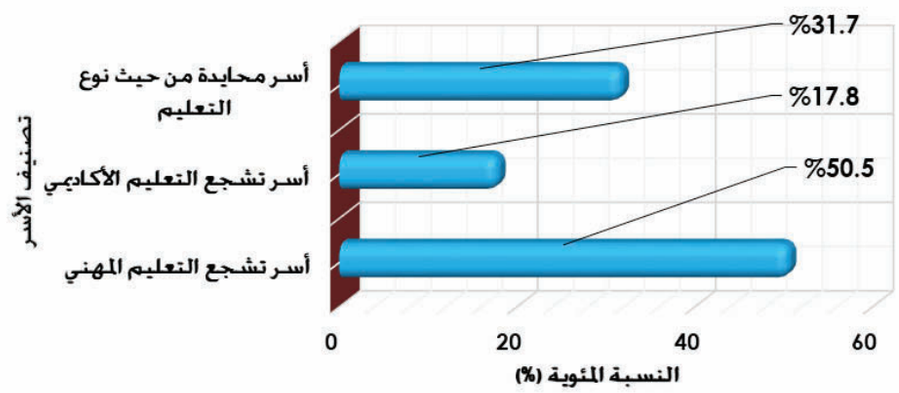

الشكل (34): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من نوع التعليم المفضل لأفرادها.

فيما يتعلق بموقف الأسر اللاجئة من المناهج التي يتلقاها أفرادها في المدارس، فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا المجال أن 45.8% من الأسر اللاجئة ترى أن المناهج المدرسية الحالية تتناسب مع القدرات والفئات العمرية لطلاب المدارس، ولا ترى ذلك صحيحًا 18.3% من

45 https://www.hrw.org/report/2020/06/26/I want to continue my study/barriers to secondary to education for Syrian refugee children in Jordan.

الأسر اللاجئة، أمّا بقية الأسر 35.9% فلم تكوّن موقفًا حول هذا المجال كونه خاصًا بالجهات التي توفر مِثل هذه المناهج. وفي السّياق نفسه، أظهرت نتائج التحليل أن 47.5% من الأسر ترى أن المناهج الدراسية الحالية تتناسب مع ثقافة مجتمع اللاجئين، وهي ليست ببعيدة عنها، ولم توافق على هذا الرأي 15.3% من الأسر اللاجئة، أمّا بقية الأسر 37.2% فلم تكوّن رأيًا حول هذه المسألة. وبخصوص اختلاف المناهج الحالية التي تدرّس عن المناهج في بلد اللاجئين الأصلي، بيّنت نتائج التحليل أن 36.7% من الأسر ترى ذلك، بينما 20.5% ترى أنه لا يوجد اختلاف جوهري، والبقية 42.8%، وهي النسبة الأكبر من الأسر، ليس لها موقف حِيال ذلك. وحول اختلاف طريقة التدريس للمناهج عن طريقة التدريس في بلد اللاجئين الأصلي، خلُصت نتائج التحليل إلى أن 38.4% من الأسر ترى ذلك، مقابل 20% لا ترى ذلك، في حين امتنعت 41.6% من الأسر عن تكوين رأي حول ذلك. بشكل عام، أبدت 39.2% من الأسر ارتياحها من الخدمات التعليمية المتوفرة، فيما أبدت 23.4% من هذه الأسر عدم ارتياحها من ذلك، وبقية الأسر 37.4% لم تكوّن موقفًا حول ذلك. ويوضح الشكل (35) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من الخدمات التعليمية المتوفرة.

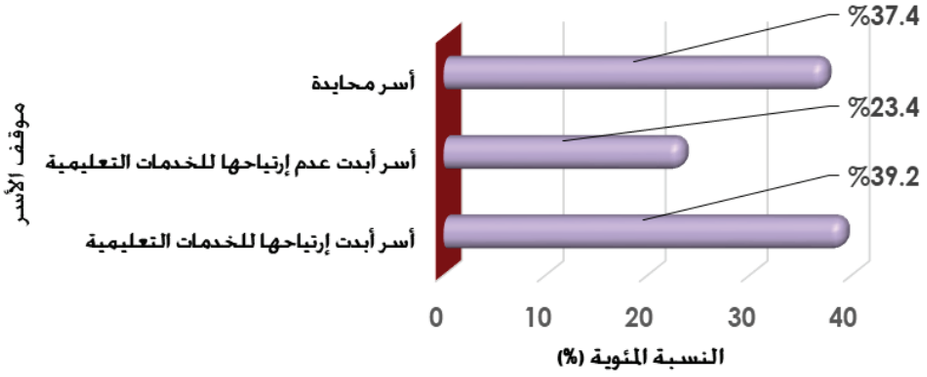

الشكل (35): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب موقفها من الخدمات التعليمية.

أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بأولويات الأسر اللاجئة ضمن محور التعليم، أن 27.9% من الأسر تعتبر أن كلفة الدراسة من حيث توفير لوازم هذه الدراسة والمواصلات من وإلى المدارس أولوية قصوى لديها، يليها في الأولوية التسرّب المدرسي لدى 20.3% من الأسر، واحتلت كفاءة المعلمين أولوية لدى 19.8% من الأسر، ثم البنية التحتية للمدارس لدى 9.8% من الأسر. أمّا بقية الأسر 22.2%، فقد توزعت أولوياتها بين الإرشاد التربوي 7.8% والمناهج المدرسية 7.5% والعنف المدرسي 6.9%، كما هو موضحًا في الشكل (36).

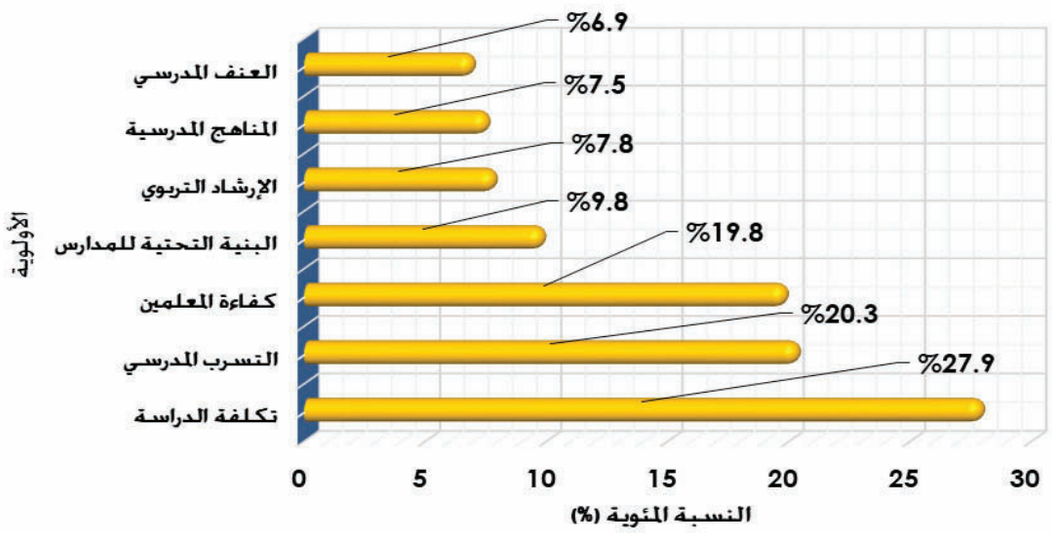

الشكل (36): التوزيع النسبي لأولويات الأسر اللاجئة ضمن محور التعليم.

6.3: المحور السادس: الخصائص الاقتصادية(Economics Related Characteristics)

1.6.3: الوضع الاقتصادي (Economical Setiuation)

يُعدّ الوضع الإقتصادي للأسر اللاجئة أمرًا على قدر كبير من الأهمية، إذ يرتبط وضع اللجوء عادة بمستوى اقتصادي منخفض للأسر اللاجئة، بسبب تأثر الوضع الاقتصادي للأسر اللاجئة بظروف اللجوء أكثر من أي مجال آخر. وأظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة باتجاهات الأسر اللاجئة نحو وضعها الاقتصادي أن 83.2% من الأسر اللاجئة ترى بأن وضعها الاقتصادي مقلق وغير مريح، ويعود ذلك لقلة فرص العمل لأفرادها، ولتدني الأجور التي يتلقاها العاملون من أفراد الأسرة، ولعدم توفر فرص العمل المناسبة للإناث القادرات على العمل في الأسر، فيما ترى 10.7% من هذه الأسر أن وضعها الاقتصادي غير مقلق، وبقية الأسر لم تكوّن لها اتجاهًا محددًا حول وضعها الاقتصادي. ويوضح الشكل (37) هذه النتائج.

الشكل (37): التوزيع النسبي الأسر اللاجئة حسب رأيها بوضعها الإقتصادي.

ما يتعلق بموقف الأسر اللاجئة حول إمكانية تحسّن الوضع الاقتصادي لها في ظل الظروف التي تعيشها هذه الأسر حاليًا، بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن حوالي ثلث الأسر اللاجئة 35.2% ترى عدم إمكانية تحسّن هذا الوضع بشكل نهائي في ظل ظروفها الحالية. بالمقابل ترى 36.9% من هذه الأسر أن هناك إمكانية لتغير وضعها الاقتصادي نحو الأفضل، بينما لم تكوّن بقية الأسر 27.9% رأيًا حِيال هذا الأمر. ويوضح الشكل (38) هذه النتائج.

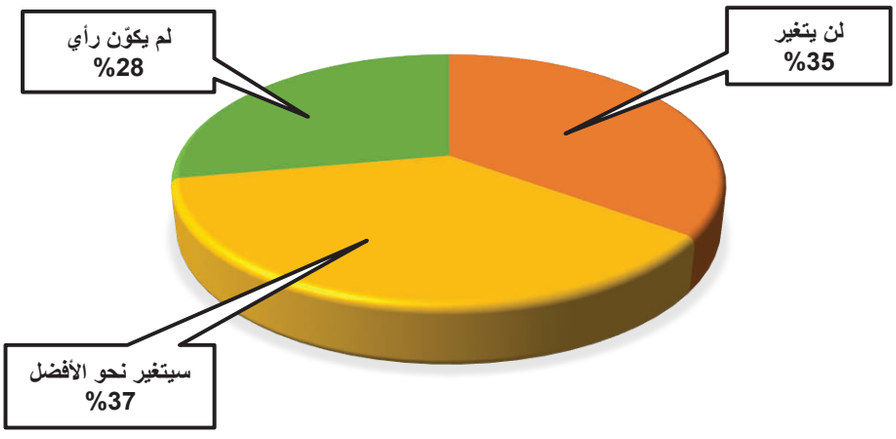

الشكل (38): التوزيع النسبي الأسر اللاجئة حسب رأيها حول تحسّن وضعها الاقتصادي.

من ناحية كيفية تحسّن الوضع الاقتصادي للأسر اللاجئة، بيّنت نتائج تحليل البيانات للأسر التي ترى أن هناك إمكانية لتحسين هذا الوضع، أن هذه الأسر ترى أن هجرة أفرادها خارج الأردن ستساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، إذ بيّنت النتائج أن 44.2% من الأسر ترى أن هجرة أفرادها الذكور ستساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، منها 34.8 % ترى أن هجرة أفرادها الإناث خارج الأردن ستساهم أيضًا في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة. وحول رأي الأسرة في أن تحسّن الوضع الاقتصادي لها يمكن من خلال إنتاج بعض احتياجاتها المنزلية مِثل: (الملابس، منتجات زراعية، صناعات غذائية...) من قِبل الأسرة نفسها، أبدت 45.9% من الأسر موافقتها على أن هذا الاقتراح يمكن أن يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة بشكل مقبول، فيما لم تكوّن 30.2%من الأسر رأيًا حول ذلك، ولم تؤيد ذلك 24.9% من الأسر اللاجئة.

فيما يتعلق بآراء الأسر اللاجئة ومواقفها حول أهم العوامل المؤثرة في وضعها الاقتصادي الحالي، بيّنت نتائج التحليل أن هناك عوامل داخل ن الأسرة نفسها، كالمرض، وعوامل خارج الأسرة، كأسعار السلع الغذائية والخدمية والملابس، هي من أهم العوامل التي يتأثر بها الوضع الاقتصادي للأسرة. في هذا الصّدد، بيّنت نتائج التحليل أن أكثر من نصف الأسر اللاجئة 55.1% ترى أن مرض أحد أفراد الأسرة من العاملين فيها يُشكّل عبئاً اقتصادياً على الأسرة، وبخاصة إذا كان هذا المرض مُزمنًا.

ومن أهم الخصائص الاقتصادية للأسر اللاجئة التي تمت تغطيتها في هذا التقرير دخل الأسر اللاجئة، وما يتعلق به من أوجه إنفاق، ومساهمة أفراد الأسرة في هذا الدخل، وفي أوجه الإنفاق. وقد أشارت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بدخل الأسر اللاجئة وأوجه إنفاق هذا الدخل إلى أن

متوسط الدخل الشهري للأسرة اللاجئة خلال العام الماضي بلغ 277.22 دينار، شكّلت منه الرواتب والأجور 43% بمتوسط قدره 119.24 دينار، وفيما تبقى من مصادر دخلها اعتمدت الأسر على مصادر متنوعة، مِثل: العمل الخاص بما نسبته 6% بمتوسط قدره 16.75 دينار، أو من دخل ملكية وفوائد تختص باللاجيء 0.20% بمتوسط قدره 0.44 دينار، أو من مساعدات وهبات أو منح من أفراد 5.3% بمتوسط قدره 14.57 دينار، أو من مصادر ذاتية من خارج الأردن 8.9% بمتوسط قدره 24.81 دينار، أو من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية، على شكل مساعدات مالية 17.9% بمتوسط قدره 49.61 دينار، أو من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية، على شكل مساعدات عينية 2% بمتوسط قدره 5.66 دينار، أو من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية، على شكل «كوبونات» غذائية 16.4% بمتوسط قدره 45.48 دينار، أو على شكل قروض صغيرة من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية 2% بمتوسط قدره 0.653 دينار.

وفيما يتعلق بالشخص الأكثر مساهمة في دخل الأسر اللاجئة، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا البند أن الزوج هو المساهم الأكبر في دخل ما يزيد على ثلاثة أرباع الدخل 75.4% وذلك اعتمادًا على المصادر المختلفة المذكورة آنفا. في حين توزعت بقية المساهمات في دخل الأسر اللاجئة بين الأبناء الذكور بمقدار 11.3% من الدخل، والزوجة 9.6% من الدخل، والإبنة 1.3% من الدخل. في حين جاءت بقية المساهمات 2.4% من الدخل من زوج الإبنة، والأحفاد الذكور والإناث، ووالد أو والدة أو ابن أو ابنة أو أخ أو أخت الزوجة، ووالد أو والدة أو ابن أو ابنة أو أخ أو أخت الزوج.

وبشأن أوجه إنفاق دخل الأسرة الشهري، فقد شكّلت مجالات الغذاء والملابس والسكن، وهي المجالات الأكثر أهمية لدى الأفراد سواء اللاجئين أو غيرهم، ما نسبته 87% من أوجه إنفاق الأسرة اللاجئة الشهري، أي ما يساوي 241.2 دينار من مُجمل متوسط دخل الأسرة. جاء الغذاء بالمرتبة الأولى في أوجه الإنفاق وبنسبة تساوي 42.6%، أي ما يساوي 118.09 دينار من مُجمل متوسط دخل الأسرة، ثم الملابس 23.3%، أي ما يساوي 64.59 دينار من مُجمل متوسط دخل الأسرة، و أخيراً السكن 21.1%، أي ما يساوي 58.49 دينار من مُجمل متوسط دخل الأسرة. أما بقية أوجه الإنفاق، فقد شملت كلاً من: النقل 4.2%، والتعليم 4.1%، ثم نفقات صيانة، ونفقات عمل، وحضانة أطفال، وإعالة والدين، وإرسال للبلد الأصلي، وتوفير، ومنح وهبات، إضافة إلى الترفيه والعلاج وسداد الديون والمناسبات الاجتماعية 3.7% من مُجمل الدخل، كما هو في الشكل (39).

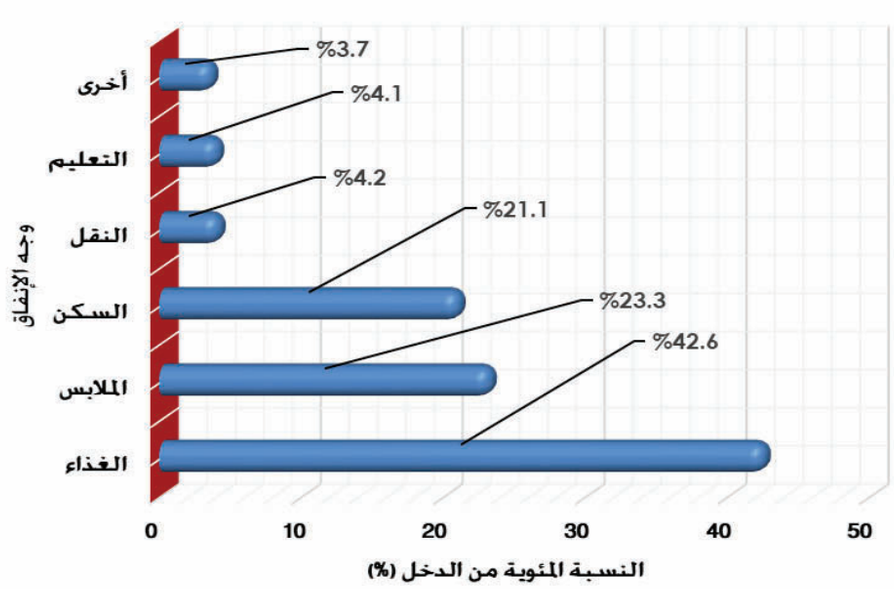

الشكل (39): التوزيع النسبي لأوجه الإنفاق الشهري من دخل الأسر اللاجئة.

الإنفاق من دخل الأسرة ضمن الأوجه المذكورة آنفًا كان – بشكل رئيسي– من نصيب الزوج في 58.6% من الأسر اللاجئة، يليه الأبناء: ذكورًا وإناثًا في 20.2%، ثم الزوجة في 14.1% من الأسر اللاجئة. في 4.5% من الأسر اللاجئة التي تترأسها إناث كانت الإبنة الكبرى هي الأكثر إنفاقًا، وهذه النتيجة طبيعية كونهن يترأسن الأسرة. أوجه الإنفاق فيما تبقى من الأسر اللاجئة، وهي النسبة الأقل 2.6%، كانت متوزعة بين كل من الأحفاد، وأزواج الإبن أو الإبنة، وآباء أو أمهات الزوج أو الزوجة، وأزواج البنات، وأخ أو أخت الزوج، وأخ أو أخت الزوجة.

فيما يتعلق بوجود مصادر أخرى غير المذكورة آنفًا لدخل الأسرة، خلُصت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك إلى أنّ الغالبية العظمى من الأسر اللاجئة 94.9 % ليس لديها أي مشروع مدرٍ للدخل غير المصادر التي تم ذكرها. في المقابل هناك فقط 3.3% من الأسر اللاجئة ممن يمتلكون مشاريع خاصة بهم تدر عليهم دخلًا مقبولًا، وهذه المشاريع هي نتيجة الاستثمار من أموال أحضروها معهم في بداية اللجوء.

وتُعدّ كلفة الخدمات العامة كخدمات التعليم، والصحة، والماء، والكهرباء، والتدفئة، والمواصلات، والصرف الصحي، أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في الوضع الاقتصادي للأسر اللاجئة. وفي هذا المجال، أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بهذه الخدمات أن أكثر من ثلثي الأسر اللاجئة تعتبر هذه الخدمات عبئًا عليها، إذ توصّلت النتائج إلى أن 62.5% من الأسر اللاجئة تعتبر كلفة الخدمات الصحية عبئًا عليها، وتعتبر حوالي نصف هذه الأسر 50.8% أن كلفة التعليم تُشكّل عبئًا عليها، وتعتبر 66.6% و 65.6% و 67.2% من الأسر اللاجئة أن كلفة الكهرباء والماء والتدفئة، على التوالي، تُشكّل عبئًا عليها، في حين اعتبرت 68.2% من الأسر أن المواصلات تُشكّل عبئًا عليها، واعتبرت 68.3% من الأسر أن إيجار مسكنها يُشكّل عبئًا عليها، كما اعتبرت 55.2% من الأسر أن أجور الصرف الصحي تُشكّل عبئًا عليها. فيما يتعلق بأسعار الملابس والمواد الغذائية واللوازم المدرسية، فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذيْن البنديْن أن 60.8% من الأسر اللاجئة، و69.7% و57.6%

من هذه الأسر تعتبر أن أسعار الملابس وأسعار المواد الغذائية وأسعار اللوازم المدرسية تُشكّل عبئًا عليها على التوالي. هذه النتائج تبيّن أنه في المتوسط ترى أكثر من ثلثي الأسر اللاجئة أن كلف الخدمات العامة وأسعار السلع الغذائية و الملابس واللوازم المدرسية في وضعها الحالي تُشكّل عبئًا على هذه الأسر، الأمر الذي يؤثر سلبًا – بشكل كبير – في الوضع الاقتصادي لهذه الأسر.

كما ذكرنا في بداية هذا المحور، أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة باتجاهات الأسر اللاجئة نحو وضعها الاقتصادي أن 83.2% من الأسر اللاجئة ترى بأن وضعها الاقتصادي مقلق وغير مريح، الأمر الذي يعني وجود أولويات يجب ترتيبها لدى هذه الأسر فيما يتعلق بهذا الوضع. فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأولويات الأسر اللاجئة ضمن المحور الاقتصادي أن 37.8% من هذه الأسر تعتبر ارتفاع الأسعار أولوية قصوى لديها، لما لذلك من تأثير في توفير المتطلبات الحياتية اللازمة للأسرة، يلي ذلك الأجور لدى 21.4% من الأسر، ثم توفر فرص العمل 19.3% من الأسر، فتوفر العمل المناسب للمرأة 12.5% من الأسر، ثم بيئة العمل الصحية 6% من الأسر، وأخيراً المساعدات المالية والمساعدات العينية من المنظمات الدولية والمحلية 3% من الأسر. ويوضح الشكل (40) الأولويات الاقتصادية للأسر اللاجئة.

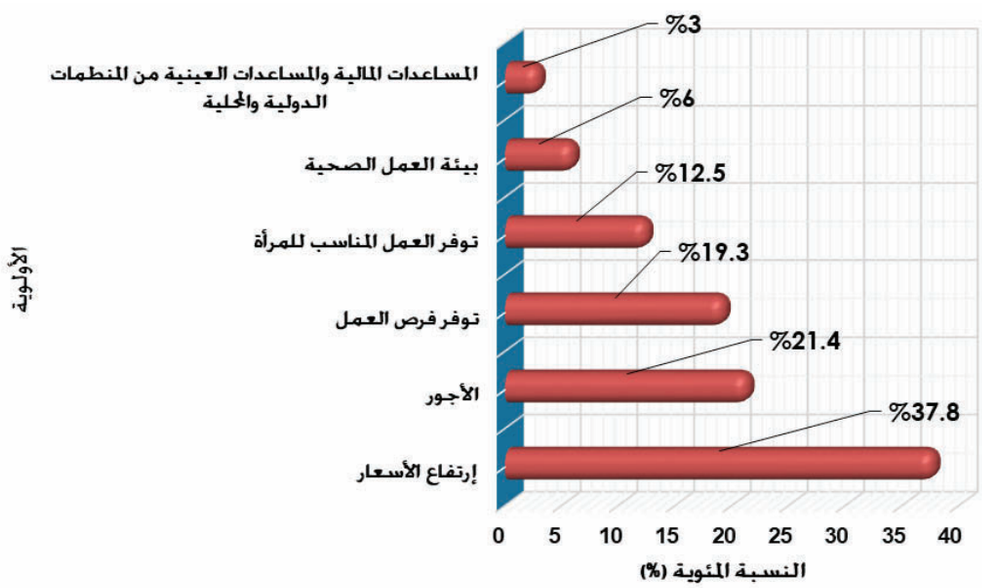

الشكل (40): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب أولوياتها الإقتصادية.

2.6.3: العمل (The Work)

أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه القضية أن 65.2% من الأسر اللاجئة ترى أنها بحاجة لأن يعمل أفرادها لتحقيق دخل لها، في حين ترى 8.4% منها عكس ذلك، وامتنعت 26.4% من الأسر عن إبداء رأيها حول هذا الأمر، كما يبيّن الشكل (41).

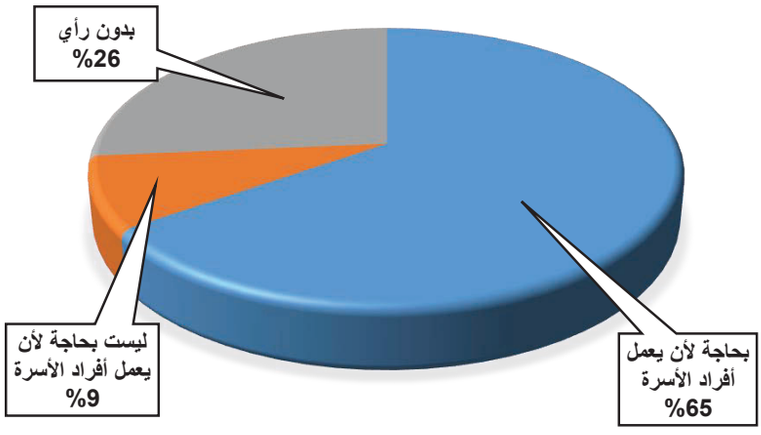

الشكل (41): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب ضرورة عمل أفرادها.

النسب الموضحة في الشكل (41) أعلاه، تبيّن أن حوالي ثلثي الأسر اللاجئة بحاجة لأن يعمل أفرادها لتحقيق دخل كافٍ لهذه الأسر لمواجهة متطلبات الحياة، وهي نسبة مرتفعة تُعبّر عن الوضع الاقتصادي الضعيف لمعظم الأسر اللاجئة. ولتعديل هذا الوضع لا يمانع ما يقرب من نصف الأسر اللاجئة في عمل الإناث فيهن، إذ بيّنت نتائج التحليل الخاصة بذلك أن 49.1% من الأسر اللاجئة ترى أن عمل المرأة يسهم في زيادة دخل الأسرة، وهي بذلك لا تمانع في عملها، وأن 43.4% من الأسر اللاجئة تفضّل عمل المرأة، فيما عارضت ذلك 27.6% من الأسر، ولم تبدِ 29% من الأسر رأيًا أو موقفًا حِيال عمل المرأة لتحسين دخل الأسرة. وعلى صعيد متصل بيّنت النتائج أن 58.1% من الأسر اللاجئة تمانع عمل المرأة إذا كان ليلًا، فيما لم ترى 19.1% من الأسر مانعًا من ذلك لضرورات تحسين دخل الأسرة، فيما امتنعت 22.8% من الأسر عن إبداء الرأي أو بيان الموقف حِيال ذلك. وفي نتيجة تقريبًا مشابهة، عارضت 57.5% من الأسر عمل المرأة في محافظة أخرى غير محافظة سكن الأسرة، فيما لم تمانع ذلك 19.9% من الأسر، وامتنعت 22.7% من الأسر عن بيان موقفها حِيال ذلك.

في السّياق نفسه، بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بعمل أفراد الأسرة وما يتعلق بذلك من مجالات، أن 38.8% من الأسر اللاجئة تفضّل زواج أبنائها من إناث عاملات. وفي سياق متصل أظهرت نتائج التحليل أن أكثر من نصف الأسر اللاجئة لا تفضّل عمل الأطفال، إذ بيّنت النتائج أن 53.9% من هذه الأسر لا تفضّل ذلك، وأن 58.8% من هذه الأسر أيضًا لا تفضّل – بشكل خاص– عمل الأطفال الإناث. وفيما يتعلق بمجال عمل أفراد الأسرة، بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بذلك أن 38.1% من الأسر اللاجئة تفضّل عمل أفرادها في القطاع الزراعي لعدم الحاجة لخبرة أو مهارة تتطلبها معظم النشاطات الزراعية، ولسهولة إنجاز الأعمال في هذا النشاط، بينما بيّنت النتائج أن 35.1% من الأسر لا فرق لديها في مجال عمل أفرادها، زراعي أو غير زراعي، والبقية فضّلت عمل أفراد الأسرة في أي مجال غير المجال الزراعي. كما هو في الشكل (42).

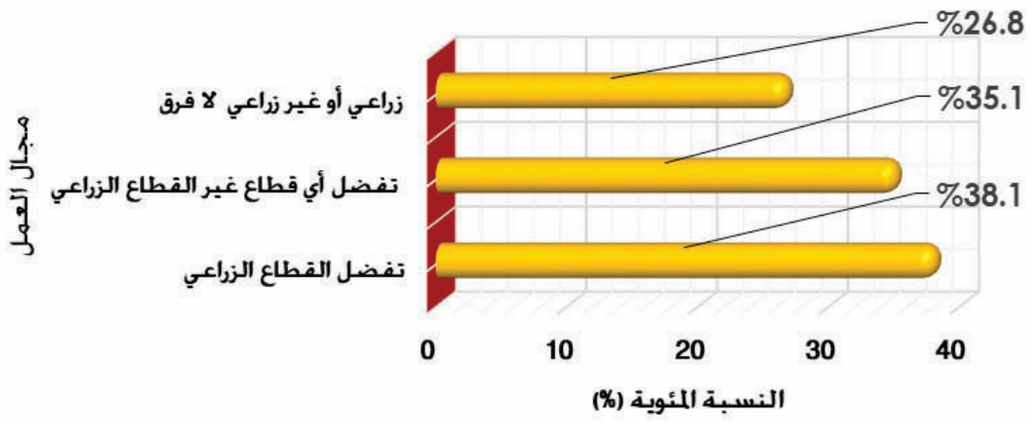

الشكل (42): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب مجال العمل لأفرادها.

3.6.3: عمل أطفال الأسر اللاجئة (Child Labor)

بشكلٍ عام، يمكن تعريف عمل الأطفال بأنه العمل الذي يزاوله الأطفال دون سن الثامنة عشرة من عمرهم في أنواع من الأنشطة أو في ظروف عمل تعتبر مضرة بصحتهم أو بنموهم الجسدي أو العقلي[46]. وحسب تعريف "منظمة العمل الدولية (ILO)"[47] فإن مفهوم عمالة الأطفال يعني "كل جهد فكري أو جسماني يبذله الطفل لقاء أجر أو بدونه، سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي، ويُحرِم الطفل من طفولته، ويكون ضارًا له على المستوى العقلي، أو الجسدي، أو الاجتماعي، أو الأخلاقي، أو المعنوي. والذي يعترض دراسته، ويُحرِمه من فرصة المواظبة على التعلم، من خلال إجباره على ترك المدرسة قبل الأوان، أو أن يستلزم منه محاولة الجمع ما بين الدوام المدرسي، والعمل المكثف الطويل لساعات».

عمالة الأطفال تسلبهم طفولتهم، فهي تُحرِمهم من حقوقهم وتُعرِّضهم للعنف والضرر النفسي والجسدي. الفقر وعدم توفر فرص العيش للأسرة هما السببان الرئيسيان وراء عمالة الأطفال. في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها كثير من اللاجئين، وبخاصة اللاجئون السوريون في الأردن، وارتفاع تكاليف المعيشة، مع عدم كفاية المساعدات الممنوحة للاجئين لتوفير أساسيات الحياة الكريمة لهم، تضطر العائلات إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل إما بشكل جزئي بعد الدوام المدرسي، أو حتى بشكل كلي من خلال التفرغ للعمل وترك المدرسة أو الوقوع في براثن حالة التسرّب المدرسي. وقد ساهم في عدم كفاية المساعدات الممنوحة للاجئين تراجع المجتمع الدولي عن دعم اللاجئين في الأردن من خلال عدم كفاية تمويل خطة استجابة الأردن للأزمة السورية بشكل خاص، الأمر الذي أثّر، بصورة مباشرة، في قيمة المساعدات الخارجية المقدمة للأردن التي قدّرت لعام 2022 بحوالي 2.28 مليار دولار، تم منها تمويل الأردن بحوالي 492 مليون دولار فقط، أي ما نسبته 21% وبعجز نسبته 79% من كامل الخطة[48]. هذا العجز

46 https://www.fao.org/3/ca3190ar/ca3190ar.pdf
47 http:// www.lio.org/ipec/facts/lang--en/index.htm
48 https://www.mop.gov.jo

يقلل، إلى حدّ كبير، من طبيعة الخدمات التي تقدم للاجئين وأبناء المجتمع المحلي المستضيف ونوعيتها، وبخاصة في مجالات: التعليم، والصحة، والمياه، وخدمات البلديات.

وأظهرت نتائج تحليل البيانات التي تختص ببند عمل الأطفال أن حوالي نصف الأسر اللاجئة 53.5% يوجد لديها أطفال ضمن الفئة العمرية الأكثر عرضة لترك المدرسة والاتجاه إلى العمل، وهي الفئة العمرية من 6 – 18 عامًا. كما أظهرت هذه النتائج أن ما نسبته 11.1% من الأسر اللاجئة لديها على الأقل طفلان تحت سِنّ 18عامًا يعملون بشكل كلي أو جزئي. وفيما يختص برأي الأسر اللاجئة في عمل أطفالها، بيّنت نتائج التحليل المتعلقة بذلك أن 10.4% من الأسر اللاجئة التي يوجد لديها أطفال متسربون من المدارس مضطرة لأن يترك أطفالها مدارسهم، وهي التي شجّعت أطفالها على ترك المدرسة والانخراط في العمل، بسبب حاجة هذه الأسر للعائد المالي من عمل أطفالها.

4.6.3: عمل المرأة في الأسر اللاجئة (Woman Labor)

في تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)[49] أن "نسبة الإناث من اللاجئين السوريين، وهم الأعلى نسبة بين اللاجئين في الأردن المدرجين في سجلات المفوضية تقدّر بحوالي 331.57 ألف لاجئة، أي بما نسبته 50.4% من اللاجئين، بينهن 155.3 ألفا تراوح أعمارهن بين 18 إلى 59 عاماً، وهو سِنّ العمل. وأشار التقرير إلى أن نسبة النساء من اللاجئات السوريات في سوق العمل الأردنية لا تتجاوز 5%.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار القيود التي فُرضت في دول الجوار على العمالة السورية من الذكور بوجه خاص، وفقدان كثير من النساء لأزواجهن نتيجة للأحداث، فإن أعداد النساء المكافحات من أجل العيش يتضاعف، وهنا يبدو دور المرأة محورياً في مواجهة المشكلات الناتجة عن اللجوء. وقد أشارت تقارير عدّة أن بعض اللاجئات السوريات أكدن حاجتهن للعمل في ضوء عدم كفاية المساعدات المقدمة لهن ولأسرهن لاستمرار المعيشة. وبناءً على هذا الوضع تجد النساء أنفسهن أمام مسؤوليات جديدة وكبيرة، وقد يضطلعن بأدوار جديدة ومسؤوليات إضافية لإعالة أسرهن وتلبية احتياجاتها.

تطرق التقرير لعمل المرأة اللاجئة لدراسة الواقع والاتجاهات، إضافة لبيان العوامل المؤثرة فيه، ونتائجه على المرأة نفسها، وعلى الأسرة اللاجئة بمجملها. وأظهرت نتائج تحليل البيانات أن 13.7% من الأسر اللاجئة لديها امرأة واحدة على الأقل تعمل خارج المنزل، منهن 6.9% يعملن في مؤسّسات القطاع الحكومي بعقود مؤقتة أو مياومة، وهن لسنَ موظفات كحال الموظفات الأردنيات وأن 3.4% من الأسر فيهن أمهات (ربات منازل) يعملن في القطاع الخاص و 1.3% و 2.1% من الأسر اللاجئة فيهن أمهات (ربات منازل) يعملن في القطاع الخيري (الجمعيات الخيرية) وفي المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الدولية على التوالي. هذه النتائج تختلف عن النتائج التي وردت في تقرير أحوال الأسر اللاجئة لعام 2018، إذ كانت نسبة النساء العاملات من الأسر

49 AL Quds AL Arabia News. (2018). United Nations: Syrian refugees in Jordan between a hard crisis and extended pain, March 8. In Al Haurani, M. (2016), The Emergency Roles of Syrian Refugee Women in Jordan: A Reflection on the Theory of Role and its Amendments, Journal of Social Sciences, Kuwait.

السورية لا تتعدى الـ 6% منهن 1% يعملن خارج المنزل. ويمكن أن يُعزى ذلك لعدم تصريح العديد من الأسر اللاجئة آنذاك بالعدد الحقيقي للنساء العاملات لديهن، ولتوفر فرص عمل أفضل للنساء من الأسر اللاجئة في السنوات الأخيرة بسبب تسهيلات منح تصاريح العمل من الحكومة الأردنية لمختلف أفراد الأسرة، ومنهن النساء. ويبيّن الشكل (43) التوزيع النسبي الأسر اللاجئة حول عمل الأمهات (ربات المنازل)، والشكل (44) الذي يليه يبيّن التوزيع النسبي الأسر حسب جهة عمل الأمهات (ربات المنازل).

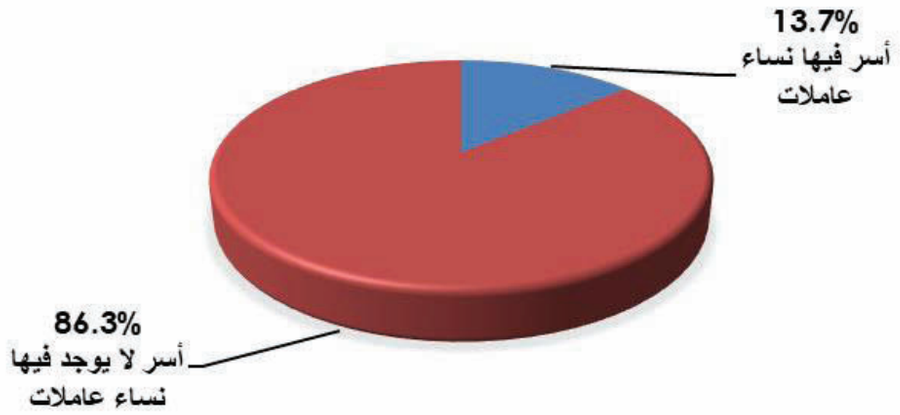

الشكل (43): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حول عمل الأمهات (ربات المنازل).

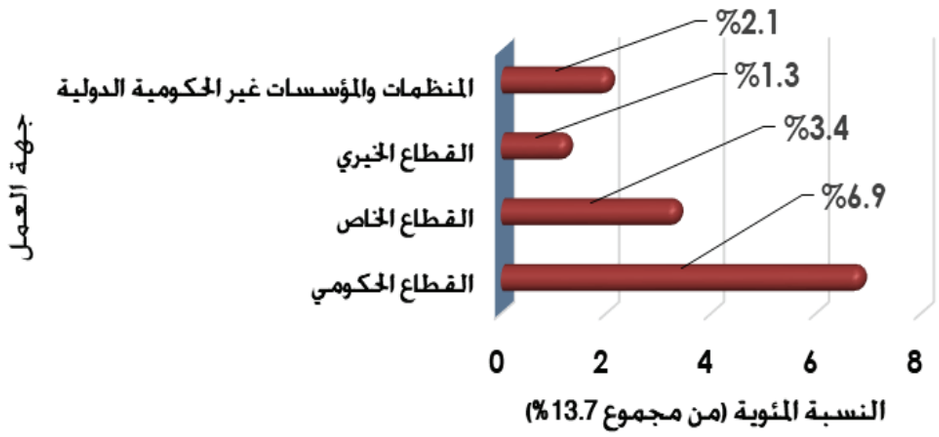

الشكل (44): التوزيع النسبي الأسر حسب جهة عمل ربات المنازل (المجموع 13.7%).

أما مجال العمل، فقد بيّنت نتائج التحليل أنه من مُجمل الـ 13.7% من الأسر اللاجئة التي توجد لديها نساء عاملات هناك 6.6% منهن أمهات (ربات المنازل) عاملات في القطاع الزراعي، و0.2% من الأسر اللاجئة فيهن أمهات عاملات في القطاع الحرفي، و 3.3% من الأسر اللاجئة فيهن أمهات عاملات في القطاع المنزلي، و 1.6% من الأسر اللاجئة فيهن أمهات عاملات في القطاع الصناعي، و 2% من الأسر اللاجئة فيهن أمهات عاملات في القطاع التجاري، كما في الشكل (45).

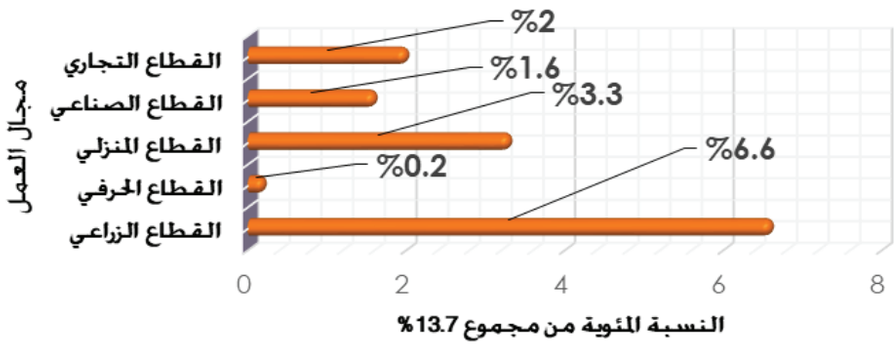

الشكل (45): التوزيع النسبي للأسر حسب مجال عمل ربات المنازل (المجموع 13.7%).

أمّا من حيث فترة عمل الأمهات (ربات المنازل) خارج المنزل، وبصرف النظر عن مجال هذا العمل ومكانه، فقد بيّنت النتائج أن أكثر من نصف الأسر من الـ 13.7% من الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات عاملات هناك 8.7% من هذه الأسر توجد لديها أمهات يعملن لفترة تقل عن 6 ساعات يوميًا، وما نسبته 4.2% من هذه الأسر توجد لديها أمهات يعملن ما بين 6 – 12 ساعة يوميًا، وما نسبته 0.8% من هذه الأسر توجد لديها أمهات يعملن أكثر من 12 ساعة يوميًا. ويبيّن الشكل (46) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عدد ساعات عمل الأمهات خارج المنزل.

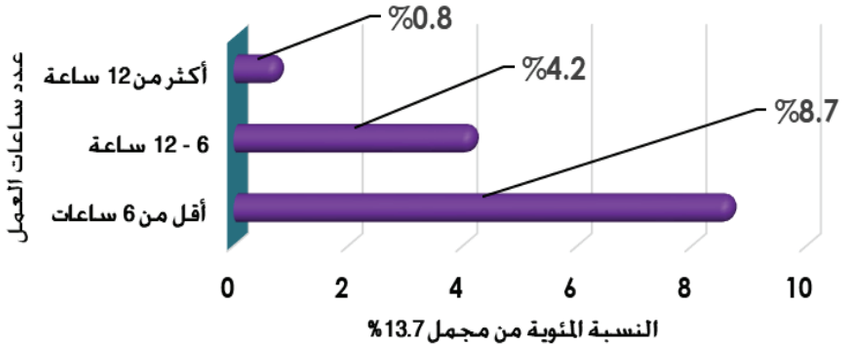

الشكل (46): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب عدد ساعات عمل الأمهات خارج المنزل (المجموع 13.7%).

إن النسب السابقة حول عمل المرأة في الأسر اللاجئة، تبيّن أن معظم الأمهات (ربات المنازل) اللاجئات يفضّلن العمل لدى الجهات المرتبطة بالجهات الحكومية، لأنها أكثر ضمانًا وديمومة، وأن معظمهنّ لا يعملن لأكثر من 6 ساعات يوميًا، وكانت وجهة العمل المفضلة لديهنّ هي في القطاع الزراعي لسهولة الأعمال فيه وعدم حاجته لمؤهلات فنية محددة.

ومن ناحية مدى تأثر الأسرة بعمل الأمهات (ربات المنازل) خارج المنزل، بيّنت نتائج التحليل المتعلقة بهذا البند أنه من مُجمل الأسر التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل 13.7 % من الأسر اللاجئة ترى 9.1 % من هذه الأسر أن عمل الأم أو ربة المنزل خارج المنزل انعكس إيجابيًا على الأسرة، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الدخل، بل رأت هذه الأسر أن عمل الأمهات لديهن خارج المنزل

كان ضروريًا لمواجهة صعوبة الظروف التي تعيشها هذه الأسر بسبب القيود التي فُرضت على العمالة اللاجئة من الذكور، وبخاصة في بداية اللجوء، وبسبب فقدان عدد من الأسر لرأس الأسرة الذكر في البلد الأصلي قبل اللجوء، وبسبب عدم كفاية المساعدات المقدمة للأسر لاستمرار المعيشة، الأمر الذي يفسّر النظرة الإيجابية لدى هذه الأسر إلى عمل المرأة خارج المنزل بشكل عام. بالمقابل ترى 1.3 % من الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات (ربات المنازل) يعملن خارج المنزل أن عمل أولئك الأمهات انعكس سلبًا على الأسرة، وأثّر على تلبية حاجات هذه الأسرة فيما يتعلق بإنجاز الأعمال المنزلية بشكل خاص، وبخاصة عندما لا يوجد في الأسرة من يقوم بهذه الأعمال، كتحضير الطعام للأسرة، وإنجاز أعمال النظافة في المنزل، وغسيل الملابس وغير ذلك من الأعمال المنزلية. بقية الأسر ترى أنه لا يوجد أي تأثير سلبي أو إيجابي على عمل الأم أو ربة المنزل خارج المنزل. ويبيّن الشكل (47) التوزيع النسبي للأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل حسب تأثير عملهنّ على الأسرة.

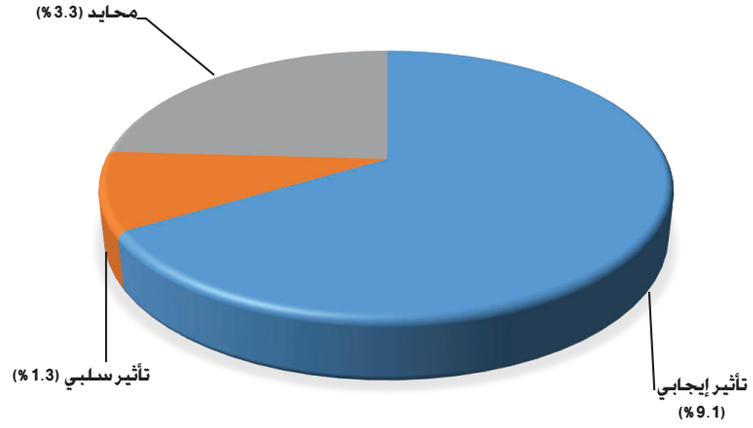

الشكل (47): التوزيع النسبي للأسر اللاجئة حسب تأثير عمل الأم خارج المنزل على الأسرة (المجموع 13.7%).

النتائج المذكورة أعلاه، تبيّن أن غالبية الأسر التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل وترى بأن عمل أولئك الأمهات ينعكس بشكل إيجابي على الأسرة، ولكن على الرغم من هذه النتيجة فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بتأييد الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل والبالغة نسبتهن 13.7% من مُجمل الأسر اللاجئة لعدم عمل الأمهات في الأسرة وبخاصة ربة المنزل، أن نسبة كبيرة من هذه الأسر 9.2% لا تفضّل عمل الأمهات خارج المنزل على الرغم من إيجابية تأثير عملهن على الأسرة. وبيّنت النتائج أن 2.1% من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل ترى بأنه لا يوجد سبب يمنع الأمهات من العمل خارج المنزل وأنها تؤيد عملهن خارج المنزل. أما بقية الأسر 2.4% من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل، فقد بيّنت نتائج التحليل أن موقفها محايد من ناحية تفضّيل عمل الأم خارج المنزل من عدمه.

من الجوانب الأخرى التي شملها تحليل عمل الأم خارج المنزل تأثير هذا العمل في الوقت المخصص للزوج وللأبناء. إذ بيّنت نتائج تحليل البيانات الخاصة بذلك أن ما نسبته 3.1% و 3.8% أي حوالي ربع الأسر من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل والبالغة 13.7% ترى بأن عمل الأم خارج المنزل يؤثر سلبًا في الوقت المتاح للزوج ولتربية الأبناء ودعم تحصيلهم الدراسي على الرغم من أن عمل الأم خارج المنزل مفيد للأسرة.

من الجوانب الأخرى أيضًا التي شملها تحليل عمل الأم خارج المنزل تأثير هذا العمل في تكرار المشكلات بين الزوجين، إذ بيّنت نتائج التحليل أن حوالي ربع الأسر 2.8% من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل 13.7% ترى أن عمل الأم له تأثير سلبي في حدوث المشكلات بين الزوجين، أي أنه يعمل على ارتفاع معدلها. ويُعزى ذلك من وجهة نظر هذه الأسر إلى عدم تفرّغ الأم لأمور البيت والزوج والأبناء وتعبها وإرهاقها بسبب العمل خارج المنزل. وفي هذا الصّدد بيّنت النتائج أن 4.4% من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل ترى أن عمل ربة المنزل خارج المنزل له تأثير سلبي فيها من ناحية معاناتها من التعب والإرهاق نتيجة لهذا العمل، الأمر الذي يؤثر سلبًا في إنجاز واجباتها تجاه الأسرة. وبهذا الصّدد، بيّنت النتائج أن 3.3% من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها أمهات يعملن خارج المنزل ترى أن واجبات ربة الأسرة في أداء الأعمال المنزلية المنوطة تتأثر سلبًا بعملها خارج المنزل، وأن 3.1% من هذه الأسر ترى أن عمل الأم يؤثر سلبًا في توفر الوقت المتاح للعلاقات الاجتماعية للأم بشكل خاص وللأسرة نفسها بشكل عام.

إلى جانب موضوع عمل الأم أو ربة الأسرة، تناول بند تحليل عمل المرأة في هذا التقرير موضوع عمل نساء أخريات في الأسرة غير الأم. وقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذا الموضوع أن 7.1% من مُجمل الأسر اللاجئة التي توجد لديها نساء يعملن خارج المنزل 13.7% توجد لديهنّ إبنة أو أخت يعملن خارج المنزل، ويدعمن دخل الأسرة إيجابيًا. وبيّنت النتائج أنه لدى 7.7% من هذه الأسر يوجد تأثير سلبي في عمل هذه الإبنة أو الأخت على الأسرة بشكلٍ عام، وخاصة في ضوء عمل الأم أو ربة الأسرة، أي أن أكثر من نصف هذه الأسر تعاني من عمل الابنة أو عمل إحدى الأخوات في الأسر إلى جانب عمل الأم. ويعود التأثير السلبي في ذلك إلى غياب من يمكنه القيام بالأعمال المنزلية وخدمة بقية أفراد الأسرة، وبخاصة في حالة غياب الأم أو ربة المنزل في العمل. ومن الجوانب الأخرى لعمل الأخت أو الابنة في هذه الأسر التأثير سلبًا في تحصيلها الدراسي، وفي توزيع المسؤوليات بين الأبناء والأب والأم، وفي الوقت المتاح للعلاقات الاجتماعية للإبنة أو الأخت نفسيهما بشكل خاص وللأسرة بشكل عام.

من الجوانب المهمة الأخرى التي بحثها هذا التقرير فيما يتعلق بعمل المرأة حرية تصرف المرأة العاملة في الأسرة اللاجئة، سواءً الأم أو الإبنة أو الأخت، في الدخل الذي تحصل عليه من عملها. في هذا الشأن بيّنت نتائج التحليل أن ما يقارب ثلاثة أرباع الأسر اللاجئة توجد لديهن نساء يعملن، ولدى النساء الحق في التصرف بحرية في دخلهن. إذ بيّنت النتائج أن 9.8% من الأسر من مجموع 13.7% من الأسر اللاجئة توجد لديهن مثل هذ الحق. أما أوجه التصرف في هذا الدخل، فهي عادة ما تكون داخل الأسرة نفسها، وذلك نتيجة لظروف اللجوء التي تحتم على جميع أفراد الأسرة

العاملين، رجالًا ونساء، المساهمة في مواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها الأسر اللاجئة بشكل عام بسبب اللجوء.

من الموضوعات التي تطرق لها التقرير بيئة عمل المرأة، ومدى توفر التسهيلات التي تحتاجها في هذه البيئة التي من أهمها توافر حضانة للأطفال، والحق في ساعات الرضاعة، والحق في إجازة الأمومة، وتوفر المواصلات بشكل مناسب من وإلى مكان العمل، وعدم مواجهة أي نوع من التمييز، وبخاصة فيما يتعلق بالأجور. فقد بيّنت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه المجالات أن معظم النساء العاملات في الأسر اللاجئة يواجهن مشكلات تتعلق ببيئة العمل.

وبيّنت نتائج تحليل البيانات أن حوالي ثلث الأسر التي يوجد فيها نساء يعملن 4.2% من الأسر من أصل 13.7% من الأسر اللاجئة، وهي التي توجد فيها نساء عاملات، لا تتوافر في أماكن عملهن حضانات للأطفال على الرغم من ضرورة توفر مثل تلك الحضانات للأمهات العاملات. كما بيّنت النتائج أيضًا أن ثلث الأسر تقريبًا التي توجد فيها نساء يعملن 4.2% من الأسر من أصل 13.7% من الأسر اللاجئة، وهي نسبة مرتفعة، لا يمنحن إجازة أمومة كاملة من أماكن عملهن. وبيّنت النتائج أيضًا أن حوالي الثلث 4.7% من الأسر من أصل 13.7% من الأسر اللاجئة، لا يأخذن حقهن كاملًا في الرضاعة الطبيعية لأطفالهن. وأظهرت النتائج أيضًا أن هناك مشكلات لدى ما يزيد على الثلث 5.4% من الأسر من أصل 13.7% من الأسر اللاجئة، فيما يتعلق بتوفير المواصلات المناسبة من وإلى مكان عملهن. وأظهرت النتائج فيما يتعلق بموضوع التمييز في العمل، أن أكثر من الثلثين 9.3% من الأسر من أصل 13.7% من الأسر اللاجئة، تواجه النساء العاملات فيها التمييز في العمل، مقارنة بالرجال وبخاصة فيما يتعلق بالأجور (بالنسبة السابقة نفسها تقريبًا)، ويواجهن التمييز مقارنة بالعاملين أو العاملات من الجنسية الأردنية. وعلى الرغم من هذا التمييز في الأجور، فقد أفاد أكثر من لاجئ ولاجئة أن اللاجئين أنفسهم يتحملون جزءًا من وجود هذا التمييز، إذ أنهم يقبَلون بأجور أقل من الأجور التي تعطى لأقرانهم من الأردنيين للقيام بالعمل نفسه، وذلك بسبب حاجتهم للعمل لإعالة أسرهم.

التوصيات:

بناءً على نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من الأسر اللاجئة في الأردن، ومجموعات العمل النقاشية المركزة، واللقاءات والنقاشات التي قام فيها فريق الإشراف العام الفني من المجلس الوطني لشؤون الأسرة مع الخبراء من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والمحلية أصحاب العلاقة، توصّل هذا التقرير إلى أهم التوصيات التي كانت على النحو الآتي:

1. ضرورة مواصلة الجهات الدولية والإقليمية والمحلية بدعم الأردن ماليًا لتخفيف العبء الذي يتحمله الأردن في استضافة اللاجئين، لتطوير وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للأسر اللاجئة لتلبية احتياجاتهم الصحية، والتعليمية، وتوفير العناية والحماية، وتوفير فرص العمل، والنقل والمواصلات، وغيرها من الاحتياجات الضرورية لتوفير حياة كريمة للاجئين.

2. ضرورة الالتفات إلى تكامل جهود الجهات التي تقدم أشكال الدعم المختلفة للأسر اللاجئة، وضرورة العمل على تنسيق هذه الجهود بما يضمن هذا التكامل.

3. تعزيز إشراك القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني المحلّية في تخطيط سياسات دعم الأسر اللاجئة وتنفيذها، وتحسين ظروفها المعيشية.

4. تطوير عملية الرقابة من الجهات الداعمة على ما يُقدّم للأسر اللاجئة من مساعدات عينية ونقدية، ومراعاة الأسس السليمة والتوزيع العادل لهذه المساعدات على هذه الأسر بناء على معايير محددة، مِثل: عدد أفراد الأسرة ، وعدد الأفراد العاملين أو غير العاملين فيها،ووضعها الاقتصادي ..... .

5. تطوير آليات استهداف الأسر اللاجئة وتنظيمها للحصول على أشكال الدعم المختلفة النقدية منها والعينية بشكل يضمن كفايتها في تحقيق أهدافها بتعاون جميع الجهات الموفرة لهذا الدعم.

6. العمل محليًا، وفي ضوء التغذية الراجعة حول المراحل الأولى من اللجوء، على توفير الخطط الجاهزة على المديَيْن القصير والمتوسط للتعامل مع عملية اللجوء، واحتواء الأسر اللاجئة.

7. العمل على أخذ الأسر اللاجئة بالحسبان في البرامج والسياسات الأردنية، مِثل: برامج الحماية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والبطالة.

8. توفير ما يلزم من وسائل لتطوير مساعدة الأسر اللاجئة في مجالات الصحة النفسية لما لهذه المجالات من أهمية في تسهيل تكيف أفراد هذه الأسر مع وضع اللجوء، وبخاصة في المراحل الأولى من اللجوء.

9. تبني الوسائل الكفيلة من الجهات التي توفر الخدمات، والجهات التي توفر سُبل الدعم والمساعدات للأسر اللاجئة، بتوعية هذه الأسر بما يتم توفيره لها من خدمات وأشكال دعم، والعمل على بيان الأماكن والمواعيد لتقديم مِثل هذه الخدمات، وبيان كيفية الحصول عليها، والإرشاد إليها، إذ إن الكثير من الأسر اللاجئة لم تسمع بالخدمات المتوافرة إلا بعد فترة طويلة من اللجوء.

10. ضرورة العمل على اتخاذ ما يلزم لتحقيق المساواة في أجور العاملين من الأسر اللاجئة وأجور العاملين الأردنيين، وضرورة تحقيق المساواة في الأجور بين الرجال والنساء.

11. توفير الدعم للأسر اللاجئة في مجال بناء القدرات، وتوفير السبل الكفيلة بتشجيع أفراد الأسر اللاجئة على الانخراط في النشاطات التي تستهدف ذلك، لتشجيع الأسر اللاجئة على تطوير علاقات إيجابية بينها وبين الأسر الأردنية وبينها وبين الأسر اللاجئة الأخرى.

12. ضرورة تبني الجهات الداعمة للأسر اللاجئة سياسات للتعاون، وفق معايير محددة، مع البنوك المحلية والجهات المُقرِضة، والجهات الداعمة لإنشاء المشروعات الفردية كمؤسسة (جدكو)، وصندوق المرأة، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وغيرها من الجهات ...، لمساعدة هذه الأسر وتسهيل حصولها على قروض لإنشاء مشاريع إنتاجية وتحسين وضعها الاقتصادي، وبخاصة أن بعض الأسر اللاجئة في حالة لجوء منذ مدة طويلة تغطي مدة القرض.

13. توفير ما يلزم لتسهيل تواصل الأسر اللاجئة مع الجهات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية التي توفر الخدمات والدعم لها من خلال توفير مواقع إلكترونية متكاملة تحوي ما يساعد هذه الأسر على الإحاطة بكل ما يمكنها من الوصول إلى هذه الخدمات بسهولة.

14. ضرورة مراعاة الجهات التي تقدم الدعم أن يشمل هذا الدعم، وبشكل كفء، ما يساعد الأسر اللاجئة في تجاوز الصعوبات المتعلقة ببعض الظواهر داخل الأسر نفسها وفي محيطها، مِثل: العنف، والتسرّب المدرسي، والثقافة الرقمية، والإرشاد الأسري، والزواج المبكر للفتيات بشكل خاص، والتعرّض للتنمّر .

15. التركيز في البحوث والدراسات الخاصة باللاجئين على توخي البيانات والمعلومات الموثوقة حول أوضاع الأسر اللاجئة، وتوخي الدقة في جمع مِثل هذه البيانات والمعلومات، لما لذلك من أهمية في الوقوف على الواقع الصحيح لهذه الأسر.

16. العمل من جميع الجهات ذات العلاقة على إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بأوضاع الأسر اللاجئة بشكل دوري، لأغراض متابعة هذه الأوضاع والاستفادة من التغذية الراجعة من هذه الدراسات والبحوث.

17. العمل على رفع الوعي لدى الأسر اللاجئة بالحقوق والواجبات والالتزامات التي تترتب عليها في المجالات المختلفة التي تتطلب ذلك بهدف تحسين الظروف العامة للأسر اللاجئة.

المصادر والمراجع العربية:

- المجالي، بكر خازر، (2021)، مقابلة مع قناة المملكة، 12 نيسان (أبريل)، 2021: https://www.almamlakatv.com/news/60963-
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، (2018)، تقرير أحوال الأسر الأردنية، 2018.
- أبو غنيمة، زياد. (2010) العشائر الأردنية. هجرة الشركس إلى الأردن. http://www.almadenahnews.com/article/58681
- العساف، تمام ، (2012)، الوازع الديني وأثره في درء العنف المجتمعي. دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد 2. الجامعة الأردنية.
- بلقيس، أحمد مرعي، توفيق، (1983)، الميسر في علم النفس التربوي، طا، ص 240
- جمال السيد تفاحة، (2005). الشعور بالوحدة النفسية والمساندة الاجتماعية من الآباء والأقران لدى الأطفال العميان ، مجلة كلية التربية بالمنصورة، الجزء الثانى ، ع (58)، ص ص 123 – 149 .
- دويدار، عبد الفتاح، (1994)، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ص58.
- زحيلي، غسان، (1993)، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة دمشق نحو بعض مقررات علم النفس وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1993 ،ص41–42.
- عيسوي، عبد الرحمن،(1987)، قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، الدار الجامعية، بيروت، ص .21
- منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (2002). التقرير العالمي حول العنف والصحة.

المصادر والمراجع الإنجليزية:

- Abdallah, M. (2007). Introduction to mental health. Dar Alfiker. Amman: Jordan.
- Al Haurani, M. (2016), The Emergency Roles of Syrian Refugee Women in Jordan: A Reflection on the Theory of Role and its Amendments, Journal of Social Sciences, Kuwait.
- AL Quds AL Arabia News. (2018). United Nations: Syrian refugees in Jordan between a hard crisis and extended pain, March 8.
- Eurofound (2019), Role of public services in integrating refugees and asylum seekers, Publications Office of European Union, Luxembourg.
- Gilman Ashby2005) .). The relationship between perfectionism and multidimensional life satisfaction among Croatian and American youth, journal American psychological association, vol. (39), n (1), 2005. pp:155.
- Jacobsen, Karen. "Can refugees benefit the state? Refugee resources and African state

building." Journal of Modern African Studies 40, no. 4 (2002): 577-596.
- Kobo Toolbox is a toolkit for collecting and managing data in challenging environments and is the most widely used tool in humanitarian emergencies.
- Neugebaue, R. (2013). Bleak Outlook for Children Who Are Refugees. Report on Children Who Are Refugees, USA
- UNHCR. Situation of Refugees in Jordan - Quarterly Analysis Q2 2022
- Unhcr.Org.Ua. (2017). "Local Integration of Refugees". http://unhcr.org.ua/en/2011-08-26-06-58-56/news- archive/2-uncategorised/276-local-integration-of-refugees
- Unrwa.org.Registered People of Concern Refugees and Asylum Seekers in Jordan–Updated date: 16/10/2022.
- Unrwa.https://www.unrwa.org/where-we-work/Jordan
- Yamane, Taro. (1967). Statistics: An Introductory Analysis. 2nd Edition, New York: Harper and Row.

- World population review: https://worldpopulationreview.com/country-rankings/refugees-by-country
- https://www.unrefugees.org/refugee-facts/statistics
- https://www.un.org/en/global-issues/refugees
- https://www.amnesty.org/en/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants
- https://epimonia.com/blogs/news/challenges-refugees-face: Registered People of Concern Refugees and Asylum Seekers in Jordan–Updated date: 16/10/2022.unrwa.org.
- https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan
- https://data.unhcr.org/en/situations/syria: As for 30 September 2022.
- https://www.almamlakatv.com/news/60963
- https://ncfa.org.jo/ar/who-we-are
- https://www.unhcr.org/ar
- https://www.moh.gov.sa/awarenessplateform/HealthyLifestyle/Pages/Smoking.aspx
- https://apps.who.int/iris/handle/10665/1363
- https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence
- https://www.fao.org/3/ca3190ar/ca3190ar.pdf
- http:// www.lio.org/ipec/facts/lang--en/index.htm
- https://www.mop.gov.jo

- https://www.hrw.org/report/2020/06/26/I want to continue my study/barriers to secondary to education for Syrian refugee children in Jordan.
- https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/05/IPI-E-pub-Securing Education for Syrian Refugees.
- https://www.unicef.org/jordan/2Education1)2017.).pdf
- https://www.unicef.org/jordan/5.Every child reaching their potential through learning.pdf
- https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14000.
- https://www.unicef.org/jordan/2Education1)2017.).pdf
- https://www.unicef.org/jordan/5.Every child reaching their potential through learning.pdf
- https://www.qcharity.org/blog/16496
- https://ikeafoundation.org/story/thank-you-for-helping-us-donate-e30-million-to-light-up-refugee-camps/

تقرير أحوال الأسر اللاجئة

الإشر اف العام المجلس الوطني لشؤون الأسرة:

د. هيثم سلطي الزعبي
غادة مازن القاضي
عبير محمد الدقس

أعضاء اللجنة الفنية:

د. ختام محمد الصغير	وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي
د. ماجد محمد الزيود	وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي
عمر محمد نصير	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
سامي سالم اللوزي	وزارة الداخلية
د. رندة سليمان عبيدات	وزارة الصحة
محمد أحمد أبو سمرة	دائرة قاضي القضاة
موفق سليمان محمود	مديرية الأمن العام / إدارة حماية الأسرة والأحداث
منار حسن الجخ	دائرة الإحصاءات العامة
حليمة كمال التميمي	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
لينا سالم شنيور	مؤسسة التدريب المهني
د. أمل عبد الكريم مبارك	معهد العناية بصحة الأسرة
عبد الله إبراهيم إبراهيم	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)

فريق العمل من شركة الإستشارت «مركز أساليب ومهارات التعلّم»:

نهى محمد شنابله
م. ياسين أبو عواد
م سنسبيل بادي حسين بني سلمان
م. نسرين محمد ربابعة
م. وفاء أحمد أبو ضلع
هيثم نعمان جرار
إيهاب جهاد الباز
آيات بدر الدين البغدادي
أحمد منصور الخوالدة
إحسان عبدالرحمن الشطناوي
د. علي الشرفات
م. محمد بركات
ذكريات يوسف الحلو
محمود ياسر عبد الجليل
قصي ياسر عبد الجليل
مالك محمد سلامة
هيام عوض دردس
هديل هاني عواد
هبة مصطفى الخصاونة